المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع لسياسي والعلاقات الدولية

الموضوع

إدارة الملف النووي الإيراني وانعكاساته إقليميا و دوليا (2003-2015)

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دبلوماسية

إعداد الطالب:

عادل خميسي

إشراف الأستاذ:

علي لراري

لجنة المناقشة

أستاذ :كمال بوشرف	**رئيسا**
أستاذ : علي لراري	**مشرفا**
أستاذة : وسيلة لوجاني	**مصححا**

السنة الجامعية: 2017/2016

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

الموضوع:

إدارة الملف النووي الإيراني وانعكاساته إقليميا و دوليا (2003-2015)

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات دبلوماسية

إعداد الطالب:

عادل خميسي

إشراف الأستاذ:

علي لراري

لجنة المناقشة

الأستاذ : كمال بوشرف	**رئيسا**
الأستاذ : علي لراري	**مشرفا**
الأستاذة : وسيلة لوجاني	**مصححا**

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر إلى أستاذي الكريم "علي لراري" الذي قدم إلي كل الدعم والمساعدة لإعداد هذا العمل

كما أشكر كل من ساهم في إعداد هذا العمل المتواضع سواء كان من قريب أو من بعيد، ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح أبي الغالي والى أمي العزيزة، والى إيمان، وعبدالرزاق و إلى وسيم ، وعبد الرحمن، وكل زملاء التخصص والدفعة.

ثم إلى كل من له فضل علي

مقدمة

شكلت منطقة الشرق الأوسط نقطة ساخنة وخطيرة، بل ربما النقطة الأكثر توترا في العالم خاصة إذا تعلق الأمر بموضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل والذي يمثل جانبا مهما من التباحث حول مسألة الأمن في الشرق الأوسط منذ السبعينات، حيث شكلت الثورة الإسلامية في إيران 1979 أحد أبرز التحولات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما ساهم في إعطاء الحركة الدينية السياسية في المنطقة بشكل خاص قوة دعم كبيرة، وتصاعدت هذه الحركة في نفوذها السياسي والثقافي لتكون أحد قسمات البنية السياسية، والاجتماعية في المنطقة وخاصة في السنوات الأخيرة إذ أصبح طابع العنف يصبغ هذه الحركة بين الحين والآخر.

في ظل هذه التطورات كانت قضية انتشار الأسلحة النووية في العالم تكتسي أهمية كبيرة ضمن السياسات العالمية بصفة عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، وبشكل غير مسبوق مع بداية القرن الواحد والعشرون، وتحديدا في أعقاب أحداث 11-09-2001 أين برز خطاب على الساحة الدولية يساوي بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل خاصة النووية، وهذا نتيجة التخوف العالمي من وصول هذه الأسلحة إلى مجموعات أو أفراد متشددين قد يتسبب في كارثة كونية تهدد الحضارة الإنسانية، واعتبار كل من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل عدوان يجب محاربته، لأنها معركة الحضارة، ومعركة الخير ضد الشر، وبتصنيف إيران ضمن محور الشر وفق المنظور الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وجدت إيران نفسها في موقف صعب خاصة وأن نشاطها في ميدان الذرة لازمه الغموض والتستر منذ البدايات الأولى للمشروع النووي الإيراني.

لهذا وغيره تشهد الساحة السياسية الدولية عدة تحولات على المستوى الإقليمي والعالمي كانت هذه الأخيرة نتيجة عدة متغيرات لعل أبرزها التطور التكنولوجي للأسلحة النووية، فهذه الأخيرة أصبحت شغل الدول الكبرى وأهم أولوياتها، فقد كان السلاح النووي منذ ظهوره عاملا أساسيا في رسم معالم النظام الدولي وربما أهم مقياس في تحديد قوة الدولة، لكن سرعان ما تحول إلى أداة سياسية في منظومة العلاقات الدولية.

وقد سعت جل الدول لامتلاك هذه الأسلحة الإستراتيجية، ما دعا إيران-كغيرها من الدول الطامحة- لامتلاك مثل هذه التقنية، إلى درجة أن البرنامج النووي الإيراني من أهم القضايا السياسية المطروحة حاليا، فقد أثارت السياسية الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني إشكالات نظرية تتعلق بالرؤية الأمريكية تجاه هذا الأخير، وأصبح تطوره يشكل رعبا -ليس فقط في أواسط الخليج- وإنما في العالم الغربي ليطلق عليها البعض (القنبلة النووية الإيرانية). ولعل ما تخشاه دول الخليج والغرب هو امتلاك إيران لقدرات نووية حتى لو كان ذلك لأغراض سلمية، فهذه الطموحات الإيرانية ستؤدي بالتأكيد إلى سباق نووي بالمنطقة، مما يؤدي بدول الجوار لامتلاك قدرات نووية للحفاظ على التوازن العسكري

الاستراتيجي بالمنطقة، حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر اهتماما من طرف المجتمع الدولي نظرا لأهميتها الإستراتيجية وتشابك مصالح الدول الكبرى فيها، وحدة الصراعات فيها، فقد شهدت تطورا مهما يتعلق بسعي العديد من دول المنطقة إلى محاولة اكتساب أسلحة دمار شامل وأبرز هذه الدول إيران والعراق.

وما زاد الأمر تعقيدا هو السياسة الأمريكية لمنع الانتشار التي تطبقها بشكل انتقائي مما يضعف مصداقيتها ويجعلها محل شك لدى العديد من الدول خاصة العراق وإيران اللتين تريان أنه من حقهما مواجهة القوة النووية الإسرائيلية بقوة مماثلة، ما زادا لأوضاع تأزما.وعلى الرغم من الضغوط الدولية التي واجهتها إيران إلا أنها لم تعدل عن استكمال برنامجها النووي بل على العكس حققت نجاحا ملموسا في إدارة ملفها، معتمدة في ذلك على إستراتيجية محددة تجاه مختلف الأطراف ذات العلاقة بملفها النووي والتي تعكس محتوى المتغيرات الداخلية والإقليمية والعالمية المؤثرة في السلوك النووي الإيراني.

أسباب اختيار الموضوع:

الدوافع **الذاتية:** تتمثل المبررات الذاتية في ميل الباحث لدراسة الحالة الإيرانية الفريدة على الساحة الدولية من خلال جملة المتناقضات التي تحيط بهذا الملف سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا، كون إيران تقع ضمن منطقة تعد الأكثر حضورا على المستوى العالمي، إضافة على كونها تعد أحد أكبر الدول المصدرة للطاقة في العالم والإستراتيجية الهامة التي يمثلها موقعها الجغرافي، وهو ما يتيح لها أن تكون أحد الفاعلين المؤثرين بشكل كبير في السياسة الشرق أوسطية والدولية بصفة عامة.

الأسباب الموضوعية: تتمثل المبررات الموضوعية في طبيعة المرحلة الحساسة والتاريخية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط وما يستتبع ذلك من تغيرات جيو–إستراتيجية كبرى خاصة على مستوى الفواعل الإقليمية .والتي تمثل إيران أحد القوى الصاعدة والمشاركة بصفة مباشرة في صياغة هذه التغيرات .

إشكالية الدراسة: بالنظر للأهمية التي تكتسيها مسألة المفاوضات النووية الإيرانية لكل الأطراف الإقليمية والدولية ونظرا لتعقد وتشابك المواقف، إضافة إلى غموض الموقف الإيراني تبلورت الإشكالية على النحو التالي:

ما هي محددات المقاربة الإيرانية لرسم إستراتيجية شاملة للملف النووي؟

وقد تفرعت عنها عدة إشكاليات جزئية هي:

1–ما هي الجذور التاريخية والدوافع الكامنة وراء سعي القيادة الإيرانية لتطوير برنامجها النووي؟

2–كيف ساعدت العوامل الداخلية والخارجية المختلفة على تطوير البرنامج النووي الإيراني؟

3–كيف كانت ردود الأفعال الدولية والإقليمية لمواجهة التحدي النووي الإيراني؟وما البدائل المتاحة في ظل تطورات هذا الملف؟

4-ما هو سلوك إيران تجاه أهم الفواعل الدولية والإقليمية؟ و ما السيناريوهات المحتملة للتعامل مع الملف النووي في ظل تحول القيادة الإيرانية ؟

حدود الدراسة:

المجال الزمني: تتمحور الدراسة بالتحديد حول الفترة الممتدة من سنة 2003- نظرا لما مثله احتلال العراق من تحول استراتيجي هائل على الصعيد الدولي والإقليمي وخاصة على دول الجوار العراقي ومنه إيران- إلى سنة 2015. غير أنه تم التطرق إلى التحولات والجانب التاريخي للملف النووي الإيراني.

المجال المكاني: كما يتضح من عنوان الدراسة فإنها تتمحور حول الشأن الإيراني خاصة مع بروز دوره ومكانته في العقد الأخير.إضافة إلى الموقع الإيراني الاستراتيجي المهم جدا على الساحتين الإقليمية والدولية على السواء (شرح موقع إيران).

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضيات هي :

أ- كلما كان العمل الدبلوماسي فعالا كلما أدى ذلك إلى نجاعة وفعالية المقاربة الإيرانية في إدارة ملفها النووي.

ب- كلما تباين إدراك النخب الإيرانية لأهمية ودور القوة الإيرانية في المنطقة أثر ذلك على مستقبل البرنامج النووي الإيراني.

ج- الإستراتيجية الإيرانية للملف النووي تأخذ بعين الاعتبار المبادئ الدينية للثورة الإسلامية.

د- استخدام إيران لإستراتيجية شاملة ومحددة تعتبر هي السلوك البارز تجاه الفواعل الدولية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز مكانة إيران الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط كونها الدولة الثانية التي تعمل على إنجاح ملفها النووي على الرغم من كون المنطقة تعد من أبرز بؤر التوتر، وتعارض مصالح القوى الكبرى. وتعطي هذه الدراسة رؤية شاملة للملف النووي الإيراني، بداية من صنع القرار النووي إلى غاية السلوك الإيراني تجاه الأطراف الإقليمية و الدولية. وكذا تكتسي هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها من قلة الدراسات المعالجة له. ورغبة الباحث في محاولة إضافة بعض المعلومات القيمة للقارئ بهذا الخصوص.

الإطار المنهجي: بحكم طبيعة الموضوع فإن الدراسة استعانت بمجموعة من المناهج والمقاربات البحثية التالية:

- المنهج التاريخي: لأن الظاهرة التي بين أيدينا ككل الظواهر لها امتداد تاريخي، لا يمكننا فهمه إلا بتفحص الأسباب الحقيقية، فهذا المنهج يحدد الظاهرة مكانيا ويهتم بالبعد الزمني، واستخدمنا هذا المنهج تحديدا فيتتبع الامتداد التاريخي للبرنامج النووي الإيراني وفق مراحل محددة.
- المنهج المقارن: وذلك من خلال المقارنة بين الملف النووي في عهد (أحمدي نجاد) و عهد (حسن روحاني).
- اقتراب مؤسساتي: وذلك من خلال إبراز نجاح الجهاز الدبلوماسي في إبقاء الملف النووي الإيراني؟

الدراسات السابقة:

تعتبر المعرفة العلمية ذات خاصية متميزة هي الصفة التراكمية، وهذا ما يجعل الباحث يرجع دوما إلى الدراسات السابقة للظواهر المراد تحليلها بهدف الاستفادة منها ثم الوصول إلى مناقشتها أو نقدها أو إثرائها.على أساس أن المعرفة العلمية دائما تتميز بالنسبية خاصة في مجال العلاقات الدولية التي يضفي عليها التطور المستمر والمستجدات على مستوى الفواعل والعوامل، فهي تدرج إذن عامل الزمن بشكل أساسي لإعادة فهم الظواهر وتحليلها وفق التطورات الجديدة، وقد حاولنا بهذا الصدد الإطلاع على مجموعة من البحوث والدراسات التي تعالج المسألة النووية الإيرانية. ومنها: مذكرة ماجستير (لعرجون شوقي) بعنوان "المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة" التي نوقشت سنة**2006**،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر يوسف بن خدة).، وتعالج في الفصل الثالث الآليات الإقليمية والدولية لمواجهة المشكلة النووية. مع إعطاء خيارات ومواقف وسيناريوهات للمسألة النووية الإيرانية، إضافة إلى الدراسة حول الموضوع كانت تلك الندوة العلمية التي جمعت أبرز المفكرين والمختصين في قضية السلاح النووي، والتي نظمها المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية تحت عنوان" ندوة المشروع النووي الإيراني الأبعاد الإستراتيجية والانعكاسات الإقليمية"سنة 2006، وقد تطرقوا بشكل دقيق إلى أهم الإشكالات المثارة حول المشروع النووي الإيراني وكذا الدور الإيراني، كما تطرقوا إلى الانعكاسات المحتملة للمشروع النووي الإيراني والدور الإقليمي، كما لا ننسى مساهمة الدكتورة (أمل حمادة) في كتابها القيم تحت عنوان "الخبرة الإيرانية:الانتقال من الثورة إلى الدولة."الصادر في طبعته الأولى سنة2008.عن دار الشبكة العربية للأبحاث والنشر،والذي ركز في فصله الثالث على الإطار الدستوري والمؤسسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، إضافة إلى دراسة عملية التفاعل والانتقال من الثورة إلى الدولة في الفصل الرابع.

تعد الدراسة التي نحن بصددها كإضافة لما سبق من دراسات وتتبع من كونها تعالج الموضوع في ظل أهم مراحل تطوير البرنامج النووي الإيراني.

تقسيم الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة ولتغطية الفرضيات في مستوى التحليل تم الاعتماد على الخطة التالية:

الفصل الأول: الملف النووي الإيراني بين الداخل والخارج

المبحث الأول: كرونولوجيا الملف النووي الإيراني 2014/2002

المبحث الثاني: الملف النووي الإيراني أية مقاربة

المبحث الثالث: الملف النووي الإيراني في ظل كشف عناصره السرية

الفصل الثاني: الملف النووي الإيراني ردود الفعل الدولية

المبحث الأول: المواقف الدولية

المبحث الثاني: المواقف الإقليمية

المبحث الثالث: المفاوضات الدبلوماسية والبدائل

الفصل الثالث :المقاربة الإيرانية في ظل التحولات الدولية والإقليمية 2015/2002

المبحث الأول: مقاربة إيران تجاه الأطراف الدولية هل تتغير بتغير القيادة الداخلية

المبحث الثاني: مقاربة إيران تجاه الأطراف الإقليمية المقاربة البديلة لروحاني

المبحث الثالث: تمثلات الملف النووي الإيراني بعد الاتفاق الأولي نوفمبر 2014

ثم في الأخير خلصنا إلى خاتمة للدراسة والتي حاولنا من خلالها استجماع عدة نتائج وصلت إليه الدراسة

الفصل الأول:

الملف النووي الإيراني بين الداخل والخارج

يعد المأزق النووي الإيراني الذي شد من أزره الوضع في العراق وأسعار البترول العالية، والإحساس بعدم الأمان والاعتداد القومي، جعل من إيران تصر على حقها في تطوير قدرة الإنتاج لدورة وقود نووي والعمل على تخصيب اليورانيوم ودخول النادي النووي إلا أن معظم البلدان الأخرى، وفي الوقت الذي تعترف فيه بدرجات متفاوتة بحق إيران بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بالحصول على تلك القدرة، لأغراض استخدامها السلمي لإنتاج الطاقة، تبدي هذه الأخيرة قلقها عند الكثير من المتتبعين خاصة منهم المعارضين لقولهم ما إن تتمكن إيران من تخصيب اليورانيوم بدرجة عالية حتى يصبح بإمكانها إنتاج أسلحة نووية ولإبراز هذا التخوف والجدل الدائر حول الملف النووي الإيراني قد تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول : كرونولوجيا أحداث الأزمة النووية الإيرانية 2002-2014

المبحث الثاني: الملف النووي الإيراني أية مقاربة

المبحث الثالث: البرنامج النووي الإيراني في ظل كشف عناصره السرية.

المبحث الأول : كرونولوجيا أحداث الأزمة النووية الإيرانية 2002-2014

لقد مرت الأزمة الإيرانية وعبر مختلف تداعياتها بمجموعة من المحطات نورد بعضا منها في ما يلي:[1]

1/ في سبتمبر 2002 أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمخططاتها الهادفة إلى المضي قدما ببرنامج الطاقة النووية، خاصة وأنها باشرت في برنامج طويل الأمد، لبناء منشآت نووية ستصل سعتها 6000 ميقاواط خلال عقدين من الزمن . وكان قد تم الكشف عن البرنامج في أوت 2002 من قبل مجموعة معارضة في المنفى، وهي منظمة مجاهدي خلق، وفي أعقاب ذلك سافر المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية "**محمد البرادعي** "، ومسئولين رئيسيين آخرين إلى إيران واكتشفوا وجود نشاطات تمويه واسعة النطاق بما يتعلق ببرنامج إيران للتخصيب النووي، وآثار هذا الاكتشاف الكثير من القلق بين أوساط قادة العالم، إضافة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة، واتهمت إيران بخرق التزاماتها بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

ومنذ ذلك الحين توالت الأحداث، والمحطات ففي ديسمبر : 2003 تعلق إيران طوعا النشاطات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم ونشاطات إعادة المعالجة في منشأة" **نتانز**"، وتوقع على ضمانات أخرى من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مما يعطي لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية صلاحيات في التحقق من البرنامج النووي الإيراني.

2/ وفي سبتمبر2004 ، لا تستجيب إيران للدعوات المتكررة من مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعليق جميع نشاطات التخصيب وإعادة المعالجة وتخطط إيران في منشأة تحويل اليورانيوم لإدخال 37 طنا من الكعكة الصفراء التي من شأنها أن تتعارض مع مطلب مجلس محافظي الوكالة في القرار 49 GOV/2004 بشأن الضمانات لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حول البرنامج النووي الإيراني.

3/ في18 ماي 2004: ترسل إيران رسالة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقول فيها:[2]

"إن إيران لم تتعهد في أي وقت بعدم إنتاج مواد تغذية لعملية التخصيب، والقرار الذي اتخذ للتعليق الطوعي، والمؤقت يستند إلى نطاق محدد بوضوح ولا يشمل تعليق إنتاج UF 6 إلا أن الوكالة لا توافق على ذلك."

4/ في 8 أوت: 2005 تبدأ إيران في تغذية تركيز اليورانيوم الخام في الجزء الأول من خطوط المعالجة في" منشأة تحويل اليورانيوم"، وأفاد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 10 أوت أن إيران

---

[1]-لوصيف عبد الوهاب : **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة،2012-2013.ص.101.

[2]- المرجع نفسه، ص.102.

أزالت أختام الوكالة عن خطوط المعالجة و4 UF يورانيوم تترافلوريد المستخدم لتحويل6 UF إلى الكعكة الصفراء.

5/ في سبتمبر2005 تستأنف إيران إنتاج اليورانيوم على الرغم من طلب الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية لتعليق نشاطات التخصيب.[1]

6/ في 10 جانفي 2006 على الرغم من الطلب المتواصل بأن تعلق إيران نشاطاتها، إلا أن إيران تقوم بإزالة أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن معدات ومواد التخصيب في" نتانز" وفي موقعين آخرين للتخزين والاختيار.

7/ في 29 مارس 2006 يطلب مجلس الأمن تقريرا عن برنامج إيران يفصل إجراءات إذعان إيران للخطوات التي طلبتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

8/ في7 مارس2007 يصرح "**البرادعي** "أن أعمال إيران" تجعل الوكالة غير قادرة على توفير الضمانات الكافية حول الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي " .[2]

ويضيف أن:"ثقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطبيعة برنامج إيران قد تضعضعت ولن تتم استعادتها إلا إذا اتخذت إيران القرار المتأخر جدا بشأن التفسير، والرد على أسئلة وقلق الوكالة حول نشاطاتها النووية في الماضي بطريقة شفافة ومفتوحة."

9 / في 24مارس 2007 تبنى مجلس الأمن القرار1747 الذي يؤكد للمرة الثانية أنه على إيران أن تتخذ فورا الخطوات الضرورية لبناء الثقة في الأهداف السلمية لبرنامجها النووي. وتتضمن هذه الخطوات تعليق جميع نشاطات التخصيب والمعالجة، وكذلك جميع المشاريع المتعلقة بالماء الثقيل، كما وأنه يحث القرار جميع الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تزويد وبيع أو نقل جميع" المواد، المعدات، السلع، والتقنيات التي يمكن أن تساهم في نشاطات إيران المتعلقة بالتخصيب.[3]

10/ في 13 أفريل2007 ترفض إيران السماح بدخول الوكالة لموقع مفاعل" أراك " للتفتيش وللتحقق من معلومات التصميم.

11/ في 23 ماي2007 كشف تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية النقاب عن أنه رغم الجهود المبذولة دبلوماسيا لتعليق إيران نشاطات التخصيب الخاصة بها، إلا أنها تواصل التقدم في برنامجها النووي.

12/ في نوفمبر2008 وفق تقارير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حول إيران وخاصة تلك التقارير لشهر فبراير، ومايو2008 فقد شرعت إيران في إجراء بحوث لتطوير واختبار معدات مفجرات ذات قدرات عالية، والإطلاق المتزامن لمفجرات متعددة التفجيرات، ويعتبر هذا الأمر خطيرا لأن هذه المفجرات لا تستعمل إلا في بناء قنبلة نووية حقيقية، وليس نشاطات نووية سلمية.

1- المرجع السابق، ص 105.

2- المرجع نفسه، ص 105.

3- المرجع نفسه، ص .105

13/ في 3فيفري 2000 نشرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا يفيد بأنه" على نحو مناقض لقرارات مجلس الأمن، لتعلق إيران نشاطاتها المتعلقة بالتخصيب أو عملها في مشاريع الماء الثقيل، بما في ذلك بناء مفاعل البحث للماء الثقيل المعدلIR-40 وإنتاج الوقود للمفاعل.[1]

14/ في 7فيفري 2009: أجرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفتيشا في منشأة إيرانية لتصنيع الوقود في "أصفهان ."وقد لوحظ عندها أن خط إنتاج حبيبات اليورانيوم الطبيعي لوقود مفاعل الماء الثقيل كان قد أستكمل وأنه تم إنتاج قضبان الوقود.

15/ في9 فيفري 2009: وجدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقييمها الأول لبرنامج إيران النووي، أن إيران صرحت عن كمية اليورانيوم المخصب أقل مما لديها عمليا بحوالي الثلث، كما أعلن المسئولون للمرة الأولى عن أن كمية اليورانيوم التي كدستها إيران، أكثر من طن وهي كافية لإنتاج قنبلة نووية واحدة من دون الحاجة لإجراء المزيد من التخصيب.

16/ في جوان 2009: نشرت الوكالة الدولية تقريرا بتضمن العديد من النتائج منها:

ارتفاع عدد أجهزة الطرد المركزي التي تخصب اليورانيوم في منشأة" **نتانز** "من3936 إلى 4920 مع 2132 جهازا إضافيا تم تركيبها بعد أن أصدرت الوكالة الدولية تقريرها الأخير في مارس 2009 ،ويصبح بذلك عدد الأجهزة الخاصة بالطرد المركزي 7052 ، تعمل على تخصيب اليورانيوم أو مركبة وجاهزة لبدء التخصيب.[2]

منذ أن أصدرت الوكالة الدولية تقريرها في مارس 2009 ، أنتجت إيران 725 رطلا إضافيا 329 كلغ "يورانيوم هكسا فلوريد "المخصب بدرجة منخفضة إلى 2953 رطلا1933 كلغ.

17/في 17جويليةي2009 يكرر رئيس الوكالة الدولية المعين حديثا" "يوكيا أمانوا "قوله :بأن إيران أجرت نشاطات نووية لمدة من الزمن من دون أن تبلغ الوكالة عنها.

18/ في أوت2009 انضم مشروع أمريكي إلى مسئولين أمريكيين وأوروبيين في مطالبة الوكالة الدولية بنشر معطيات سرية تشير إلى الجهود التي تبذلها إيران لتحويل برنامجها النووي إلى برنامج أسلحة نووية.

19/ في 20أوت 2009 توافق إيران على دخول المفتشين للمفاعل النووي" أراك " الذي سيتم تقريبا الانتهاء من بنائه، إلى جانب زيادة المراقبة على موقع تخصيب اليورانيوم" نتانز"، سيكون المفاعل النووي "أراك "عند استكماله قادرا على إنتاج مايكفي من اليورانيوم لإنتاج سلاح نووي واحد كل سنة . وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاعتقاد بأن إيران قد تكون تخفي مواقع نووية أخرى غير معروفة لمفتشيها.

---

[1]– لوصيف: **مرجع سابق**، ص. 104.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 105.

وتبين هذه الأحداث والمحطات أن إيران ماضية في تخصيب اليورانيوم إضافة إلى تطوير مختلف الترتيبات التكنولوجية والتقنية الخاصة بالتقنية النووية[1].

20/ في 21 أوت: 2010 شاهد كبار المسئولين من إيران وروسيا تغذية إيران لمحطة **بوشهر** وذكرت وسائل الإعلام الرسمية في البلاد، محاولة المساعدة في توليد الكهرباء من الطاقة النووية. فيحين ذكرت وسائل الإعلام الرسمية أن الأمر سيستغرق حوالي شهرين للمفاعل لبدء توليد الكهرباء، وتقول الوكالة النووية الروسية أنه سوف يستغرق وقتا أطول.

21/ في فبراير 2012 :ذكر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران استأنفت إعادة تحويل الـ 20% من اليورانيوم شبه المخصب على هيئة أوكسيد، لإنتاج الوقود اللازم لمفاعل الأبحاث في طهران؛ وهذا ما يزيد الأمر صعوبة أمام تخصيب اليورانيوم لاستخدامه في صناعة الأسلحة، لأنه يتعيّن تحويله مرة أخرى إلى غاز سداسي فلوريد اليورانيوم.[2]

أشار تقرير فبراير إلى أن إيران لا تزال متمسكة في إنكار وصول مفتشي الطاقة الذرية لموقع **بارجين** العسكري. وقد أظهرت الأدلة التي وفرتها صور الأقمار الصناعية أن إيران قد شيّدت حاويات تفجير ضخمة لإجراء التجارب الهيدرو–ديناميكية؛ وقد يكون هذا مؤشر على تطوير الأسلحة النووية. تعبر الوكالة من خلال التقرير عن قلقها من أن التغييرات التي حدثت في موقع **بارجين** العسكري قد تقضي على كل الأدلة التي تبين وجود أنشطة نووية سابقة؛ مع أن التقرير قد أشار فعلياً إلى عدم وجود أي نشاط في الموقع . وتضن هذه التغييرات ما يلي:

إعادة ميزات بعض المباني إلى عهدها السابق كالجدران وأنابيب التصريف.

إجراء تعديلات على أسطح المبنى الرئيسي والمباني الأخرى الكبيرة.

تفكيك وإعادة بناء مرافق المباني الأخرى الكبيرة.

بناء مبنى صغير في موقع كان فيه مسبقاً مبنى بنفس الحجم قد هُدم.

نشر وتسوية طبقة أخرى من المواد فوق مساحة شاسعة من الأرض.

تركيب سياج يقسم الموقع إلى قسمين. (تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول إيران، 21 فبراير 2013).

23/22مارس 2012: اقتبس الكونغرس الأمريكي تقرير خدمة أبحاث فبراير 2012 لتقرير الوكالة الرابع والعشرين (24) قائلاً أن إيران قد خزنت 240 باوند من اليورانيوم بنسبة تخصيب 20% – وهو مستوى التخصيب اللازم للتطبيقات الطبية – كدلالة على قدرتها في إثرائها لمستويات أعلى.[3]

---

[1]– أنظر تقرير مجلس الأمن الدولي، 1737،ل 2009/09/25، على الموقع:
www.IAEA, org/News centre/ Focus/IAEA Iran/umscres 1747-2007 PDF, P2.

[2]– **المرجع نفسه**، فيفري 2015 .

[3] -Risen ،James (17 March 2012). "U.S. Faces a Tricky Task in Assesment of Data on Iran". New York Times.

23/ 17سبتمبر 2012، بينما وأثناء النقاش في المؤتمر العام للوكالة، هاجم الرئيس السابق هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، فريدون عباسي، وكالة الطاقة الذرية، قائلاً أن "الإرهابيين والمخربين" ربما قد تسللوا إلى الوكالة من أجل عرقلة البرنامج النووي الإيراني. وقال عباسي أن يوم 17 اغسطس2012، تم تخريبمحطة لتخصيب اليورانيوم تحت الأرض، ووصل مفتشو الوكالة الدولية في إيران لتفتيشها بعد فترة وجيزة.[1]

لاحظت وكالة "أسوشيتد برس" أن تعليقاته تعكس عزم إيران مواصلة تحدي الضغوط الدولية بشأن برنامجها النووي. وقال "مارك فيتز باتريك" من المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، أن اتهامات إيران بشأن وكالة الطاقة الذرية "هي مستوى منخفض جديد يحشر على نحو متزايد، فهي انتُقِدت بعنف".

24/ في نوفمبر 2012:أشار تقرير إلى أن إيران لا تزال مصرّة على عدم السماح لمفتشي الوكالة بالوصول إلى المواقع العسكرية في بارجين، وبالاعتماد على أدلة صور الأقمار الصناعية تبيّن أن "إيران قد شيّدت حاوية تفجير ضخمة لإجراء التجارب الهيدرو–ديناميكية فيها"، وهذا الإجراء ذو صلة بتطوير الأسلحة النووية. أعربت الوكالة في التقرير عن قلقها من التغيّرات التي أجريت في موقع بارجين العسكري، والتي من شأنها أن تقلل الأدلة على وجود أنشطة نووية سابقة، علماً بأنه ما من دليل على وجود أنشطة فعلية في الفترة الواقعة بين فيفري 2005 والفترة التي طلبت فيها الوكالة من إيران السماح بالوصول إلى الموقع. هذا وتتضمن التغييرات المذكورة ما يلي:[2]

- تواجد متكرر للأفراد، والمعدات والشاحنات.
- كميات كبيرة من السوائل المتدفقة.
- إزالة الأنابيب الخارجية.
- هدم وإزالة خمس مبانٍ وهياكل معمارية أخرى، إضافة إلى السياج المحيط بالموقع.
- إعادة تركيب وتهيئة مصادر الماء والكهرباء.
- تغطية المبنى المحتوي.
- تجريف وإزالة كميات كبيرة من التراب في الأراضي الجديدة.

25/ في21 فيفري 2013: أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً يبيّن تطوراً في قدرات إيران على تخصيب اليورانيوم. لتاريخ 12 فبراير، كانت إيران قد شغّلت 12,699 جهاز طرد مركزي IR–1 في موقع "ناتانز"، منها 2,255 جهاز شغلت بعد إصدار التقرير السابق في نوفمبر.

تتضمن منشأة "فوردو" النووية، الواقعة قرب مدينة قم، 16 مجموعة تسلسليةcascade مقسمة بالتساوي بين الوحدة الأولى والوحدة الثانية، تتضمن 2710 جهاز طرد مركزي. لا تزال إيران مستمرة في تشغيل

[1] -Kenneth (23 March 2012). "Iran: U.S. Concerns and Policy Responses". Congressional Katzman، Research Service.

[2] -Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran". GOV/2012/55.IAEA. 16 November .2012.

أربع مجموعات تسلسلية ذات 174 جهاز طرد مركزيIR-1 ، تنتج 19.75% من اليورانيوم منخفض التخصيب من إجمالي 696 جهاز طرد مركزي للتخصيب؛ وهو نفس عدد أجهزة **الطرد المركزي** المخصصة للتخصيب المذكورة في تقرير نوفمبر 2012. أنتجت إيران حوالي 280 كغم من 20% من اليورانيوم شبه المخصب، أي بزيادة قدرها 47% كغم منذ تقرير وكالة الطاقة الذرية الصادر في نوفمبر 2012، أما إنتاج اليورانيوم منخفض التخصيب فيبلغ 8271 كغم (3.5%)، مقارنة بـ 7611 كغم خلال الربع السابق.[1]

وعقب فوز (حسن روحاني) بانتخابات الرئاسة الإيرانية، أفاد موظفون أمريكيون كبار بأن الولايات المتحدة ترى في انتصار روحاني تطوراً إيجابياً، إلا أن الإيرانيين لن يحظوا بتنازلات من القوى العظمى قبل إن يتخذوا هم خطوات مسبقة بأنفسهم. كما أفادوا في حديث لصحيفة **هآرتس** الإسرائيلية أن الولايات المتحدة أوضحت لإسرائيل بأنه ليس في نيتها تخفيف الضغط على طهران بل العكس زيادته،والدليل هو أنه في بداية تموز 2013 دخلت حيز التنفيذ عقوبات أمريكية جديدة على التجارة بالريال الإيراني.[2]

1- Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran", 16 November 2012, IAEA Board of Governors

[2]-http://arabic.cnn.com/2013/world/4/5/iran.nuclearTalks/index.html

المبحث الثاني:الملف النووي الإيراني أية مقاربة

أولا:الفتوى النووية الدينية:

أصدر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى مؤخرا دراسته التي جاءت تحت عنوان:

"Nuclear fatwa religion and politics in Iran's proliferationstrategy" الفتوى النووية، الدين، والسياسة في إستراتيجية التخصيب النووية"، لكل من" **مايكل أيزنستا توم هديخليجي**"، وهما من كبار الباحثين في المعهد، المتخصص في الشؤون الإيرانية.[1]

ويذكر المؤلفان أن كون إيران دولة ثيوقراطية، فإن فهم دور الدين في السياسة يساعد بصورة كبيرة في تقييم تحديات ومخاطر البرنامج النووي الإيراني، لاسيما أن المؤسسة الدينية تلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات الخاصة بالملف النووي، وفي ما تؤكد دلائل واقعية–حسب المعارضين–السعي الإيراني الحثيث لامتلاك أسلحة نووية، يشدد بعض المشككين في النوايا الإيرانية على أن الدين الإسلامي يحظر امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل خاصة النووية منها.

ففي أكتوبر 2003 أصدر" **آية الله على خامنئي** "المرشد الأعلى للثورة الإسلامية فتوى شفهية تمنع إنتاج أية أسلحة نووية بأي شكل، ومنذ ذلك الحين ينفي "**خامنئي**"، والعديد من المسؤولين رغبة طهران في إنتاج قنبلة نووية. لكن هذه الفتوى–حسب المشككين فيها–والتي صدرت بناءا على ظروف محلية وإقليمية ودولية محددة، من الممكن أن تتغير تبعا لتبدل هذه الظروف، فمثلا غير خامنئي في السابق رأيه في العديد من القضايا الداخلية مثل: الضرائب، والخدمة في القوات المسلحة، ومنح المرأة حق التصويت.[2]

وإضافة إلى ذلك فإن الخميني قبل وفاته أصدر مجموعة من الفتاوى منها فتاوى تجيز هدم مسجد، أو وقف احتفاليات إسلامية، إذا كان ذلك يصب في مصلحة النظام، وبالتالي تشكل هذه النظرة النفعية مبدءا أساسيا في اتخاذ القرارات في الجمهورية الإيرانية، ومن ثمة يصبح للمرشد الأعلى دور واضح في اتخاذ القرارات الخاصة بالسلاح النووي، فإذا رأى مصلحة النظام إنتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل، فعلى كافة أركان النظام التنفيذ بغض النظر عن موقف العلماء أو المؤسسات الأخرى، وهو بذلك صاحب القول الفصل في هذه المسألة[3].

---

[1]– أحمد حسين الشيمي:**الفتوى النووية :الدين والسياسة في إستراتيجية التخصيب الإيرانية**،عرض كتاب مترجم، انظر الموقع: www.Alukah, net/culture/0/37152

[2]– لوصيف ، **مرجع سابق**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2012–2013.ص 95.

[3]– المكان نفسه.

ويوضح المؤلفان أن إيران بعد الخميني اتبعت سياسات عقلانية بعيدة عن التهور والانفعال، متبعة إستراتيجية بعيدة عن المواجهة المباشرة مع القوى الدولية التي قد تدفعها إلى الدخول في صراعات باهظة الثمن والتكاليف، فخلال انتفاضة **الشعبانية** في العراق عام1991 وهجوم حركة طالبان على مزار الشريف في أفغانستان عام 1998 م، وغيرها التزمت طهران الصمت ولم يكن لها أية رد فعل قوى اتجاه هذه الأحداث.[1]

ومن خلال ما سبق التطرق إليه وما يميز السياسة الخارجية الإيرانية من غموض وتوجهها نحو الخط البراغماتي، ففي 2001 حذر الرئيس السابق" أكبر هاشمي "رفسنجاني "من أن القنبلة النووية الإيرانية ستدمر إسرائيل بالكامل، وستمحو وجودها من خريطة العالم، إذ تسعى إيران خلال السنوات الماضية إلى ترسيخ ثقافة المقاومة لدى أجيال الشباب، ويؤكد المسؤولون أن الأجيال القادمة ستكون أكثر تشددا وأقل ميلا إلى التعقل. ولهذا ما بداخل السنوات الأخيرة حيث شجع المرشد الأعلى على ظهور جيل من الساسة، والعسكر المتشددين الذين يتوقون إلى تطبيق قيم الثورة الإسلامية، ويتبنون مبدأ المقاومة، من هم الرئيس السابق" أحمدي نجاد"،عن طريق التضييق على قادة التيار الإصلاحي والساسة المحافظين في أعقاب انتخابات 2009 .[2]

ويعتبر العديد من المثقفين الإيرانيين، سواء الذين عاشوا فترة الثورة الإسلامية أو درسوا في الخارج، أن المحافظين الجدد أكثر ميلا إلى التشدد والانعزال في تعاملهم مع المجتمع الدولي والولايات المتحدة، وهذا ما يفسر التوتر الحالي بين إيران والدول الأخرى، لا سيما أن عددا كبيرا من المسؤولين الحاليين لهم جذور في الحرس الثوري الإيراني، الذي يشرف على برامج الصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل، ومن ثمة يتمتعون بدور هائل في صنع القرار الإيراني.

وهؤلاء القادة الجدد المدعومون من المرشد الأعلى يعتبرون أنفسهم غير مسؤولين أمام المؤسسات المنتخبة، ويتبعون سياسة الإقصاء للمعارضة سواء في الداخل أو الخارج، والنتيجة أنهم يتمتعون بحرية كبيرة في رسم مسار العلاقات الخارجية الإيرانية، والدخول في صراع محدود مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة بهدف حشد الدعم الداخلي للنظام وإحياء قيم الثورة.

يمكن القول أن الانتشار المتزايد لعقيدة المقاومة، وتكريس الإيديولوجية الثورية في الجمهورية الإسلامية، سيقوض الجهود الأمريكية، والدولية لكبح جماح الطموحات النووية الإيرانية، ومع مرور الوقت وفشل إستراتيجية الردع الأمريكية، سيؤدي ذلك إلى نتائج كارثية للمنطقة وللمصالح الأمريكية فيها،

---

[1]– الشيمي، **المرجع السابق.**

[2]– محمد عباس ناجي، **من داخل الحرس الثوري**،المجلة، العدد1546، دار الساقي ،لبنان،2009، ص 217.

خاصة مع هيمنة التيار الديني على عملية اتخاذ القرار الإيراني، وسعيه الدائم امتلاك التقنية النووية لبسط نفوذه على المنطقة وردع أية هجمات أمريكية أو إسرائيلية محتملة.[1]

ثانيا:دور النخب الإيرانية في صنع القرار: تعتبر دراسة صنع القرار في إيران عملية معقدة للغاية، بل أن هناك من الصعوبات ما يجعل من دراسة النظام السياسي الإيراني تحدياً حقيقياً، للمتخصص بالنظم السياسية. فالنظام الإيراني شديد الخصوصية، ولكل نظام خصوصيته، التي تظهر على مستوى المؤسسات والسياسات والخطاب السياسي كافة، ويحكم القرار الإيراني الشعور الدائم بالتهديد نتيجة العبء الاستراتيجي الذي يثقل كاهل إيران لأسباب عديدة.وفيما يخص قرار الملف النووي الإيراني فهو ككل القرارات الهامة تطرح في المجلس الأعلى للأمن القومي، ومن ثم في مجلس الشورى الإسلامي ويصاغ القرار بشكل جماعي.،لكن صاحب القرار الحاسم هو مجلس الشورى لكن لو افترضنا أن المجلس الأعلى للأمن القومي قرر شيء ومجلس الشورى قال بشيء آخر، ومصلحة تشخيص النظام قالت شيئاً مختلفاً، حينها يرجع القرار حينئذٍ لمجلس تشخيص مصلحة النظام ويقدم القرار للقائد المرشد الأعلى.[2]

أما بالنسبة لأهم القوى التي تؤثر في صنع القرار والمتمثلة في المرشد، والرئيس، ومجلس الشورى الذي يعد بمثابة ساحة أو ملعب للسياسة بين الإصلاحيين ومن ورائهم الرئيس (خاتمي) وبين المحافظين ومن ورائهم المرشد (خامنئى)، ولكن مما سبق نجد أن النظام الإيراني يشوبه نوع من الغموض خاصة بين أفراد القيادة السياسية وفى الدور الفعلي لكل منها وهذا كان من نتائج الثورة وأفكار الخمينى التي شكلت النظام على هذه الشاكلة.[3]

ثالثا:آليات صنع القرار النووي في مرحلة خاتمي – روحاني: يستند تحليل استراتيجيات إيران التفاوضية وآليات صنع قرارها النووي في مرحلة خاتمي روحاني على تصريحات متعددة لكل منهما، فضلاً عن ورقتين مفصلتين كتبهما حسن روحاني حول الموضوع.

وطبقا لما كشف روحاني لاحقاً، أسفر الاجتماع الأول لمجلس الأمن القومي الإيراني بعد تحويل مسؤولية إدارة الملف النووي إليه في منتصف 2003، عن تشكيل هيكلية لصنع القرار من أربعة مستويات متدرجة الأهمية من الأسفل للأعلى، كالتالي:[4]

---

[1]- Daniel Byman**, Iran, Terrorism, and weapons of mass destruction**, centre for peace and security studies, rout ledge, washington, DC, 2007, P171.

[2]-علي الطالقاني: "**صناعة القرار في إيران: الجميع و..لا أحد** "، أنظر الرابط:
http://www.annabaa.org/nbanews/67/589.htm

[3]- عادل نبهان النجار:" **أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران**"، أنظر الرابط:
http://www.alhak.org/vb/showthread.php?t=28208

[4]- أمل حمادة، **الخبرة الايرانية** .الانتقال من الثورة إلى الدولة.الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت:.ط.1.2008.ص.146.

أولاً: شعبة القضايا التقنية والمفاوضات، يرأسها نائب وزير الخارجية المختص.
ثانياً: شعبة القضايا الأمنية وتشابكاتها السياسية، يرأسها سكرتير مجلس الأمن القومي.
ثالثاً: الشعبة الوزارية المشكلة من الوزارات المعنية للتنسيق مع مجلس الأمن القومي.
رابعاً: لجنة صنع القرار النهائي، التي تتلقى تعليماتها من مكتب المرشد مباشرة.

رابعا:آليات صنع القرار النووي في مرحلة نجاد – رافسنجاني: يمكن اعتبار أن آليات صنع القرار النووي في إيران عدلت لتواكب المزايا المتحققة من ازدياد القدرات التقنية النووية وطفرة الحضور الإقليمي ويتوقع تبعاً لذلك أن تقترب آلية صنع القرار النووي الإيراني من النموذج المفترض التالي.

أ- لجنة القضايا التقنية والمفاوضات.
ب- لجنة القضايا الأمنية وتشابكاتها السياسية.
ج- لجنة التنسيق والمتابعة، وتتابع عمل الوزارات المعنية بالملف.
د- لجنة الرئاسة: تضم نائب الرئيس، ورئيس لجنة الموازنة.
هـ- لجنة الشؤون الإقليمية: تعنى بالتطورات في الإقليم، وخصوصاً في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين.
و- لجنة صنع القرار النهائي.[1]

لهذا فان العديد من المتتبعين للشأن الإيراني يرون أنه لا يمكن قراءة التحول من الثورة إلى الدولة في ضوء تطور مؤسسات الثورة-مجلس صيانة الدستور و الحرس الثوري- أو مؤسسات الدولة –الرئاسة والبرلمان – بمعزل عن التطور الذي طال منصب ولي الفقيه كمؤسسة ثورة وعلاقته بالرئيس. فهذا المنصب يعكس في حقيقة الأمر الطبيعة المتشابكة والمعقدة للنظام الإيراني فهو شكل فريد من نوعه، وهو الأمر الذي يلاحظه بعض الكتاب .حيث يرون أن النظام الإيراني يمتلك عددا من السمات الديمقراطية المهمة مثل الانتخابات الدورية. والفصل بين السلطات وحرية البرلمان.[2]

فالتنافس السياسي في إيران إنما يتم حول كيفية تقييد تدخل الحكومة وتداول السلطة بالإضافة إلى القدرة التي يمارسها البرلمان في مراقبة عمل الحكومة. وهي أمور مشتركة مع النظم الديمقراطية الغربية التي تضع سقفا ومواصفات معينين على المشاركة السياسية وفق القواعد التي ارتضتها منذ البداية.

---

[1]- مصطفى اللباد، " **القرار النووي الإيراني : من مرحلة خاتمي . روحاني الى عهد نجاد . لاريجاني**"،أنظر الرابط:http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/443.htm

[2]- **أمل حمادة:المرجع السابق،ص.147**

الشكل(01): يمثل الشكل بنية السلطة الدستورية الرسمية لإيران

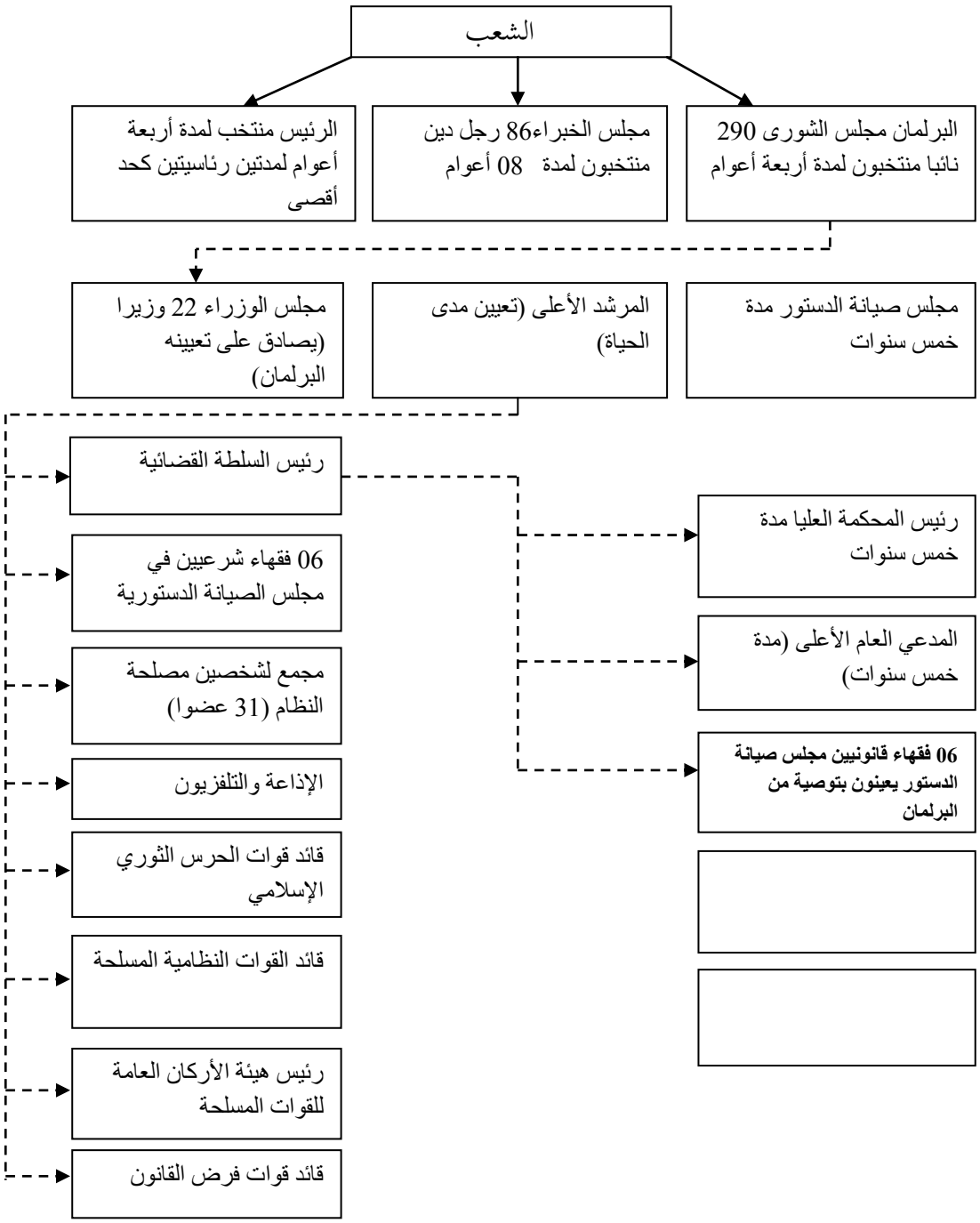

المصدر: ساكر لطيفة، "الملف النووي الإيراني"، (رسالة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، 2011). ص.06،05.

المبحث الثالث: البرنامج النووي الإيراني في ظل كشف عناصره السرية.

يعد اكتشاف العناصر السرية للبرنامج النووي الإيراني أهم خطوة من خطوات تطور هذا البرنامج، فقد كانت كل الحكومات الشرق أوسطية قلقة ولو بدرجات مختلفة ولأسباب مختلفة من احتمالات انتشار الأسلحة النووية أكثر فأكثر في المنطقة وتداعياتها، وكذا التهديد الذي يشكّله الانتشار النووي. وتعد إيران واحدة من الست الدول في الشرق المتوسطي التي عملت بجد للحصول على القوى النووية وتطويرها.

أولا: حيثيات وأبعاد اكتشاف العناصر السرية للبرنامج النووي الإيراني.

مما لا شك فيه أن إيران كانت تعمل على برنامجها النووي في سرية تامة، إلا أن التصريحات التي كان يصرح بها قادة إيران أدت إلى اكتشاف العناصر السرية لهذا البرنامج، فمن بين هذه التصريحات تصريح **أية الله مهاجراني** نائب الرئيس الإيراني السابق، أشار في 23 أكتوبر 1991 إلى أن "امتلاك إسرائيل للسلاح النووي يجعل من الضروري على الدول الإسلامية أن تتزود بنفس هذا السلاح، ويجب أن تتعامل من أجل الحصول عليه".1

قد جاء الكشف عن الجوانب السرية من البرنامج النووي الإيراني واندلاع الأزمة النووية في صيف 2002، بعدما كشف ما يعرف بـ (المجلس الوطني للمقاومة) المعارض للنظام الإيراني عن وجود موقعين نوويين قيد البناء، منشأة لتخصيب اليورانيوم في "**ناتنز**" وموقع لإنتاج الماء الثقيل في "**آراك**" حيث قال" **رضا جعفر زادة**" ممثل المجلس للمقاومة في مؤتمر صحفي في واشنطن:" أن ما هو بصدد الكشف عنه اليوم جاء ثمرة بحث وتحقيق مكثف أجرته لجنة الدفاع والدراسات الإستراتيجية التابعة للمجلس الوطني للمقاومة في إيران، بمساعدة من مقر قيادة منظمة مجاهدي خلق الشعب داخل إيران، وهو ما أشاطركم إياه". وتابع **جعفر** حديثه فكشف عن معلومات مفصلة عن الموردين والمصنعين والكيانات البيروقراطية والتفاصيل التاريخية المتعلقة بالعمل الذي ادعى أنه جار في المشروعين.2

وقد شهدت عدة جلسات من التفاوض بين طهران و**الترويكا** الأوروبية، تم خلالها التوصل إلى اتفاق مبدئي في شهر نوفمبر 2004 بباريس يقضي بأن تعلق إيران أنشطتها النووية، خصوصا عمليات تخصيب اليورانيوم، وبعد أن رفضت طهران ما قدمته أوروبا من مقترحات، اتفق الطرفان مجددا في ماي

---

[1]– عياد البطنيجي،"**السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة**"، مجلة شؤون الأوسط.(26جويلية2011)،انظر الرابط:-2011-07-26: www.cssrd.org.lb/index.php?option=com-content&view=article&id=70 :---130&itemid=09-55-40&catid=10

[2]– عبد الحق بوسعيد،"**المقاربة الإيرانية في إدارة ملفها النووي محددات و أبعاد**"،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دبلوماسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2010)، ص 75.

على تعليق المفاوضات بسبب إجراء الانتخابات الرئاسية في إيران، على أن تتجدد مع تولى الرئيس الجديد **أحمدي نجاد** مهامه رسميا مطلع أوت.

وقد أكد المفاوض الإيراني **حسين موسويان** أن نشاطات التحويل ستكون تحت إشراف الوكالة الدولية، وتأجيل حزم الموقف برمته إلى ما بعد اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 19 سبتمبر 2005، مع اعتبار تلك الفترة بمثابة مهلة ليتمكن من خلالها من إعداد الاقتراحات والأفكار الجديدة التي أعلنت طهران أنها قيد الدراسة والإعداد، وأن نجاد سيعلنها في اجتماع الدورة 60 للجمعية العامة للأمم المتحدة من 14-17سبتمبر، بعد أن بوشرت عمليات تحويل اليورانيوم في أصفهان، استغل نجاد هذه الفترة في دراسة أوضاع أعضاء فريق التفاوض النووي لإعادة تشكيله.1

فقد بادرت طهران إلى التشكيك في شرعية المفاوضين الأوروبيين، ثم طالبت بإشراك دول لها خبرة في هذا المجال مثل جنوب إفريقيا في المفاوضات ، كما طلبت مشاركة دول أوروبية أخرى حتى يصبح فريق التفاوض عن الجانب الأوروبي ممثلا بالفعل لأوروبا، كما طرحت فكرة مشاركة دول من مجموعة **عدم الانحياز**، حتى يكون هناك تمثيل لأطراف المجتمع الدولي حيث شن الرئيس الإيراني **أحمدي نجاد**، في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 سبتمبر 2005، هجوما عنيفا على الدول التي تريد الاستئثار بالقدرات النووية، وأكد تمسك بلاده بحق امتلاك برنامج نووي سلمي، وعرض أن تقدم إيران التكنولوجيا النووية للدول الإسلامية ورفض نجاد بشدة وحزم أن تتخلى إيران عن عمليات تخصيب اليورانيوم.[2]

وبهذه الحقائق تم اكتشاف أن إيران قامت بتطوير العديد من المكونات دون تقديم تقارير وافية بذلك للوكالة الدولية لطاقة الذرية، كما نشرت تقارير حول تورط العالم النووي الباكستاني **عبد القدير خان** في تزعم شبكة دولية لبيع التكنولوجيا النووية لبعض الدول كان من ضمنها إيران،وردا على هذه التطورات وبعد الخلاف الحادّ بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وافقت إدارة بوش على اقتراح أوروبي لأخذ المبادرة السلمية لحل الملف النووي الإيراني، للدخول في مفاوضات مع إيران.

وبدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مناقشة التقارير المتعلقة بنشاطات إيران النووية بشكل منتظم آخذة في اعتبارها المفاوضات التي تجري بين إيران و**الترويكا** الأوروبية، وقامت الوكالة بإصدار سلسلة من التقارير حول برنامج إيران النووي أثبتت أنها (أي التقارير) كان لها دور في فتح العديد من المواقع والمنشآت الإيرانية للتفتيش إلا أن هناك العديد من المواقع الإيرانية التي رفضت إيران فتحها للتفتيش.[3]

---

[1]- سامح راشد: "السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد حدود التغيير"، **السياسة الدولية**، د.ع.ص84.

[2]- **المرجع نفسه**، ص87.

[3]- سامح: **المرجع نفسه**، ص،90.

ثانيا: البرنامج النووي بين التعاون الإيراني والضغوط الدولية.

على الرغم من التعاون الإيراني المكثف مع القوات الأمريكية وأجهزة استخباراتها إلا أن الإدارة الأمريكية قامت في 17 سبتمبر 2001، بتسريب معلومات تشير فيها إلى أن واشنطن حصلت على صور من قمرها الصناعي **(أيكونوس)** تفيد بوجود نشاط مكثف بمدينة **(بوشهر)** النووية الواقعة على ساحل الخليج الشرقي لإيران، وأن تلك الصور تؤكد أن إيران تقوم حاليا ببناء مفاعلين نوويين وليس مفاعلا واحدا كما تدعي طهران وأن أحد المفاعلين قد شارف على الانتهاء.[1]

أكد الرئيس الإيراني "**محمد خاتمي**" في 21 سبتمبر 2001 على أهمية عودة العلاقات الإيرانية البريطانية، وبناء جسور بين الدولتين، جاء ذلك بناء على الاتفاق الخاص المبرم بين إيران من جهة وقادة قوات التحالف نتيجة التعاون الإيراني في أحداث أفغانستان وذلك بعد موافقة واشنطن.

وقد دعا **خاتمي** رئيس الوزراء البريطاني **توني بلير** إلى تعزيز حوار الحضارات لمواجهة المتطرفين من الجانبين. وقال "**توني بلير**": لم أكن أتخيل مطلقا حدوث تلك المحادثة مع الرئيس الإيراني قبل بضعة أسابيع. وأكد "**بلير**" أن "**خاتمي**" لم يعرب فقط عن تضامنه التام مع الرئيس بوش بشأن أحداث 11 سبتمبر وعن إدانته التامة للإرهاب، كما أكد "**بلير**" على أهمية إعادة العلاقات بين بريطانيا وإيران.

وقد تأزم العلاقات البريطانية الإيرانية نشأ بسبب سوء التفاهم الذي وقع حول تعيين السفير البريطاني "**ديفيد ريداواي**" بإيران إلا أن حكومة طهران رفضت تعيينه لاعتبارات أمنية واتهامه بالجاسوسية وعلاقته بإسرائيل. وقد ذكر في ذلك الوقت أن بريطانيا تمارس ضغوطا على حكومة طهران حتى تقبل بتعيين السفير "**ديفيد**"، والمعروف أن "**ديفيد**" هو دبلوماسي إنجليزي سابق عمل بالسفارة البريطانية في الفترة من1977 حتى1880 عندما تم طرده من إيران من قبل رجال "**آية الله خميني**"، ثم عاد بعد 10 سنوات ليعمل قائم بالأعمال في طهران عام1990 ولكن الصحف والإعلام الإيراني اتهمه بالجاسوسية ومعاداة إيران.[2]

إستراتيجية إيران في التعامل مع الضغوط الدولية: لكي نفهم هذه الآلية،لابدّ من إلقاء بعض الضوء على الخارطة السياسية العامّة في إيران. هناك صورتان تبدوان متناقضتين لكنهما ليستا كذلك، ففي السياسة الإيرانية يوجد اتجاهان تحكمهما أيديولوجية فكرية دينية واحدة، وقومية واحدة، ولهما أهداف حيوية واحدة:

---

[1]– لعرجون شوقي:**المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر يوسف بن خدة ، 2007)ص95.

[2]– حسين علي:**هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها**، – شبكة الفكر، ص.14–18.

الاتجاه الأول:الاتجاه المحافظ الذي يمثله رجال الدين الذين يوصفون بالمتشددين،ويركز على الفصل بين الإصلاح الاقتصادي والسياسي، ولا يرغب بالمزيد من الحوار والانفتاح على الغرب والولايات المتحدة، ويوظّف هذا الاتجاه الدين في تنفيذ سياساته ويزاوج في أولوياته بين الديني والقومي.

الاتجاه الثاني:الاتجاه الإصلاحي الذي كان يمثله الرئيس السابق "محمد خاتمي"، وهو يؤمن بالحوار مع الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصا، ويتبنى مسايرة المدارس السياسية المعاصرة والتعامل مع ما تفرضه المتغيرات التي طرأت على العالم، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وأحداث 11 من سبتمبر وما أعقبها من إعلان الحرب الكونية على (الإرهاب).

وفي ضوء فهم اتجاهات السياسة الإيرانية يمكن تحديد معالم الصورتين اللتين تحكمان العلاقة بين الاتجاهين المحافظ والإصلاحي، وهما:[1]

*الصورة الأولى:يرى المراقب للساحة السياسية الإيرانية، وجود شكل من أشكال التأزم يطفو على السطح في العلاقة بين الاتجاهين المحافظ والإصلاحي، فيما يرى آخرون، أن هذا التأزم يقترب في ملامحه من الصراع.

*الصورة الثانية: يتصدر الاتجاه المحافظ الواجهة السياسية في قضية ما، فيما ينكفئ الاتجاه الإصلاحي، والعكس صحيح وحسب متطلبات القضيّة المطروحة، وفي أغلب الأحيان يتطلب معالجة هذه القضايا وتحقيق غايات الإستراتيجية الإيرانية تكامل عمل الاتجاهين وتصدرهما الواجهة السياسية معا، وحتّى وإن اختلفت وسائلهما في بعض الأحيان، تبقى غاياتهما واحدة، إذ لا خلاف بينهما فيما يتعلّق بالأهداف الإستراتيجية.[2]

ولعل إطلاق صفة التنافس السياسي بين الاتجاهين للوصول إلى ذات الهدف هو الأقرب إلى الصواب في توصيف الواقع السياسي الإيراني، حيث أنّ كليهما يسعى في النهاية إلى تحقيق المصالح الحيوية العليا لبلاده، ويعد الخيار النووي النقطة التي يحصل عليها إجماع في أوساط النخب و الجماهير الإيرانية المحافظة منها أو الإصلاحية، لذلك تبدو البيئة الداخلية الإيرانية متماسكة، مما يقلل من إمكانية نجاح خلق معارضة داخلية، بالتنسيق مع المعارضة الإيرانية في الخارج.[3]

جاء التحرك الإيراني إزاء المواقف الدولية على محورين ، تمثل **الأول** في محاولة تفكيك الموقف الأوروبي بحيث لا يشكل كتلة ضغط قوية على طهران، خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي (25 دولة)

---

[1]– جعفر حسين نزار: **الثورة الإسلامية في إيران –وقائع وأحداث**– شبكة الفكر، 1979.ص190.

[2]– علي حسن باكير: **الملف النووي الإيراني والحرب على لبنان وأثرهما على الأمن وموازين القوى دوليا وإقليميا**(د ب ن: د د ن، د س ن).ص03.

[3]– علي حسن باكير: **حزب الله تحت المجهر: رؤية شمولية مغايرة للعلاقات مع إيران وإسرائيل** (د.ب.ن: الراصد، د.س.ن)،ص.05،06.

تقف خلف الترويكا في حالة انتظار لما سوف تسفر عنه المفاوضات مع إيران . أما **المحور الثاني** فيتمثل في التحرك السياسي الخارجي النشط للدبلوماسية الإيرانية تجاه الدول الأوروبية وغير الأوروبية لإقناع تلك الدول بعدالة وشرعية الملف النووي الإيراني ونفي أي نية لحيازة أسلحة نووية .

وفي هذا السياق يمكن ملاحظة زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى النمسا في أبريل 2005، لبحث تطوير العلاقات بين البلدين وبحث القضايا ذات الاهتمام الدولي وعلى رأسها الملف النووي الإيراني. ومن المعلوم أن النمسا كانت تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي منذ مطلع العام 2006 وتعد إحدى الدول الداعمة للخيار الدبلوماسي مع الملف النووي الإيراني. كما قام العديد من كبار المسؤولين الإيرانيين بزيارات مماثلة لدول أخرى. وكما ذكرنا تهدف إيران من وراء ذلك النشاط الدبلوماسي المكثف إلى كسر الحصار الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه عليها ، وعزلها عن باقي دول العالم وتعريف العالم بطبيعة البرنامج النووي الإيراني .[1]

ومع وصول" **أحمدي نجاد**" إلى الحكم، تبنى إستراتيجية الحشد والتضامن العربي الإسلامي مع إيران، واستثمار علاقات إيران التاريخية مع كل من روسيا و الصين.

ثالثا: وجهة نظر الدول المعترضة على البرنامج النووي للسلوك الإيراني.

رغم أن نجاد بدأ عهده بصدام مباشر مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول الملف النووي، إلا أنه من الصعوبة بمكان اعتبار هذا الصدام مؤشرا إلى ردة عامة في السياسة الخارجية الإيرانية، نظرا لما يتمتع به الملف النووي من خصوصية في السياسة الإيرانية داخليا وخارجيا، إلا أنه هناك اعتراض من قبل بعض الدول حول هذا الملف سنتناولها كالتالي:[2]

1. الولايات المتحدة:

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مطلع 2008 بأن البرنامج النووي الإيراني يهدد المصالح الأمنية والدفاعية الأمريكية في الشرق الأوسط، جراء علاقة إيران بالجماعات المتطرفة وحركات المقاومة التي تصنفها الولايات المتحدة بأنها إرهابية، وخشيتها أن تقوم إيران بتزويد هذه الجماعات بأسلحة الدمار الشامل وربطت الولايات المتحدة ذلك بموقف إيران من الكيان الإسرائيلي المتعلق بإزالتها من الخارطة الدولية، وكذلك دعم إيران لحركات المقاومة في جنوب لبنان، وقطاع غزة. بما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة التي ألزمت نفسها بالدفاع عن إسرائيل ومساندتها. فامتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل سيشكل خطرا لها كونها تملك العديد من القواعد العسكرية بجانب مضيق هرمز.[3]

---

[1] – باكير، **المرجع السابق**، ص09.

[2] – سامح : **مرجع سابق**.ص.60.

[3] – هشام أجريد الخوالدة: **السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني 1991–2012** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2013). ص.87،86.

إن أكبر ما يساور الولايات المتحدة من قلق هو ناتج من خشيتها اختلال ميزان القوى لصالح إيران في مواجهة إسرائيل، إضافة إلى القلق الشديد إزاء القدرات الصاروخية الإيرانية التي قد تصل مداها بحلول 2015 إلى الأراضي الأمريكية، حيث تمتلك إيران ترسانة من الصواريخ أرض محلية الصنع، بالإضافة إلى امتلاك إيران لقوة بحرية قوية وكذا غواصة لا تستطيع الرادارات كشفها كما صرحت إيران، كما أنها دأبت على تصنيع توربدات محلية الصنع.

إن هذا الوضع في حال استمراره سيجعل نفوذ ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة رهينة إقليمية تتعارض توجهاتها معها، لهذا كان عليها العمل بكل الوسائل لعدم ترسيخ هذا الوضع.[1]

2. الإتحاد الأوروبي:[2]

لم يؤدّ انتقال السلطة من "الإصلاحيين" إلى "المتشددين" في إيران إلى إحباط أوروبي على صعيد جدوى المفاوضات نفسها فحسب، بل ساهم أيضا في إعطاء هذا الإحباط صفة "الديمومة" أي أدّى إلى تعزيز التصوّر القائل: "**إن تبديل جهاز الحكم في نطاق الرئاسة والحكومة في إيران لا يعني تبدّل طبيعة الحكم القائم من حيث بنيته الهيكلية، وبالتالي سيبقى القرار الحاسم لدى ما يسمى جناح المتشددين على كل حال**"، وهو ما يعني بالمنظور الأوروبي عدة أمور أساسية، أهمها عدم جدوى أسلوب تقديم المغريات على صعيد التعاون الاقتصادي والتجاري وفق العروض العديدة التي انطوت عليها مفاوضات الطرف الأوروبي مع إيران، وهذا مما يفسر التحول في الموقف الأوروبي باتجاه تشديد العقوبات، غلبة التوقعات السلبية على الإيجابية إزاء مستقبل الدور الإقليمي الإيراني، وهذا مما انعكس في تراجع الحجج الأوروبية.

كان من الانتقادات الأوروبية الموجهة للسياسة الأمريكية أن السنوات الثمانية الماضية قبل وصول "**أوباما**" إلى السلطة شهدت –وفق التعبير الرسمي– إهمال قضية الشرق الأوسط، مع ازدياد الاعتقاد بأنها مفتاح الاستقرار في المنطقة، وهو ما يجعل السياسة الإيرانية على هذا الصعيد مصدر مخاوف أوروبية، تعبر عن نفسها من خلال ذكر تعديل هذه السياسة كشرط لاستقرار العلاقات الأوروبية–الإيرانية على أسس جديدة.

3. إسرائيل:[3]

---

[1]– شبيب نبيل وآخرون: **مآل العقوبات على إيران ومواقف الدول المؤثرة والمحيطة** (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص.39،38.

[2]– بوسعيد ، **مرجع سابق**، ص. 92،91.

[3]– بريان فينلاي وآخرون، **أبعد من الحدود في الشرق الأوسط: تفعيل المساعدة على حظر الانتشار النووي لتلبية الحاجات الأمنية/التنموية بواسطة القرار 1540** (د.ب.ن: مركز ستيمسون ومؤسسة ستانلي،2010)، ص.39،38.

هناك إجماع لا نظير له في أوساط السياسيين والعسكريين الكبار في إسرائيل بأن البرنامج النووي الإيراني يشكل خطرا كبيرا جدا على إسرائيل استراتيجيا وكيانًا، ووقوع إسرائيل تحت تأثير تهديدات السلاح الإيراني سيشكل قوة رادعة لإسرائيل لكبح احتمالات ابتزاز العرب والفلسطينيين، وقد يؤثر البرنامج في حالة اكتماله على المبنى البشري في إسرائيل، إذ سيشعر الكثيرون أنهم يعيشون تحت تهديد كبير ومستمر فيفضلون مغادرة إسرائيل إلى بلاد آمنة أكثر.

وامتلاك إيران للسلاح النووي سيؤثر في مكانة إسرائيل كقوة رئيسية نافذة في الشرق الأوسط ويرفع من مكانة إيران كقوة مؤثرة، والأكثر من ذلك روجت إسرائيل ومازالت تروج بأن هذا البرنامج سيشكل خطرا على المجتمع الدولي بأكمله.

خلاصة الفصل:

في خلاصة هذا الفصل يمكن القول أن طبيعة النظام السياسي الإيراني وتعقيداته الشديدة، والذي شكل مادة خصبة لدراسات العلوم السياسية سواء في مجال نظم الحكم أم العلاقات الخارجية وطرح نفسه كإحدى القضايا الجديرة بالاهتمام. إضافة إلى التوجهات المختلفة للسياسة الخارجية في ظل الحفاظ على الأهداف والمصالح العليا للدولة الإيرانية، كل هذه العوامل شكلت نظرة ورؤية متكاملة للمشروع النووي الإيراني والذي كان له حظ وافر من الاهتمام الغربي في منطقة الشرق الأوسط بالعموم، وفتح الباب على مصراعيه لتجدد المواجهات الإيرانية الغربية خاصة في العقد الماضي من خلال مسار المفاوضات التي دخل فيها الطرفان وتباين المواقف الإقليمية والدولية إزاء هذا الملف المتشابك والمعقد، بالإضافة إلى محاولة إخضاع الجانب الإيراني للرؤية الغربية.

الفصل الثاني:

الملف النووي الإيراني ردود الفعل الدولية

على الرغم من توقيع إيران على معاهدة عدم الانتشار النووي1970،ثم اتفاقية حظر التجار بالأسلحة الالنووية1996.ثم بعدها على البروتوكول الإضافي الخاص باتفاقية الضمانات النووية2003،إلا أن بعض المواقف الدولية تبدي عدم ارتياحها للبرنامج النووي الإيراني،لذلك اختلفت المواقف بين معارض ومؤيد سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي1.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى المباحث التالية حيث تطرق الأول إلى المواقف الدولية اتجاه البرنامج النووي الإيراني خاصة الدول الكبرى (الو م أ، روسيا، الصين) أما المبحث الثاني فتناول المواقف الإقليمية اتجاه هذا البرنامج (تركيا، إسرائيل، دول عربية دول الخليج ومصر بصفة خاصة)، إضافة إلى تطرق المبحث الثالث إلى عملية المفاوضات الإيرانية الأوروبية و تطور هذه الأخيرة خلال عدة مراحل وكذا الطروحات التي وضعها الجانب الغربي كبديل لهذه المفاوضات في حال الفشل.

[1]–فاطمة غلمان، النظام النووي والكيل بمكيالين، **المستقبل العربي**:م د و ع. عدد ، 404، س35 ، ص130–131.

المبحث الأول: مواقف الدول الكبرى اتجاه البرنامج النووي الإيراني:

تتلخص المواقف الدولية حول الملف النووي الإيراني في مواقف أهم القوى الفاعلة على الساحة الدولية :

أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية[1]:

اتسم الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني منذ البداية بالتصعيد والتهديد بإحالته إلى مجلس الأمن الدولي، وقد أعربت الولايات المتحدة منذ أواسط التسعينات عن اعتقادها بأن إيران تقوم بتنفيذ برنامج نووي سري، قد يسفر عن تمكنها من إنتاج أسلحة نووية بحلول عام 2005 ،وهو حسب الإدارة الأمريكية ما يشكل خطرا كبيرا، وتهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وربما على الأمن القومي الأمريكي مباشرة على اعتبار أن واشنطن تصنف إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب الدولي، وتم تفنيد شكوكها– الولايات المتحدة الأمريكية –من خل الزيارة المفتشين الدوليين للمواقع الإيرانية،وثبوت التزام إيران بمعاهدة منع الانتشار النووي.

وقد عاودت الولايات المتحدة الكرة عام 2002 ، انطلاقا من معلومات تحصلت عليها من طرف حركة" مجاهدي خلق"،التي تمثل المعارضة الإيرانية في الخارج، فقامت بعدها الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق بحملة لإقناع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وذلك في سبتمبر2003. [2]

لكن إيران تفادت ذلك بقبولها عمليات التفتيش الفجائية التي يقوم بها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأعلنت بعدها إيران تعليق كل أنشطة تخصيب اليورانيوم، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أهم أولويات الأجندة السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط هو ضرورة منع إيران من امتلاك، أو اقتناء التكنولوجيا النووية التي قد تؤهلها إلى امتلاك السلاح النووي، وهو ما قد يهدد التفوق الإسرائيلي في المنطقة . وتم إدراج إيران ضمن محور الشر، والدول المارقة على خلفية أحداث 11 سبتمبر، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير النظام بأكمله وليس تغيير سياساته فحسب .وعدم السماح لإيران بامتلاك السلاح النووي هو ما أشار إليه الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن عام 2006 حيث قال : "يتحدى النظام الإيراني العالم بطموحاته النووية، ويتعين على دول العالم عدم السماح للنظام الإيراني بالحصول على أسلحة نووية "،وفي الأخير فإن واشنطن والكثير من دول المجتمع الدولي تخشى أن تطور إيران تدريجيا التقنية والخبرات اللازمة لصناعة أسلحة نووية تحت ذريعة إقامة برنامج أبحاث سلمية.

---

[1]–نوران طالب وشاش:**العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2009 –2010.ص40.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 43.

ثانيا: موقف الإتحاد الأوروبي:[1]

تمثل الموقف الأوروبي أساسا في موقف **الترويكا** الأوروبية، وهي **(فرنسا، ألمانيا، بريطانيا)** التي التقت مواقفها حول سلمية البرنامج النووي الإيراني، حيث تأخذ الدول الأوروبية بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تشير إلى أن جولات التفتيش التابعة للوكالة لم تكشف عن وجود أي انتهاك من جانب إيران لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أو إنتاجها محليا .وكانت السياسة التي عكست الموقف الأوروبي فعليا هي" الحوار النقدي "، وهو ما أكده" **جاك سانتير** "رئيس المجموعة الأوروبية من خلال قوله" :إن الاتحاد الأوروبي سيظل متماسكا بسياسة الحوار النقدي ما لم يثبت بالدليل القاطع أي إدانة لإيران في الاتهامات الموجهة إليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية"، وباشر الأوروبيون مفاوضاتهم مع إيران بشأن ملفها النووي منذ عام2002.

حيث نجح الجانبان في عام 2003 في إيران اتفاق مبدئي على وقف النشاط النووي الإيراني، مقابل مكافآت اقتصادية، وتكنولوجية أوروبية، غير أن الاتفاق لم يستمر سوى ستة أشهر بسبب استئناف ظهر أن لعمليات تخصيب اليورانيوم، واستخدام أجهزة للطرد المركزي لهذا الغرض، سعيا لاستكمال دورة الوقود النووي، مما أدى بالأوروبيين إلى التخلي عن تعهداتهم اتجاه إيران، وتأكدهم من أن إيران تتجه نحو إنتاج قنبلة نووية، وذلك نتيجة الضغوط الأمريكية خاصة التي قام بها الرئيس السابق بوش الابن عقب زيارته الأوروبية عام2005 .[2]

ولضرورات الحفاظ على التوازن في الموقف الغربي عموما (الأوروبي والأمريكي) ، اتجه الموقف الأوروبي للانصهار في البوتقة الأمريكية، من خلال تبني الترويكا الأوروبية للرؤية الأمريكية القائلة بفرض عقوبات اقتصادية على طهران بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن .وينظر إلى الجهود الأوروبية على أنها مكملة للجهود الأمريكية، وإنما كانت أكثر مرونة باعتمادها على الدبلوماسية بدل القوة والتهديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثا: موقف روسيا:[3]

لقد كان لروسيا الدور الأول في بناء محطة" **بوشهر** "جنوب إيران، وذلك من خلال التعاون النووي بينهما منذ 8 جانفي 1995 من خلال اتفاقية قدرت تكاليفها ب 800 مليون دولار، بحيث ترى روسيا على لسان رئيسها" فلاديمير بوتين أنه لا يوجد دليل قاطع على وجود نية إيرانية لامتلاك أسلحة

---

[1]–زلاقي حبيبة، ،" **تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية**" ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،**2009** ، ص152.

[2]– طالب وشاش، **مرجع السابق**، ص 43.

[3]–عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا وإيران، التفاعل النووي في المساحة الرمادية، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، العدد02.الجزائر .جوان 2006.ص110–111.

نووية وصرح قائلا:"لا تملك إيران رغبة لبناء منظومة من الأسلحة النووية، ولهذا السبب فإننا سنواصل تعاوننا معها في كل المجالات، وخاصة الطاقة النووية".

وهناك عدة محددات حكمت الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني والتي نلخصها فيما يلي:[1]

1التعاون مع إيران دون أن تخرق التزاماتها الدولية لنشر أسلحة الدمار الشامل والاتجار فيها، وتدرك موسكو أن الضغوط الأمريكية، قد لا تؤدي إلى إزاحة روسيا عن السوق الإيرانية الواعدة.

2-الأهمية الاقتصادية للتعاون النووي مع إيران، و قد تخطت قيمة هذا التعاون المليار دولار، و أنقذ آلاف العمال الروس الذين يعملون داخل إيران، ونحو 300 مشروع صناعي في مصانع **سان بطرسبورغ** من التوقف.

3-نشاط الشركات الروسية التي عملت على تطوير القدرات الإيرانية في مجال الطاقة السلمية، تم تحت أعين ومراقبة الأمم المتحدة.

4-إن الشركات الروسية المختصة بتشغيل مفاعل" **بوشهر** "الذي يدور حوله جدل كبير خططت لأن يبدأ التشغيل في2004.

5-لا تعتبر موسكو إيران في موقف المتهم، فطهران وقعت مبكرا على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وأن هذا التوقيع يلزمها بأن تفتح أبوابها أمام مفتشي وكالة الطاقة الذرية، وموسكو واثقة من أن "بوشهر"، وغيرها من المواقع الإيرانية ليس بها ما يخشى الكشف عنه.

رابعا: موقف الصين[2]:

يقوم الموقف الصيني على مقاربة المصلحة الوطنية إذ تعتبر بكين أن إيران تشكل مجالا حيويا جديدا لها في إطار الانفتاح على الشرق الأوسط خاصة من الناحية الاقتصادية و اعتبرت الصين أهم مورد نووي لإيران في فترة التسعينات وخفضت تعاونها فيما بعد نتيجة الضغط الأمريكي، لكنها عادت وقامت بتوقيع عدة صفقات خاصة بالطاقة مع إيران تبلغ قيمتها أكثر من 200 مليون دولار،وبحلول عام 2004 كانت الصين أكبر سوق رئيسي لتصدير النفط الإيراني، مما أتاح لها المزيد من الاستثمارات في استكشاف الطاقة الإيرانية ومشاريع البنى التحتية.

وتعتبر إيران حاليا ثاني أكبر مصدر للنفط إلى الصين، و التي توفر لها طهران % 14 من نفطها المستورد، وتبرز دلالة الأهمية التعاونية بين البلدين، في توقيعهما لاتفاق طاقة تمتد لمدة25 عام افي أكتوبر 2004 بقيمة 70 مليار دولار . تزود بموجبه إيران الصين بالغاز المسال والبترول، كما تتولى مجموعة" **سيونبيك** الصينية تطوير حقل" يدوران "الإيراني للنفط جنوب غرب البلاد، والذي تقدر

---

[1]- **المرجع السابق**، ص 113.

[2]- عباس ناجي، **مرجع سابق**، ص 219.

احتياطاته بحوالي 3 مليار برميل، وتشتري الشركة الصينية بموجب مذكرة التفاهم 250 مليون طن من الغاز المسال على مدى 25 سنة من إيران إضافة إلى اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف الغاز في مدينة "بندر عباس "جنوب إيران.[1]

ختاما فإن إيران تجد أن الصين حليف استراتيجي لها على المستوى التجاري، وكذا مجال تأمين حاجاتها الدفاعية، إضافة إلى حاجة طهران إلى دعم بكين لها في مواجهة الضغوط الغربية خاصة في مجلس الأمن الدولي.

[1]–عباس ناجي، **مرجع سابق**. ص220.

المبحث الثاني:المواقف الإقليمية:

إضافة للمواقف الدولية التي تعرضنا لها في العنصر السابق، فهناك مواقف الدول الإقليمية التي ترى أن البرنامج النووي الإيراني يهددها مباشرة خصوصا في حال تعرض المنشآت الإيرانية لعمل عسكري تقوم به واشنطن، وتتمثل هذه الدول أساسا في الكيان الصهيوني وكذل كبعض الدول العربية والدول الخليجية بصفة خاصة.

أولا:الموقف الإسرائيلي:[1]

يتطابق الموقف الإسرائيلي بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني مع الموقف الأمريكي، على اعتبار أن كلا من إسرائيل، وأمريكا حليفان إستراتيجيان، يشتركان في أعدائهما وحلفائهما انطلاقا من المصلحة المشتركة بينهما، حيث حرصت إسرائيل التي ترى في تنامي القدرات التسلحية غير التقليدية لطهران إخلالا بميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثمة تهديدا مباشرا لأمنها.

ويمكن تلخيص موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني، من خلال كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق،" **سيلفان شالوم**"في افتتاح المؤتمر الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث قال:"ترحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية، وبشكل خاص فرنسا، ألمانيا، بريطانيا ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، وأن الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعوهم لمنع هذا النظام المارق من امتلاك الأسلحة النووية، فأمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع، لهذا من الضروري أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع وعاجل".[2]

ورافق مثل هذه التصريحات مجموعة من الكتابات الأكاديمية الإسرائيلية التي تحذر من القدرات التسليحية غير التقليدية لإيران، ففي عام 2004 صدر كتاب في إسرائيل بعنوان" إيران من الإرهاب إلى القنبلة النووية، بعد التهديد الإيراني"، ألفه أحد أشهر الخبراء في مجال الاستخبارات وهو الدكتور" **إفراي** ككام "،بتكليف من وزارة الدفاع التي أصدرته ونشرته في ما بعد، أما المفكر الاستراتيجي الإسرائيلي **جيرالد ستاينبرغ:**" فيرى أن القيادة العسكرية الإسرائيلية تعتقد أن إيران تزداد قوة مع الوقت، ولذلك فإن التعامل معها الآن سيكون أسهل من الانتظار لوقت لاحق".

---

[1]– رضوي حيدر،**الغرب تحد جديد رغم التهديدات المتصاعدة**، على موقع :مركز الجزيرة للدراسات www.aljezeera.net/studies: تم الاطلاع عليه في 29-01-2017

[2]– **المرجع نفسه.**

ويضيف أن" الذهنية الإستراتيجية في إسرائيل تركز على الاتكال على الذات، وعدم الأخذ بالتعهدات الخارجية عندما يعود الأمر إلى أمنها أو بقائها"، وكل هذا التوجس إن دل على شيء فإنما يدل على عمق الخطر الذي تتحسسه إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني.[1]

ثانيا: الموقف التركي:

لا يمكن مقاربة الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني ومن إيران عموما بمعزل عن مجمل الرؤية التي حملها معه حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 ،حيث قامت السياسة التركية الجديدة كما بات معروفا على أساس" تعدد البعد "الذي وضعه وزير الخارجية السابق "أحمد داود أغلو "منذ أن كان أستاذا جامعيا في التسعينات، وإلى أن أصبح مستشارا لرئيس الحكومة التركية رجب طيب **أردوغان**" ثم وزيرا للخارجية فرنسيا للوزراء.

وقد تزامن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة مع بروز الملف النووي الإيراني على المستوى الدولي، وبشكل غير مسبوق، وساهم انزعاج تركيا من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 المؤثر على أمنها القومي في تكوين رؤية معتدلة إلى البرنامج الإيراني، وبصورة لا تنسجم مع المواقف الغربية وإلى حد بدا معه الموقف التركي كما لو أنه دفاع عن هذا البرنامج، ولقد تجسد الموقف التركي في ما يلي:[2]

أ –إن من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية وإنتاجها للأغراض السلمية، وهو ما تفعله كل الدول النووية ولذلك فإن لإيران كل الحق في إنتاج طاقة نووية لأغراض سلمية وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ب –إن تركيا تثق، كما قال" **أردوغان**"، بأن إيران نفسها لا تقبل بإنتاج أسلحة نووية بل تعمل فقط لإنتاج الطاقة لأغراض سلمية ووصف "**أردوغان**" أخبار الغرب عن أسلحة نووية إيرانية بأنها مجرد شائعات.

ج –إن قضية البرنامج النووي الإيراني لا يمكن أن تحل بالقوة تحت أي ظرف بل بالحوار وبالوسائل السلمية.

د –تعارض تركيا امتلاك إيران للسلاح النووي، لكنها في نفس الوقت تدعو إلى إقامة منطقة منزوعة من السلاح النووي في الشرق الأوسط بل والعالم ولا سيما منها الترسانة النووية الإسرائيلية. كما ترفض تركيا أية عقوبات على إيران، وبالتالي ترفض تطبيق أية عقوبات يمكن أن تتضرر منها مصالح تركيا الاقتصادية، والدفع بإيران إلى مزيد من العزلة المسببة للتوتر في المنطقة.

---

[1]– رضوي، **المرجع السابق**.

[2]– محمد نور الدين،"تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية لإيران"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد **136** ، بيروت، صيف **2010**، ص58.

ثالثا: الموقف العربي:

تعد إيران بالنسبة لبعض الدول العربية هاجسا يؤرق أمنها، وما ساعد على تبلور هذه الرؤية هو انسياق بعض الدول العربية، **الخليجية على وجه الخصوص**، وراء الموقف الأمريكي، وكذا إلى التوتر الذي شاب العلاقات الإيرانية العربية في فترة التسعينات، بسبب الرفض الإيراني للتواجد الأمريكي في منطقة الخليج، والذي كرسته التسهيلات الممنوحة للقوات الأمريكية من قبل الدول الخليجية بعد حرب الخليج الثانية.[1]

اتبعت الدول العربية في مختلف مواقفها من البرنامج النووي الإيراني، سياسة الصمت في البداية، وهي سياسة معروفة ومتبعة في العلاقات الدولية، ليس لأنها غير معنية بالأزمة الناجمة عن المشروع النووي الإيراني، وإنما لشيوع اعتقاد عام بأن الأزمة ترتبط بمجمل التفاعلات الأمريكية الإيرانية، أو التهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل، وفي نفس الوقت، وضعت تطورات الملف النووي الإيراني العديد من الدول العربية في معضلة حقيقية تتمثل في أن الكثير من هذه الدول ترى في النشاط الإيراني ردا على الاحتلال الإسرائيلي، وإن كانت هذه الدول لا توافق على امتلاك إيران للسلاح النووي، فهي ترى في هذا النشاط أداة ضغط على إسرائيل لانضمامها إلى معاهدة منع الانتشار النووي، وسنتطرق فيما سيأتي إلى مواقف بعض الدول العربية المعنية بالأمر:

3-1/الموقف المصري:

حددت مصر موقفها من البرنامج النووي الإيراني ضمن المحاور التالية:[2]

*إن مصر حريصة، منذ طرح الملف النووي الإيراني على مجلس الوكالة عام 2003 على تأكيد أهمية التزام جميع الدول بتعهداتها، بما يسمح للمجتمع الدولي بالتأكيد على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني.

*إن مصر لا تقبل بظهور قوة نووية في المنطقة.

*تؤكد مصر على أهمية عدم المساس بحق الدول في الانتفاع من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، باعتباره حقا مكفولا لكل الدول الأطراف في المعاهدة،.

*تعامل مصر مع الملف النووي الإيراني من منظور فني وقانوني، وتعتبر الوكالة الجهة الفنية المنوط بها التأكد من مدى التزام الدول بتعهداتها.

*تؤكد هذه التطورات مجددا أهمية تنفيذ المبادرة المصرية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي.

3-2/الموقف السوري:[1]

---

[1]- زلاقي، **مرجع سابق**، ص167.

[2]- نزار، **مرجع سابق**، ص431.

جاء الموقف السوري من نجاح إيران في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم صريحا، حيث أيدت امتلاك إيران للقوة النووية، فقد أعلن وزير الخارجية السوري :إن التطورات التي تحدث على الساحتين الإقليمية والدولية تؤكد صواب النهج الذي تسير عليه إيران وسوريا، ويستند الموقف السوري المؤيد لامتلاك إيران التقنية النووية إلى عدة اعتبارات.

منها أن امتلاك إيران هذه التقنية والتي ترتبط معها سوريا بعلاقات قوية، قد تصل إلى درجة التحالف لبناء قدرات نووية، وهو ما يعزز موقف سوريا أمام قوة ونفوذ إسرائيل ،باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك سلاحا نوويا في الشرق الأوسط بحيث لا يمكن منع إيران من امتلاك السلاح النووي، في وقت تواصل فيه إسرائيل الحفاظ على قدراتها النووية وتطويرها في المجالات كافة، وكذلك التأكيدات الإيرانية على الطابع السلمي لبرنامجها النووي، وأخيرا وجود علاقات مميزة تربط بين سوريا وإيران، وتدفعهما نحو تحالف قوي في مواجهة الضغوطات والتهديدات الخارجية.

3-3/موقف الدول الخليجية:[2]

تبدي الدول الخليجية تخوفها من تنامي القوة العسكرية الإيرانية في حال نجاحها في امتلاك سلاح نووي، على خلفية تعارض التوجهات الإيديولوجية بين القيادات في إيران، ونظيراتها في دول الخليج، وكذلك النزاع (الإماراتي، الإيراني) على الجزر الثلاث التي تحتله القوات الإيرانية في مياه الخليج. وذلك على الرغم من المحاولات الإيرانية المتكررة لتبديد المخاوف الخليجية إزاء البرنامج النووي الإيراني، منذ أن طفا إلى السطح عام 2002 .

من خلال تصريحات الرئيس السابق محمد خاتمي، وحاليا روحاني عبر الرسائل والوفود الرسمية إلى الدول الخليجية، فإن هذه المخاوف تظل قائمة .خاصة المخاوف البيئية بما فيها تلوث مياه الخليج والثروات الطبيعية، هي الأكثر بروزا في تصريحات المسؤولين الخليجين. وذلك نظرا لخطورتها والنتائج الكارثية التي تنجم عنها، خصوصا وأن إيران بطبيعتها تقع فوق طبقة زلزالية، على عكس الإصلاحيين فإن تيار المحافظين في إيران يزيد من المخاوف الخليجية، وذلك عن طريق اللهجة التصعيدية إزاء الأمريكيين، والتي تدفع بالمنطقة ويشكل واضح نحو شفير الهاوية

إضافة إلى ذلك تصريح المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في خطاب له بمناسبة الذكرى السابعة لرحيل آية الله الخميني:" كي تهددوا طهران تقولون إنكم تضمنون انتقال النفط خلال هذه المنطقة؟. يجب أن تعلموا أن أقل سوء تصرف من جانبكم سوف يعرض للخطر أمن الطاقة في المنطقة"، وقد يؤدي مثل هذا التهديد إلى رفع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، ما يعني أن توجيه ضربة لإيران ورد إيران عليها يقطع الإمدادات النفطية إلى العالم، وذلك عبر توجيه إيران ضربة لحقول

---

[1]- **المرجع نفسه**. ص433.

[2]- نزار، **مرجع سابق**.ص437.

النقط الخليجية أو إغلاق مضيف هرمز، سيرفع أسعار البترول إلى أكثر من 150 دولار للبرميل، وبالتالي تعريض العالم إلى أزمة اقتصادية خانقة، لأن النفط يشكل مصدر الدخل الرئيسي لهذه الدول ما يعني خنقها أو تدميرها اقتصاديا إذا توقف تصديره لأي سبب من الأسباب[1].

[1]–زلاقي، **مرجع سابق**، ص170.

المبحث الثالث:المفاوضات الدبلوماسية والبدائل.

إن الدارسين للعلاقات الدولية يعرفون أن هنالك تعريفين للأزمة الدولية أولها تقيسها بالنسبة لأطرافها، حيث تحدث حالة استثنائية أو مفاجئة تهدد قيما عليا للدولة ومركزاتها، وتدفعها لاتخاذ قرارات مصيرية قد تستخدم فيها القوة المسلحة وما تملك من مقومات الردع الذاتي خلال فترة قصيرة، والأخرى تقيسها بالنسبة لحالة التفاعلات بين طرفين، أو أطراف دولية عدة والتي تنتقل بمقتضاها من الحالة العادية أو الروتينية، أو يمكن معرفتها والتنبؤ بها إلى حالة عدائية ملفوفة بالشك، وعدم اليقين قد تقتضي بدورها استخدام السلاح أو الآلة القهرية، وهي نفس الصفات التي تتميز بها المفاوضات الدبلوماسية بين إيران والمجتمع الدولي حول برنامجها النووي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف جوانب هذه المفاوضات ومختلف المقاربات الدبلوماسية المطروحة لحلحلة الملف النووي الإيراني سلميا بعيدا عن استعمال القوة.[1]

أولا :المفاوضات الأوروبية الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني:

عقب اكتشاف الأنشطة النووية الإيرانية التي كانت سرية من طرف مجموعة معارضة في فبراير (IAEA) إيرانية في شهر أوت 2002 ، توصل مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سنة 2003 إلى استنتاج مفاده أن المنشآت النووية– منشآت تخصيب اليورانيوم في "**نتانز**" وإنتاج الماء الثقيل في **أراك** هي أكبر وأكثر تطور أو أقرب إلى مراحل اكتمالها النهائية، ونتيجة غياب اتصالات أمريكية إيرانية فقد بادرت كل من فرنسا، ألمانيا وبريطانيا أو ما يعرف إعلاميا **بالترويكا** الأوروبية (3Eu) في أواسط عام 2003 ،إلى إطلاق محادثات رسمية تهدف إلى إقناع إيران بالتخلي عن مكون التخصيب في برنامجها النووي، وتوقيع البروتوكول الإضافي لاتفاقيتها الوقائية.

وقد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي في 21 أكتوبر عام 2003 وافقت طهران بموجبه على ما يلي:[2]

1–الدخول في اتفاق كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) لمعالجة وحل جميع المتطلبات، والقضايا العالقة للوكالة بشفافية كاملة وإيضاح وتصحيح أي إخفاقات أو نواقص محتملة.

2–توقيع البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية وبدء إجراءات التصديق عليه.

3–مواصلة العمل مع الوكالة الدولية طبقا للبروتوكول الإضافي ريثما تتم المصادقة عليه.

4–تعليق جميع عمليات تخصيب اليورانيوم، ونشاطات إعادة المعالجة بصورة اختيارية ووفق التعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

---

[1]– ما شاء الله شمس الواعظين، **مخارج الملف النووي وعلاقتها بأزمة إيران السياسية**،على موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net

[2]– **إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟** .تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم 51الخاص بالشرق الأوسط ، فبراير 2006.ص24.

من جانبها أعلنت مجموعة EU 3 أنها تعترف بأن التعليق تم اعتباره" أحد إجراءات بناء الثقة وليس إلزاما قانونيا"، وموافقتها على التعهد لإيران" بضمانات ثانية حول التعاون النووي والتكنولوجي الاقتصادي مؤكدة بخصوص القضايا الأمنية.[1]

وبدلا من تقديم إجراءات ملموسة فيما يخص التخصيب انتظرت المجموعة الأوروبية **(EU3)** حتى موعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية في يونيو 2005 ، مراهنة على فوز الرئيس الأسبق **هاشمي رافسنجاني**، الذي تعتبره أكثر مرونة في التوصل إلى اتفاق لكن نتائج الانتخابات جاءت مخيبة للأوروبيين، واختار الإيرانيون محمود أحمدي نجاد بدلا من" **رفسنجاني**"، والذي قدم للناخبين خطة اجتماعية واقتصادية ودعا إلى اتخاذ موقف متشدد في الموضوع النووي.

إلا أن القيادة الإيرانية وفي مسعى لتهدئة المخاوف الغربية، أكدت للمسؤولين الأوروبيين أن سياستها النووية ستبقى" دون تغيير "كما تحدث كبير المفاوضين حسن روحاني، في رسالة خاصة للمسؤولين في مجموعة **(EU3)** على المحافظة على استمرار المحادثات، إلا أن المفاوضات توقفت في أغسطس 2005، وتعبيرا عن إحباطها من المماطلات الأوروبية، قامت إيران بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية استنادا إلى مقترحات سابقة في مارس 2005 أجرت عليها تعديلات بسيطة، وتعرض فيها لأمور أخرى منها ما يلي:[2]

أ –التخلي لمدة غير محددة عن المعالجة الكيماوية للوقود المنضب لاستعادة اليورانيوم، والبلوتونيوم غير المستخدمين، إذا تم تطبيق ذلك بدقة وإذا تخلت إيران، عن خططها لبناء مفاعل ماء ثقيل فإن هذا الإلزام سيكون من شأنه فعلا قطع طريق استخدام البلوتونيوم لإنتاج أسلحة نووية.

ب –تحديد نشاطات تخصيب اليورانيوم في المرحلة الأولى لتقتصر فقط على تلك التي تلزم للمتطلبات الطارئة في مفاعلات إنتاج الطاقة، في حالة عدم وصول الإمدادات الدولية.

ج –الخضوع لمراقبة مستمرة في الموقع من قبل مفتشي الوكالة الدولية في منشآت التحويل، والتخصيب لتوفير ضمانات إضافية غير مسبوقة.

في 8 أغسطس 2005 نفذت إيران تهديداتها السابقة بالبدء في نشاطات تحويل اليورانيوم في أصفهان، وقد برر "**روحاني**" هذا القرار بما يبديه الأوروبيون من عدم المرونة كما وجهه بيان جاء فيه "إننا اقترحنا أن نعهد إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصياغة معادلة من الضمانات الموضوعية لاستئناف نشاطات التخصيب في إيران...، ولكن من الواضح أن المفاوضات لا تجري وفقا لما دعت إليه

---

[1]–طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، **2006**، ص92.

[2]-Anthony H, cordesman, Iranian nuclear weapons ? The option if deplomacy fails, www.csis, org/burkr, April 2006, P.13.

اتفاقية باريس لأنكم واصلتم الامتناع عن الاستجابة بصورة جوهرية لاقتراحاتنا كليا أو حتى جزئيا أو تقدموا وجهات نظرك محولا لضمانات الموضوعية لكي تتمكن إيران من ممارسة حقوقها بموجب المعاهدة دون تمييز.[1]

حقيقة الأمر أن الأوروبيين كانوا قد أوضحوا موقفهم من وثيقة مطولة تم توزيعها في9 أوت من نفس العام حيث اعترفت مجموعة (3Eu) بحق إيران في تطوير برنامج مدني للطاقة النووية، واستمرت تطورات المفاوضات الإيرانية الأوروبية على النحو التالي:[2]

أ-كان الأوروبيون يشتكون من الضغوط الأمريكية بصدد التعامل مع العقوبات ضد إيران حتى عام 2006-2007، وتناقلت الصحف في الشهر الأول من عام2007 سلسلة احتجاجات أوروبية على هذا الصعيد، فكان من ذلك ألمانيا مثلا شكوى علنية من جانب"**كلاوس بيتر موللر** "رئيس رابطة المصارف الألمانية، ورئيس مصرف" **كوميرس** "الألماني من تلك الضغوطات، وفي النمسا مثلا شكوى صدرت عن "**آلبرن ختفري شنلاجير**"، الخبير المالي النمساوي من مستشاري مركز إستراتيجيات الشرق الأوسط، وصدرت شكاوي مشابهة عن الاتحاد العالمي للغرف التجارية.

ب-رغم الضغوط الأمريكية انتقلت الدول الأوروبية تدريجيا إلى ممارسات المقاطعة الاقتصادية وغيرها اتجاه إيران، فيقول الخبير بالشؤون الأوروبية الإيرانية" **يوهانس رايسنر**":" كانت السياسة الأوروبية مستقلة ثم انزلقت إلى الارتباط بمفعول العلاقات الأمريكية- الإيرانية."

وهذا- حسب قوله -بدلا من تطوير سياسة أوربية قائمة على المصالح الذاتية وتستخدم الطرق والإمكانيات الأوروبية، وهو ما ينسجم مع الرغبة الإيرانية.

ويرى "**أوليفر ترينيرت**"، مدير مجموعة البحوث للسياسات الأمنية في مؤسسة العلوم والسياسة في المعهد الألماني للسياسة والأمن في برلين، أن" المفاوضات الأوروبية – الإيرانية كانت ناجحة في البداية، حتى زيارة بوش لأوروبا في2 فيفري 2004 والتي أبدى فيها قبوله بسياسة المفاوضات تجاه إيران دون المشاركة فيها."

ج-في الحملة الثالثة لتشديد العقوبات والتي انطلقت عام 2009 ،وبلغت ذروتها في في ما يشبه التنافس، إذ طرح الأوروبيون (فرنسا، وألمانيا، بريطانيا) مع الأمريكيين ميادين إضافية للمقاطعة، ووضعت لجنة خبراء بتكليف وزراء خارجية الاتحاد الأوروبية في فبراير 2010 مشروع قائمة إجراءات في 13 صفحة، بما يستهدف صلب الاقتصاد الإيراني بمجموعه، والوصول في ذلك إلى القطاع النفطي والقطاع المالي، ومن ذلك مثلا تقييد استيراد إيران لمشتقات نفطية ، بينما يحتاج بناء مصارف محلية إلى عون أجنبي، في حد من ذلك تغييب شركات ضمان القروض، مما يحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية، فيعطل هذا

[1]- عتريسي، **مرجع سابق**، ص 94.

[2] -Anthomy H, cordesman , op, cit, P.14

بدوره استكشاف حقول نقطية بديلة لما ينضب منها، علاوة على أنه يحد من حركة الاستيراد من بلدان أجنبية، ويمكن أن يصل الأمر إلى شل حركة التجارة الخارجية عبر إضافة حظر المعاملات مع المصارف الإيرانية.

د–توجد معارضة داخل الإتحاد الأوروبي، لا سيما من جانب السويد والنمسا، إنما لا ينتظر أن تحول دون موقف أوروبي متشدد مشترك، مادام هذا هو ما تلتقي عليه الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، فرنسا، وألمانيا'، وبريطانيا إضافة إلى دول أخرى مثل إيطاليا، وبولندا وهولندا.

هـ–تحرص روسيا ألا تشمل العقوبات ما يشل المؤسسات المالية الإيرانية على التحرك دوليا، وهو ما يزيد صعوبة سداد المستحقات لصالح موسكو، وفي نفس الاتجاهات ذهبت التقديرات الصينية على الحرص ألا تشمل العقوبات قطاع الطاقة الإيراني، وهو ما يشير إلى ما أصبح للشركات، والاستثمارات الصينية من موقع متقدم على صعيدها، بينما ترى الدول الأوروبية المعنية أن العقوبات لن يكون لها المفعول المطلوب منها دون أن تشمل هذين القطاعين[1].

وفي الأخير يمكن أن نميز أن المفاوضات الإيرانية الأوروبية تميزت بمرحلتين تاريخيتين: ما قبل 2007 حيث تباينت المواقف الأوروبية الأمريكية نسبيا، وما يعده، كما يمكن أن نميز بين ثلاثة مراحل نوعية، وهي عدم المشاركة في العقوبات من عام 2004 ،ثم الاقتصار على المشاركة فيما صدر عن مجلس الأمن الدولي مع التركيز على الحل الدبلوماسي، ثم الفترة ما بعد عام2009 حيث تم الانتقال إلى إجراءات إضافية خارج نطاق قرارات المجلس، والتهديد بعقوبات أشد مع تحرك دبلوماسي مكثف لجمع التأييد الدولي لذلك في الوقت المناسب.

ثانيا: المفاوضات الدبلوماسية حول تبادل اليورانيوم:

لم تعد إيران ردا مباشرا على مشروع الاتفاق الذي عرضته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أكتوبر 2009 ، بعد مفاوضات إيران ومجموعة فينا (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا)، ويقضي مشروع الاتفاق بأن ترسل إيران اليورانيوم إلى بلد آخر لتخصيبه بغية الحصول على وقود لمفاعل الأبحاث في طهران، ويبدو أن عرض مبادلة اليورانيوم الإيراني لا يزال بشكل صيغة مثلى لبناء الثقة بين طهران، والغرب بشأن طموحات إيران النووية.[2]

ونص الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إرسال إيران 1200 كغ من اليورانيوم ضعيف التخصيب إلى روسيا دفعه واحدة لتخصيبه بنسبة% 20 ، وتحويله بعد ذلك إلى فرنسا إلى وقود المفاعل الأبحاث في طهران.

---

[1]-Anthomy H, cordesman , op, cit, P.14.

[2]–ولاء علي البحيري:إيران واتفاق تبادل اليورانيوم ،سياسة كسب الوقت، **السياسة الدولية** ،العدد 180،أفريل، 2010 ،ص122.

وفي هذا الصدد أكدت إيران قبولها مقترح مبادلة وقودها النووي، وأكدت أنها ترغب في تبادل تدريجي بدلا من إرسال الجزء الأكبر من مخزونها من اليورانيوم إلى الخارج، حيث نقلت وكالة مهر الإيرانية للإنباء عن وزير الخارجية الإيراني "**منو شهر متكي**"، قوله :إن إيران لا ترفض من حيث المبدأ عرض المقايضة المقدم لها، ولكنها مستعدة لمبادلة وقودها النووي على مراحل.

لكن في خطوة مفاجئة أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في 7 فبراير 2010 أنه طلب من المسؤولين في بلاده البدء في إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب، مشيرا إلى عدم التوصل إلى اتفاق حول تبادل الوقود النووي، ويأتي موقف الرئيس الإيراني مناقضا لما أعلنه من قبل أن إيران مستعدة لتبادل الوقود النووي، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن من خلال هذه التناقضات الإيرانية هو :ما هي الدواعي الإيرانية لاتخاذ هذا الموقف؟[1]

من الواضح أنه منذ بداية أتفاق فينا عام 2009 ،كان الطرف الإيراني ينوي إعطاء الدول الكبرى مهلة شهر أو شهريين للتوصل إلى اتفاق، ولكنها بدأت تتلاعب بالوقت حتى تتمكن من إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب .

و وضعت منذ البداية ثلاثة شروط لأي إيقاف بشأن مبادلة اليورانيوم المنخفض التخصيب بالوقود النووي، حيث نصت الشروط الثلاثة على:[2]

أ –أن يجري التبادل في وقت واحد.

ب –أن يكون داخل إيران.

ج –أن تحدد إيران كمية اليورانيوم الذي تريد مبادلته بالوقود النووي.

ومن جانب آخر، أعلنت إيران عن الاحتمالات القوية للتوصل لاتفاق مع القوى العالمية، بشأن مبادلة بعض اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب بوقود من نوع أعلى يمكن استخدامه في مفاعل ينتج نظائر مشعة طبية.

ويبدو أن إيران اتخذت هذا الموقف لعدة اعتبارات، يمكن الإشارة إليها في ما يلي:[3]

1–إعطاء فرصة للغرب ولنفسها للوصول إلى اتفاق يتماشى مع مصلحة كل طرف من طرفي الأزمة النووية الإيرانية.

2–محاولة فتح مجال آخر للعلاقات الإيرانية مع الغرب تطمئن من خلاله القوى الدولية إلى نوايا إيرانية النووية السلمية.

---

[1]– الحيري، **المرجع السابق**، ص123.

[2]–عطوي معمر :**العقوبات الدولية على إيران، محاصرة دولة معقدة** ، شؤون الأوسط بيروت، مؤسسة الفلاح للنشر و التوزيع، العدد137خريف2010.ص32.

[3]– أنظر موقع الوكالة الدولية على الرابط www.IAEA, org/publication/documents/board/2008, pdf, p.14.

3-تجنب المواجهة العسكرية المباشرة مع الغرب، خاصة في ضوء سعي القيادة الأمريكية لحل الأزمة بالتفاوض المباشر مع طهران.

4-حل الكثير من القضايا العالقة في العلاقات الإيرانية – الغربية، خاصة القضايا الاقتصادية والحيلولة دون فرض عقوبات عسكرية.

وفي السياق نفسه أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها لا تزال تأمل في التوصل إلى مسودة اتفاق بشأن تخصيب اليورانيوم بين إيران والدول الكبرى، ويبدو أن الوكالة تحث الغرب على عدم إلغاء الاتفاق، وفسح المجال أمام المزيد من الجهود الدبلوماسية، كما رفضت التعليق على موقف إيران الجديد الذي يدل على ما يبدو على قبولها عرض تخصيب اليورانيوم الإيراني في الخارج.

لكن المخرج كان في17 مايو2010 ، حيث أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية" **رامين مهما نبرست**"، أن بلاده وافقت على تبادل الوقود النووي في تركيا وذلك في ختام محادثات على مستوى عال بين إيران والبرازيل وتركيا، شارك فيها الرئيس،" **محمود أحمدي نجاد**"، والرئيس البرازيلي،" **إيناسيو لولا داسيلفا**"، ورئيس الوزراء التركي" **رجب طيب أردوغان** " في العاصمة الإيرانية على مدى يومين.

أوضح المتحدث أنه في حال إعلان مجموعة فينا كما أشرنا سالفا وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، وفرنسا بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية) التي ستتولى مسؤولية نقل الوقود إلى إيران، استعدادها التوقيع على اتفاق مع إيران، فإننا سنرسل الوقود إلى تركيا خلال شهر ."لكنه شدد في الوقت نفسه على أن تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% سيستمر في داخل إيران.

ومن بين أهم بنود الاتفاق الثلاثي ما يلي:[1]

أ -تؤكد الدول الثلاثة التزامها بعدم انتشار الأسلحة النووية، وتحترم حقوق جميع الأعضاء، ومن بينها إيران في البحوث، والتنمية، وكذلك امتلاك دورة الوقود.

ب -تأكيد الدول الثلاث على تنفيذ هذا الاتفاق في أجواء إيجابية وبناءة وبعيدا عن المواجهة لبدء مرحلة جديدة من التعاون.

ج -يعتبر تبادل الوقود النووي خطوة انطلاق التعاون في مختلف مجالات التكنولوجيا النووية السلمية.

د -الاحتفاظ بـ 1200 كلغ من اليورانيوم المنخفض التخصيب (% 3,5) في تركيا كأمانة والتي ستكون في ملكية إيران، وأن تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

هـ -تبلغ الجمهورية الإسلامية الإيرانية موافقتها على البنود السالفة الذكر إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في غضون سبعة أيام، وستقدم مزيدا من التفاصيل حول تبادل الوقود بما يتناسب مع تسلمها ردا إيجابيا من مجموعة فينا عن طريق رسالة خطية، وتتعهد مجموعة فينا بتسليم 120 كغ من وقود اليورانيوم لتأمين حاجة مفاعل طهران البحثي.

[1]- عطوي، **مرجع سابق** ، ص50.

و –من وقت إعلان مجموعة فينا موافقتها فإن الجانبين ملزمان بالتنفيذ.

ك –في حال عدم تنفيذ هذا الاتفاق فإن تركيا ستعيد الوقود إلى إيران حسب طلبها.

ي –تعرب تركيا، والبرازيل عن تقديرهما لتوجه إيران البناء بمتابعة حقوقها والالتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووي.

ثالثا: بدائل المفاوضات الدبلوماسية:

تظهر قضايا مختلفة على سطح الاهتمام الدولي والإقليمي وتختفي، إلا أن الملف النووي الإيراني والمفاوضات الجارية حوله، خفت أحيانا ،ويحضر غالبا باعتباره الرقم واحد على الأجندات الدولية والإقليمية، إيران تملأ الدنيا وتشغل الناس، مستقطبة الاهتمام في المنطقة بين مؤيد لطموحاتها الإقليمية، والنووية وبين معادلها كيانا وحضورا إقليميا، وسنحاول تسليط الضوء على مختلف العقوبات التي فرضت على إيران عبر مختلف جولات الحوار إبتداءًا من عام 2003 إلى غاية2015. وهي المدة المحصورة في هذه الدراسة طارحين بذلك مجموعة من التساؤلات منها :ما هي تأثيرات العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الإيراني، وعلى عملية صناعة القرار النووي في إيران؟ كيف تبدو ردود الفعل الإقليمية والدولية على تلك العقوبات؟ وأخيرا هل يمكن اللجوء إلى الخيار العسكري، وما هي المعوقات والآثار الناتجة عن هذا الخيار؟.

أ–العقوبات الاقتصادية على إيران:[1]

ترتبط أية عقوبات تفرضها مؤسسات المجتمع الدولي على أية دولة، بتأثيرات محددة وموجهة تستهدف في هذه العقوبات إحداثها لدفع الدولة التي تخضع للعقوبات إلى تغيير سياساتها التي عوقبت من أجلها، في الاتجاه الذي تريده مؤسسات المجتمع الدولي والدول المسيطرة على صناعة القرار فيها، وجاءت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران في جوان 2010 ،لتوسع نطاق العقوبات التي سبق وأقرها مجلس الأمن في ديسمبر 2006 ، وقام بتغليظها في مارس 2007 بقرار نص على دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية على الامتناع عن توفير التمويل لإيران باستثناء الأنشطة التنموية والإنسانية التي تقوم بها المنظمات الدولية في إيران.

وقد تم تشديد تلك العقوبات مرة أخرى في مارس2008 و نص القرار الجديد على منع إيران من الاستثمار في الخارج في بعض النشاطات ذات العلاقة بالبرنامج النووي مثل : مناجم اليورانيوم، كما يتيح القرار تفتيش السفن الإيرانية في عرض البحر[2].

[1]–أحمد سيد النجار :**الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران**، دار شرق نامة، جوان2011،ص.17.

[2]– **المرجع نفسه** ، ص18.

كما يحظر قرار مجلس الأمن جوان 2010 على كل دول العالم، بيع ثمانية أنواع من الأسلحة الثقيلة خصوصا الدبابات لإيران كما تضمن قرار مجلس الأمن العقوبات على إيران، ملاحق تتضمن لوائح بأشخاص، وكيانات ومصارف إيرانية تخضع للعقوبات، إضافة إلى الأشخاص، والجهات التي سبق إخضاعها للعقوبات في القرارات السابقة.

إضافة إلى عقوبات مجلس الأمن قامت الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي بفرض عقوبات إضافية في سياق تشديد العقوبات الدولية على إيران، حيث وقع الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" على العقوبات الأمريكية والتي تعتبر الأكثر قسوة على إيران وتستهدف هذه العقوبات:

–الحد من قدرة إيران على تمويل برنامجها النووي وزيادة عزلتها الاقتصادية الدولية.

–منع إيران من استيراد منتجات النفط المكرر مثل :وقود السيارات، والطائرات والحد من وصولها إلى النظام المصرفي العالمي.[1]

وفي هذا الصدد صرح "أوباما" في البيت الأبيض قبل التوقيع على العقوبات قائلا" :عبر هذه العقوبات وغيرها، نحن نضرب في الصميم قدرة الحكومة الإيرانية على تمويل ومواصلة برامجها النووية"، وأضاف" إننا نظهر للحكومة الإيرانية أن لأعمالها تداعيات، وأنها إذا واصلت أنشطتها النووية فإن الضغوط ستتصاعد وكذلك عزلتها".

كما يستهدف القانون الأمريكي الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني بما فيها الشركات غير الأمريكية التي تؤمن خدمات مالية، وتأمينية، أو خدمات النقل، كما يمكن أن يؤدي إلى منع مصارف غير أمريكية من التعامل مع القطاع المالي الأمريكي إذا استثمرت في التعامل مع هيئات إيرانية مدرجة على اللائحة السوداء مثل : الحرس الثوري وعدد من المصارف.[2]

وبالفعل بادرت بعض الشركات الأجنبية في قطع علاقاتها الاقتصادية مع إيران نتيجة لهذا القانون، وعلى وجه الخصوص الشركات التي تمثل تعاملاتها مع السوق الأمريكية أهمية أكبر من أهمية تعاملاتها مع إيران، ومن أبرز تلك الشركات شركة" توتال "الفرنسية العملاقة التي انضمت إلى قائمة متزايدة من الشركات التي أوقفت بيع البنزين إلى إيران، كما أعلنت شركة" رييسول "عن انسحابها من عقد تطوير جزء من حقل جنوب بارس الإيراني العملاق للغاز الطبيعي.[3]

أما في ما يخص العقوبات الأوروبية فقد أقر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عقوبات إضافية على إيران تشمل قطاعات الطاقة والمصارف والنقل، وتتضمن حظر بيع المعدات والآلات الأوروبية إلى الشركات الإيرانية العاملة في مجال النفط والغاز، إلى جانب فرض قيود على المصارف الإيرانية وتوسيع قائمة

---

[1]–رضوي ، **مرجع سابق.**

[2]–**المرجع نفسه.**

[3]– سيد النجار، **مرجع سابق**، ص19.

أفراد النظام والمقربين منهم المشمولين بتجميد الأصول والمنع من السفر، ورغم أن العقوبات الأوروبية التي لم تتجاوز إجراءات الأمم المتحدة، سوف يكون لها تأثير سلبي على الشركات الأوروبية لصالح شركات بلدان منافسة ستكون مستعدة للتعاون مع إيران والحلول محل الشركات الأوروبية، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي بدت وكأنها في مزاد مع الأمريكيين بشأن العقوبات مع إيران حيث صرح وزير خارجية ألمانيا السابقة، "**جيدوف يسترفيلة**" بأنه :"من البديهي أن إيران تتمتع بحق الاستفادة المدنية من الطاقة النووية ولكن من البديهي أيضا أن تلتزم بالشفافية الكاملة لأنه لا يمكن قبول إيران مسلحة نوويا".[1]

بالنسبة للجانب الإيراني إذا تطرقنا لتأثير العقوبات على الاقتصاد الإيراني، فإن الحقيقة هي أن طول الفترة الزمنية التي يتعرض فيها هذا الاقتصاد لعقوبات أمريكية ودولية منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود، قد ساعدت على تكيفه مع هذا الوضع وبناء نوع من الحصانة أو القدرة على التعايش مع العقوبات، ومن الضروري التأكيد على أن العقوبات التي لا تشمل حظرا على الصادرات النفطية الإيرانية، لا يمكنها أن تتسبب في أزمة جوهرية للاقتصاد الإيراني، وفي المقابل الاقتصاد العالمي لا يتحمل غياب 3 ملايين برميل يوميا من الصادرات الإيرانية، إضافة إلى قيام إيران بالتدخل عسكريا ومحاولة إغلاق مضيف هرمز سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بصورة جنونية، ورغم وجود إمكانية لصمود الأسواق لعدة أشهر بالاعتماد على المحزونات التجارية، إلا أن الأمر لو طال عن ذلك سيؤدي إلى ركود عميق في الاقتصاد العالمي.[2]

ومع العقوبات الدولية والأمريكية التي حظرت تصدير منتجات النفط المكرر إلى إيران –كما أشرنا سابقا – فإنه من المتوقع أن تشهد أزمات أكثر حدة في توزيع البنزين لمواطنيها واقتصادها عموما، وإدراكا منها لضعف موقفها، في هذا المجال وضعت إيران خططا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج البنزين خلال عامين، وفي الوقت نفسه تقليل الطلب المحلي من خلال إلغاء الدعم الحكومي للوقود تدريجيا، لكن تنفيذ إيران لخطتها ببناء المصافي أمر صعب ومكلف، خاصة بعد فرض الاتحاد الأوروبي حظرا تصدير الآلات والمعدات الضرورية لقطاع الطاقة وضم معامل تكرير النفط.

وحتى لو تمكنت من الاتفاق مع شركات أجنبية تقبل التعاون معها في هذا المجال، فإن هناك عامين من الأزمة في البنزين، بكل ما يمكن أن يحدث خلالهما من اضطرابات اجتماعية في مجتمع محتقن سياسيا في الأصل، ويمكن لإيران مجابهة الحظر على المنتجات النفطية من خلال تهريبها من

---

[1]– ريتشارد ويز :إدارة أوباما تواجه طهران بعقوبات دولية وليس عملا عسكريا، **المجلة**.العدد 154، 15 ،يناير 2010.ص8.

[2]– **المرجع نفسه**، ص13.

العراق عبر الحدود الطويلة بين البلدين ومن خلال شط العرب، خاصة في ظل الظروف الإقليمية التي تمر بها المنطقة والفوضى القائمة في العراق نتيجة الاحتلال الأمريكي.[1]

وعلى العكس من الأحكام الانطباعية التي تحصر تأثير العقوبات الدولية والأمريكية والأوروبية المفروضة على إيران في الجوانب السلبية، فإن هناك تأثيرات إيجابية لتلك العقوبات، مثل حافز النمو الصناعي لإنتاج بدائل للواردات في القطاعات التي تضررت من تلك العقوبات وعلى رأسها قطاع تكرير النفط، ولإنتاج السلع المدنية والعسكرية التي فرض الحظر على تصديرها لإيران.

كما أن المخاوف من توسيع العقوبات سيدفع إيران على الأرجح إلى السعي بجدية لرفع معدل الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الغذائية، وعلى رأسها الحبوب من خلال زراعة الأراضي المتروكة والجاهزة للزراعة، والتوسع في الزراعة المروية عالية الإنتاج، وتوفير ما تحتاجه من استثمارات لبناء الخزانات وقنوات الري. [2]

ب- المواقف الدولية والإقليمية من العقوبات على إيران:

منذ نجاح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الحليفة قرار العقوبات الرابع من مجلس الأمن يوم 9 يونيو 2010 ، وهو القرار الذي حمل الرقم 1929، والجدل لم يتوقف حول مدى فعالية هذا القرار في إجبار إيران على الرضوخ لمطلب المجموعة5+1 الخاصة ببرنامج إيران النووي، وبالتوازي مع ذلك تشكك أطراف دولية وأطراف أخرى عديدة في جدوى سياسة العقوبات، لذا جاءت المواقف مختلفة إقليميا ودوليا جراء العقوبات المفروضة على إيران:

أ /المواقف الدولية بشأن العقوبات على إيران:

1-الولايات المتحدة الأمريكية:

أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية "**هيلاري كلينتون**" في نفس يوم صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 قائلة: نحن لا نسعى إلى معاقبة إيران ولا فرض عقوبات عليها، ولكن هدفنا هو التخلص من كل الشكوك، والأسئلة المحيطة بالغرض من برنامج إيران النووي ومنع إيران من حيازة أسلحة نووية"، وأضافت في سبتمبر من نفس العام قائلة :"إن الولايات المتحدة الأمريكية تظل متفتحة على المفاوضات مع إيران حتى ولو بدأت العقوبات التي تهدف إلى الحد من برنامجها النووي، فالعقوبات والضغوط لا تشكل النهاية في حد ذاتها ... بل هي لبنات في بناء ووسيلة تسهل الحل التفاوضي الذي نلتزم نحن وشركاؤنا به".[3]

---

[1]- ظاهر حسين عبد الرحمن:**الخيارات الإستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني**،قسم العلوم السياسية،الجامعة المستنصرية.بغداد،2011.ص16.

[2]- ظاهر، **مرجع سابق**، ص 70 .

[3]- هينر فورتج: **الخلافات الدولية بشأن العقوبات على إيران**،دار:شرق نامة. يناير 2013،ص33.

وبفرض دعم هذا التوجه لجأت إدارة "أوباما" إلى ثلاثة تكتيكات رئيسية:

أ –حشد أكبر قدر ممكن من الدعم الدولي بالتكرار المستمر للادعاء أن إيران تسعى لتطوير أسلحة نووية، ويعتبر تصريح سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة "**سوزان رايس**" بقولها :"تظهر كل القرائن أن البرنامج ليس فقط لأغراض سلمية كما يصرحون (تقصد الإيرانيون) بل إنه يحوي عنصرا عسكريا خير مثال على ذلك."

ب –تمضي الولايات المتحدة في تفسيرها الخاص للقرار1929، بطريقة تسمح لكل دولة على انفراد بأن تزيد إلى العقوبات أو تشدد منها.

ج –محاربة كل نشاط يضعف التكتيكين السابقين، وفي هذا الصدد لا يوجد استثناء حتى لأعضاء مجموعة القوى الخمس، حيث فتحت وزارة الخارجية على سبيل المثال العديد من التحقيقات في شأن شركات صينية عاملة في إيران.

2– الاتحاد الأوروبي المجموعة الثلاثية (Eu3):

عبر الاستعداد الأوروبي المتزايد، لفرض عقوبات أشد، عن نفسه من جديد ومباشرة عقب صدور القرار 1929، عندما أعلنت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بطريقة شبه متزامنة، عن عقوبات نوعية إضافية أعلنتها في 16 يونيو 2010 والثانية في 21 يونيو، واستهدفت العقوبات الأوروبية الجديدة شركات الشحن الجوي والبحري، مثل ما فرضت حظرا على منح تأشيرات الدخول لدائرة متسعة من المسؤولين الإيرانيين، كما حصدت أرصدة لها صلة بجهاز الحرس الثوري الإيراني.[1]

وشملت تلك العقوبات أيضا التأمينات التجارية وعقوبات مالية، وحظرت الاستثمارات الجديدة للاتحاد الأوروبي في قطاعات الغاز والطاقة النووية وكل المساعدة التقنية ورغم هذا التشديد في العقوبات إلا أن القارة الأوروبية تتلقى ما يقارب % 29 من النفط الإيراني، وتزداد درجة اعتمادها على الغاز من إيران ولهذا فإن العقوبات سيكون لها آثار ملموسة في زيادة عدم الاستقرار الحالي في مجال الطاقة في أوروبا، الأمر الذي ظهر في الخوف الأوروبي من الاعتماد على روسيا والبحث عن تنويع لمصادر الإمداد بالغاز.

3–روسيا:[2]

أصبحت روسيا القوة السياسية العالمية الرئيسية التي يمكن لإيران أن تعتمد عليها، في التغلب على العزلة الدولية ومقاومة سياسة الاحتواء التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون، وفي هذا الصدد يتساءل "**جيورجى ميرسكي**" أحد أشهر أساتذة العلاقات الدولية في روسيا بقوله" :لماذا يجب على روسيا مساعدة الأمريكيين في إيران؟ "إن السماح للأمريكيين بإحراز نقاط ليس في مصلحتنا، فلو

[1]– فورتج، **مرجع سابق**، ص35.

[2]–**المرجع نفسه**، ص37.

تصالحت أمريكا مع إيران سيكون ذلك أمرا سيئا لنا وسيقوم الأمريكيون بإخراجنا من المجال الاقتصادي الإيراني، إن إيران نووية هي أفضل لنا من إيران منحازة لأمريكا.

وبسبب العقوبات المفروضة على إيران أعلنت شركة غازبروم"، صاحبة احتكار الغاز في روسيا أنها تكبدت خسارة قدرها 63 مليون دولار في مشروع" أنا ران"، في إيران والذي اضطرت للتخلي عنه بسبب العقوبات الدولية.

أما فيما يخص التجارة البينية بين إيران وروسيا فتقدر بحوالي 3 مليار دولار عام 2009،وهو رقم متواضع للغاية بالمقارنة بحجم التجارة بين روسيا وتركيا الجار المباشر لإيران والذي قارب رقم 30 مليار دولار عام 2008 ،وبناء على ما تطرقنا إليه فإن محددات سياسة روسيا اتجاه العقوبات هي خليط من الاقتصاد والسياسة، فالاحتكار شبه الكامل للبعد الخارجي في برنامج إيران النووي من جانب روسيا يمكن إضافته إلى البعد الاقتصادي للعلاقات، فعلى سبيل المثال أمر" **فلاديمير بوتين**" في مارس 2010 أن يتم بلده مشروع المفاعل النووي المدني في" بوشهر "الذي يعمل فيه خبراء وشركات من روسيا منذ التسعينات، وفي خلال هذا العقد من الزمان كان لإيران دور حاسم في الإبقاء على صناعة الطاقة النووية الروسية على قيد الحياة.[1]

4-الصين:

تشدد بكين على أنه ما دامت إيران تقوم باحترام التزاماتها الخاصة بمعاهدة حظر الانتشار النووي، ولا تستعمل التكنولوجيا النووية في أغراض، عسكرية، فلا يجوز إجبارها على التخلي عن حقوقها، وخصوصا التخصيب ضمن حدود المعاهدة، ولهذا فهي لا تشارك الغرب إحساسه بالاستعجال في أمر احتمال تحول إيران إلى قوة نووية السلاح، فالصين لا تعتقد بجدوى العقوبات المقترحة من الغرب في إيجاد حل لهذا الأمر، بالذات في ضوء فشل هذه السياسات حتى الآن.[2]

وبينما صرحت الصين أنها في صف خلو الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، إلا أنها لا تريد التضحية بمصالحها الذاتية في إيران، واتبعت بكين اتجاه إيران في ما يخص العقوبات الدولية سياسة" الطريق المزدوج"، عبر تأييد عقوبات خفيفة من الأمم المتحدة على إيران، مع الاستمرار في شراكتها الاقتصادية الناجحة معها إيران، حيث صرح نائب رئيس الوزراء الصيني (ليكي كياتج) لضيفه (مسعود مير كاظمي) بقوله" :إيران هي شريك تجاري مهم للصين في غرب آسيا، وشمال إفريقيا، وأحد أهم الدول التي تورد النفط لبلادنا."[3]

---

[1]- فورتج، **مرجع سابق**، ص41.

[2]-ريتشارد ويز، **مرجع سابق**، ص،10.

[3]- **المرجع نفسه**.ص14.

وبذلك فقد تبدو سياسة" الطريق المزدوج "هي المثالية للصين حيث تؤمن لها العلاقة الاقتصادية المتصلة بمواضيع الطاقة مع طهران.

ب /المواقف الإقليمية بشأن العقوبات على إيران:

سنتطرق ضمن هذا العنصر إلى مواقف مجموعة من الدول نظرا لتأثيرها الإقليمي وهي :تركيا، السعودية إضافة إلى جمهورية مصر العربية.

1-موقف تركيا من العقوبات الدولية على إيران:

لم يأت التصويت التركي ضد قرار العقوبات الدولية على إيران من فراغ، ولكنه جاء محصلة لتنامي علاقات التعاون والشراكة التركية– الإيرانية على المستويين الاقتصادي والإستراتيجي على حساب علاقات تركيا مع إسرائيل، فالتصويت التركي –البرازيلي ضد قرار العقوبات جاء من ناحية ردا على تراجع أمريكي عن دعم الوساطة التركية– البرازيلية الخاصة باستضافة تركيا اليورانيوم الإيراني منخفض التخصيب(% 3,5) ، ومبادلته ليورانيوم جرى تخصيبه بين روسيا وفرنسا عند حدود 20.% تكللت هذه المبادرة التركية البرازيلية بالنجاح.

ومن جهة أخرى تجاوز تطور علاقات إيران مع تركيا بكثير حدود التعاملات التجارية ليمتد إلى المجال العسكري الذي آثار قلقا واضحا لدى إسرائيل والولايات المتحدة، حيث أكد مجلس الأمن القومي التركي للوثيقة السياسية الجديدة المتعلقة بالأمن القومي التركي، وهي السياسة التي استبعدت وللمرة الأولى إيران ودولا أخرى هي روسيا وسوريا والعراق، كمصادر لتهديد أمنها القومي، لكن الأهم هو ذلك التقارب السياسي بين البلدين الذي حفز إيران للحديث عن" شرق أوسط إسلامي"، وعن تأسيس شراكة رباعية :إيرانية،عراقية، سورية، تركية.[1]

إضافة إلى ذلك فإن تحليل الخطاب السياسي لكل من الرئيسيين السابقين الإيراني أحمدي نجاد"، والتركي" عبد الله غل "في القمة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في اسطنبول يوم 10 نوفمبر2009م، ينم عن قدر كبير من التقارب في المفاهيم سواء ما يتعلق بالطموحات أو ما يتعلق بالأدوار، وخاصة في إطار منظومة العمل الإسلامي سواء كان جماعيا من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، أو ثنائيا بين إيران وغيرها من الدول الإسلامية وتركيا وغيرها من الدول الإسلامية.[2]

[1]– محمد السعيد إدريس،**الجوار الإقليمي والعقوبات المفروضة على إيران**،دار :شرق نامة يناير2013.ص63.

[2]– **المرجع نفسه**،ص 64.

2-موقف العربية السعودية:

ساندت السعودية قرار العقوبات الجديد على إيران، وظهر ذلك في الانقسام الذي حدث داخل مجلس الوزراء اللبناني حول قرار تصويت لبنان في مجلس الأمن حول قرار العقوبات المذكور14 ضد 14، ما أدى إلى التزام لبنان بالحل الوسط بين رفض للعقوبات وتأييدها، فجاء القرار بالامتناع عن التصويت ليحظى بموافقة12 دولة من بينها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ضد صوتين هما البرازيل وتركيا وامتناع لبنان عن التصويت .وتواصل الدعم السعودي لقرار العقوبات وعبر عن نفسه في مواقف سياسة ودبلوماسية متعددة ،على الرغم من الحرص الإيراني الشديد على التهدئة مع السعودية.

3 – موقف مصر:

لم تشأ مصر أن تكون طرفا مباشرا في دعم قرار العقوبات على إيران أو طرفا رافضا، لهذه العقوبات لأسباب كثيرة أبرزها أن الموقف المصري من أزمة إيران النووية يبدو شديد التعقيد، فعلى الرغم من كل ما يبدو من عداوات تتجدد وتتراجع بين الحين والآخر بين القاهرة وطهران إلا أن مصر لم تعلن رسميا إيران مصدرا للتهديد وبالذات بالنسبة لبرنامج إيران النووي، إضافة إلى ذلك وجود مصلحة مصرية في نجاح إيران في مسعاها لتصبح دولة نووية سلمية سواء كانت هذه المصلحة مباشرة أو غير مباشرة .[1]

إذا أخذنا في الاعتبار وجود طموحات مصرية لامتلاك برنامج نووي سلمي، ومحدودية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين فإن الموقف المصري من العقوبات يزداد غموضا، وينبع هذا الغموض هنا من عدم كونه بندا محوريا على أجندة السياسة الوطنية المصرية في علاقاتها مع إيران، رغم أن مصر ترفض أن تصبح إيران قوة نووية عسكرية إضافة إلى رؤية مصر أن إيران تمارس سياسة خطرة على المستوى الإقليمي، وأنها مطالبة بالتخلي عن هذه السياسة، ومن هنا يأتي تفضيل مصر لسياسة الحوار الغربي مع إيران ورفض الخيار العسكري.

ج/الخيار العسكري: المعوقات والآثار:

ليس هناك من خيار عسكري في صراع يمكن أن يكون منفصلا عن إستراتيجية شاملة توظف خلالها أدوات أخرى كالدبلوماسية أو الاحتواء، بأبعادها المختلفة لتحقيق غاية مرغوبة من قبل كل أطراف هذا الصراع يرى فيها توكيدا أو تعزيزا لأمنها القومي، سنتطرق في هذا العنصر إلى خيار استعمال القوة العسكرية من أجل تحطيم الحلم النووي الإيراني من خلال جملة من التساؤلات نذكر منها ما يلي :ما هي الأسس الحاكمة لسلوك إيران في المجال السياسي والعسكري؟ إضافة إلى ذلك ما هي أهم الدول المرشحة للقيام بهذا التدخل العسكري؟ وما هي أهم المعوقات، والآثار الناتجة عن هذا السيناريو؟.

للإجابة على مجمل التساؤلات المطروحة لابد من التطرق في البداية إلى المنهجية الإيرانية في المجالين السياسي والعسكري ثم التطرق بعد ذلك إلى السيناريو العسكري مع مختلف التبعات المترتبة عنه.

[1]-إدريس، **مرجع سابق**، ص70.

- النهج السياسي العسكري الإيراني:[1]

تعتمد إيران في إدارتها لأزمة البرنامج النووي في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها على مجموعة من الأسس الحاكمة لسلوكها في المجالين السياسي والعسكري:

1 -الحفاظ على قدرات الحافة النووية دون تجاوزها لمرحلة تطوير سلاح نووي حتى تتهيأ الظروف المناسبة لذلك.

2-ممارسة سياسة حافة الهاوية في التفاوض مع الأطراف الدولية، عبر تشدد محسوب وتراجع موقوف يهدف إلى كسب الوقت المطلوب لتدعيم قدراتها النووية.

3-توظيف إستراتيجية عسكرية مؤسسة على الردع غير المتماثل، التي تتجاوز القدرات العسكرية التقليدية المتواضعة لإيران باعتبار الحظر الموسع المفروض على واردات السلاح إليها.

ويعتمد الردع غير المتماثل على أعمدة منها:

*أنظمة صاروخية باليستية توفر قدرة الوصول إلى عمق دول الجوار، والقواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة فضلا عن إسرائيل.

*تطوير قدرات حرب بحرية غير تقليدية تستهدف كلا من السفن الحربية المعادية والسفن التجارية العابرة في الخليج ومضيف هرمز، بهدف عرقلة الملاحة في الخليج، وإغلاق المضيق لفترة من الوقت للتأثير في الاقتصاد العالمي، وتعتمد إيران في بناء هذه القدرات البحرية على ثلاثة ركائز:

الأولى : أنظمة صواريخ طوافة مضادة للسفن تتمركز على منصات متحركة منتشرة على الأرض وعلى زوارق بحرية.

الثاني : تلغيم الممرات البحرية والمضيق باستخدام الزوارق والغواصات التقليدية والصغيرة وسفن الصيد.

الثالثة :أسطول ضخم من الزوارق السريعة الصغيرة المسلحة المكلفة بعمليات انتحارية.[2]

ب-الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران :تتبع الإدارة الأمريكية إستراتيجية ثلاثية الأبعاد في التعامل مع إيران تتمثل في :[3]

1)- الاحتواء :(Containment) وذلك بالمقاطعة وإحكام الحصار السياسي والاقتصادي .

2)- الاستنزاف :(Depletion) حيث المزيد من الإنفاق العسكري، ويبرز ذلك بوضوح في إجراء إيران مناورات عسكرية عقب كل مناورات أمريكية في المنطقة، وتورطها في سباق صاروخي وتسليحي وفضائي لن يلحق أبدًا بالتفوق العسكري الأمريكي، وقد نجح هذا الأسلوب (الاستنزاف) في تفكيك الاتحاد السوفيتي

---

[1]- نزار عبد القادر:**إيران والقنبلة النووية، الطموحات الإمبراطورية**، بيروت، المكتبة الدولية، 2008.ص320.

[2]-نزار، **المرجع السابق**، ص 322.

2- حسام سويلم: **الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران**. المركز العربي للبحوث والدراسات 2015. ص90.

السابق وفي استنزاف قدرات نظام صدام حسين في العراق .

3)- الاختراق : (Penetration) وذلك عبر تكثيف عمليات التجسس واستقطاب قيادات علمية في الحرس الثوري، ويوجد برنامج سري لتشجيع علماء وقادة في الحرس الثوري على الهروب من إيران يطلق عليه (تصفية الأدمغة)، وكانت أبرز نجاحات هذا البرنامج لجوء نائب وزير الدفاع الإيراني -علي رضا أصغري- إلى أمريكا عبر تركيا، فضلاً عن عمليات التخريب الداخلي(Covert Actions) ، وهو ما يجري حاليًا ضد البرنامج النووي الإيراني عبر عدة مسارات خارجية وداخلية.

وفي نفس الإطار الإستراتيجي تسعى الإدارة الأمريكية إلى تكريس الإحباط في محاولات التفاوض مع إيران، وحشد الدعم الدولي لخنق الاقتصاد الإيراني، وإمداد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة بأنظمة تسليح دفاعية وهجومية متقدمة وكذلك إسرائيل، مع استخدام موسع للطائرات بدون طيار في عمليات التجسس بعمق داخل إيران. هذا إلى جانب توعية المجتمع الدولي بخطورة طموحات إيران السياسية ومشاريعها الإستراتيجية، ودعم حزب العمال الكردستاني الإيراني المعارض، واستغلال 3000 عنصر في منظمة"**مجاهدي خلق**" في عمليات تخريبية ضد إيران، بعد إخراج هذه المنظمة من قائمة المنظمات الإرهابية، وتشجيع القوى الليبرالية في إيران على الثورة، إلى جانب دفع سكان المحافظات الحدودية على الثورة ضد نظام حكم الملالي، ومعظم سكان هذه المحافظات من عرقيات غير فارسية وتدين بالمذهب السني، إلى جانب تكثيف الضغط الإعلامي والنفسي ضد النظام الحاكم في طهران .[1]

وعلى الصعيد العسكري تسعى الإدارة الأمريكية إلى زيادة وتكثيف قواعدها العسكرية في الدول المحيطة بإيران في شرق وجنوب آسيا وجنوب أوروبا والخليج، وبما يمهد لنشر المزيد من القطع البحرية على خطوط الملاحة البحرية في الخليج وبحر عمان والمحيط الهندي، وقد شجعت فرنسا على إنشاء قاعدة بحرية لها في أبو ظبي على مسافة 225 كم من مضيق هرمز.

هذا إلى جانب تطوير أنظمة تسليح وذخائر خاصة يمكنها تدمير التحصينات المقامة لوقاية المنشآت النووية الإيرانية، خاصة منشأة «فاردو» القريبة من مدينة «قم» لتخصيب اليورانيوم داخل مغارات جبلية حصينة، لذلك طورت أمريكا القنبلة(Blu-54) التي تزن 15طنًا منها 2.65 طن متفجرات، وهي قادرة على الوصول إلى عمق 60 مترًا تحت الأرض وتدمير ما يتواجد على هذا العمق من منشآت، وقد حصل الجيش الأمريكي على 8 قنابل قيمتها 32 مليون دولار، كما تم تطوير القاذفة المقاتلة(B-2) لتحمل هذه القنبلة، والتي يتم توجيهها بالقمر الصناعي.[2]

---

[1]- صفوت الزيات، **الضربة العسكرية لمنشآت إيران النووية :الملامح،المعوقات الآثار**. دار شرق نامة، جوان2010ص90.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 95.

هذا إلى جانب القنبلة (Massive OrdnancePenetration) (MOP)، التي تزن 13.6 طنًّا، منها 2.3 طن متفجرات، وتنفجر على عمق 20 مترًا.

من خلال ما سبق يمكن تقدير المعوقات الرئيسية للضربة العسكرية المحدودة التي قد تقوم بها الولايات المتحدة في الأبعاد التالية:

أ –عدم توافر الاستخبارات الكافية لطبيعة النظام السياسي الإيراني المنغلق واعتماده على درجات عالية من مستويات السرية.

ب –وجود عدد من المواقع تحت الأرض مما يصعب عمليات الرصد، والمتابعة والتحليل لمكوناتها ووظائفها ودرجة تحصينها.

ج –المرونة المتوفرة لدى النظام في تحريك، وإعادة النشر السريع للمعدات والأجهزة الحساسة في ما بين المواقع، وحتى خارجها نتيجة تصميمها المجزأ.

د –الاعتماد على القوة الجوية والضربات الصاروخية، دون حشد قوات أرضية كافية على الحدود الإيرانية مباشرة، أو بالقرب منها كتهديد قائم يفقد الضربة كثيرا من مصداقيتها.

هـ –احتمال وجود برنامج سري مواز للبرنامج المستهدف.

و –احتمال الرد الانتقامي الإيراني بصورة تفرض ليس فقط الانتقال إلى مجموعات الأهداف الإضافية، ولكن إلى مواجهة شاملة مفتوحة لا ترغب الإدارة الأمريكية الحالية وعلى رأسها "أوباما" في تحمل تكاليفها.

ك –تواجد أهداف القصف في مناطق مأهولة بالسكان والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهو الأمر الذي يفرض وقوع خسائر بشرية وأضرار جانبية، تدفع إلى معارضات دولية وإقليمية ومحلية بالغة الشدة.[1]

ج–الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه إيران: يشتمل التخطيط الإستراتيجي لإسرائيل لشن ضربة ضد إيران على عدة ركائز تشمل:[2]

(1) خلق ذريعة الحرب.

(2) اختيار توقيت شن الحرب.

(3) مسار الحرب :"تحديد بنك الأهداف التي ستضرب، صيغة الرد الإسرائيلي على الرد الانتقامي الإيراني، إستراتيجية الخروج من الحرب".

(4) خطة خداع إيران عن نوايا إسرائيل.

وتتبع إسرائيل في تعاملها مع إيران المثل الصيني: انتظر عدوك عند النهر فسيأتيك طافيًا؟.

كما تعتمد الإستراتيجية الإسرائيلية في إضعاف البرنامج النووي الإيراني قبل شن الضربة على أساليب

---

[1]– الزيات، **المرجع السابق**، ص 111.

[2]– حسام سويلم: الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه إيران. **مجلة الدفاع الوطني** ، الإمارات. أفريل،2015،ص66.

اغتيال العلماء الإيرانيين وتخريب البرنامج النووي بوسائل متعددة، منها :[1]

1)-شن حرب إلكترونية ضد أجهزة الطرد المركزي التي تقوم بتخصيب اليورانيوم مثل زرع فيروس «ستاكسنت» الذي عطل معظم أجهزة الطرد المركزي، وفيروسات أخرى بإمكانها تعطيل الحواسب الإلكترونية، وبما يعطي دلالات خاطئة عن قياسات الأمان المطلوب توافرها، ويؤدي بالتالي إلى وقوع حوادث في المفاعلات والأجهزة النووية تتسبب في كوارث .

2)-اغتيال أربع علماء نوويين إيرانيين حتى اليوم، وتستهدف حاليًّا العالم «محسن فخري زادة» عالم الطبيعة النووي والأب بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني والعالم «عباس دوالي» والعالم «مسعود علي محمدي»، وكان آخر من اغتالتهم إسرائيل العام الحالي من العلماء الإيرانيين "**مصطفى أحمد روشان**"، المسؤول عن منشأة **ناتنز**، وذلك بواسطة عملائها داخل إيران.

3)- تخريب المعدات النووية التي تستوردها إيران من الدول التي تنتجها، قبل أن تصل إلى إيران، أو وهي في الطريق إليها، أو بعد وصولها وتركيبها.

4)ينتحل ضباط الموساد صفة أمريكيين لتجنيد عملاء في إيران، وقد استخدمت الموساد عناصر سنية من قبائل البالوش في باكستان وإيران لتنفيذ عمليات هجومية ضد إيران، بعد أن ادعى ضباط الموساد أنهم من جهاز المخابرات المركزية الأمريكية ؛CIA لإلصاق التهمة بالولايات المتحدة .

5)-الاستفادة استخباراتيًّا من العلاقات التجارية التي تقيمها شركة «عوفر» الإسرائيلية للنقل البحري مع إسرائيل، والتي سبق أن اشترت من إيران نفطًا «خام» لصالح إسرائيل في موانئ أوروبية أبرزها ميناء روتردام في هولاندا، مقابل بيعها نفطًا مكررًا (بنزين) إلى إيران سبق أن أرسلته شركة (عوفر) إلى إيران في 9 ناقلات بحرية إسرائيلية. ويوجد نحو 200 شركة إسرائيلية تتعامل مع إيران تستفيد منها الموساد في جمع معلومات عن إيران واختراقه. [2]

6)-التعاون مع روسيا في تبادل معلومات إلكترونية عن شفرات أنظمة التسليح؛ حيث كشف موقع (ويكيليكس) عن وثيقة تفيد أن إسرائيل تلقت من موسكو شفرات ورموز أنظمة الدفاع الجوي الروسية التي بيعت إلى إيران طراز(Tor-M1) ، وذلك مقابل رموز وشفرات الاتصال الخاصة بالطائرات بدون طيار التي باعتها إسرائيل إلى جورجيا.

7)- كما تعاونت إسرائيل وتركيا في فك شفرات نظام الصواريخ المضاد للصواريخ الروسيS-300 الذي قامت روسيا بتزويد اليونان به .

8)-التخطيط الإسرائيلي لشن عمليات تخريبية ضد إيران انطلاقًا من أذربيجان التي اشترت من إسرائيل أسلحة بقيمة 1.5 مليار دولار.

---

[1]- الزيات، **مرجع سابق**، ص 112.

[2]- سويلم، **مرجع سابق**، ص68.

آثار الضربة العسكرية المحدودة: قد يوفر تقدير حسابات المنفعة والتكلفة لهذه الضربة من منظور الأطراف الثلاثة الرئيسية في هذا السياق (الولايات المتحدة، إيران، وإسرائيل) تصورا الآثار هذه الضربة آنيا وفي المستقبل المنظور.

1-الولايات المتحدة الأمريكية:

في مقابل منفعة رئيسية وهي إعاقة البرنامج النووي لفترة زمنية تتراوح ما بين عام واحد إلى ثلاثة أعوام، أما قائمة التكاليف المطلوب التعامل معها في المقابل فتشمل ما يلي:[1]

أ -التهيؤ لمواجهة ردود انتقامية إيرانية واسعة ما بين أخذ رهائن غربيين أو عمليات عسكرية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

ب -توقف العملية الدبلوماسية متعددة الأطراف بفعل العمل العسكري الأحادي الجانب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، والذي لن توافق عليه كل من الصين وروسيا.

ج -مواجهة نظام إيراني أكثر تشددا في مواقفه ومطالبه.

د -تعاظم مشاعر الكراهية للولايات المتحدة بين شعوب المنطقة، وفي كل العالم الإسلامي خاصة في دول للولايات المتحدة مصالح حيوية فيها كالسعودية وباكستان.

2-إيران:

في مقابل تحمل تكلفة واضحة هي تعويق برنامجها النووي لفترة زمنية نتيجة الضرر الذي أحدثته الضربة العسكرية، فإن قائمة منافع تالية ستتيح هامشا واسعا للمناورات السياسية التي تجيدها إيران:[2]

أ -توحيد الرأي العام في الداخل وراء النظام وإضعاف ملموس في دعاوي حركات الإصلاح، الأمر الذي يعزز قبضة النظام على السلطة ويدعم تشدده في المواجهة الدبلوماسية التالية مع الولايات المتحدة.

ب -اكتساب النظام الإيراني لمزيد من الشرعية والقبول في إطار المجتمع الدولي والإقليمي معا.

ج -توافر الأسس القانونية لتبرير الانسحاب من معاهدة الحد من الانتشار النووي والمبررات الإستراتيجية لإطلاق عملية تطوير سلاح نووي كأولوية قومية.

د -فشل العملية الدبلوماسية متعددة الأطراف التي تثقل كاهل المفاوض الإيراني في محادثات البرنامج النووي، ومن مواجهة دبلوماسية أحادية أمريكية لا تتمتع بأدوات العقاب التي توفرها باقي هذه الأطراف الدولية

3-إسرائيل:[3]

تبدو قائمة المنافع هي السائدة لدى القيادة الإسرائيلية باعتبار المعطيات التالية:

---

[1]- علي حسن باكير: سيناريوهات الضربة الإسرائيلية ضد إيران،**السياسة الدولية**،العدد ، 180،أبريل2010.ص121.

[2]- الزيات: **مرجع سابق**، 96 .

[3]- باكير، **مرجع سابق**، ص146.

أ –نجاح الضربة العسكرية الأمريكية في إعاقة البرنامج النووي الإيراني لفترة زمنية من الوقت، وهو الأمر الذي يرفع عبئ عمل عسكري كان على إسرائيل القيام به.

ب –تحميل الولايات المتحدة عبئ إنهاء البرنامج النووي على الجانبين المادي والمعنوي وبصورة أحادية ترتبط ليس فقط بأمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كذلك بمكانتها وهيبتها الدولية.

ج –إلزام الولايات المتحدة الأمريكية ماديا ومعنويا باحتواء الآثار السلبية المحتملة على إسرائيل نتيجة الضربة العسكرية، وهو ما يعني مزيدا من الدعم السياسي والعسكري.

د –التقارب الضمني مع النظم الحاكمة في الوطن العربي الراغبة في إزالة البرنامج النووي الإيراني والمرحبة سرا بالضربة العسكرية الأمريكية، وعلى رأسها الأنظمة الخليجية بزعامة المملكة السعودية.

خلاصة الفصل:

إجمالا لما سبق نستطيع القول أن محاولات النظام الإيراني وسعيه لامتلاك القدرات النووية قد فتحت الباب أمامه على عدة تحديات كبيرة، وعلى رأسها الضغوط الغربية والإقليمية خاصة منها العربية والخليجية والتي كانت رافضة لهذا البرنامج ومتخوفة منه، الشيء الذي فتح الباب أمام القوى الغربية لممارسة شتى أنواع العقوبات الممكنة والمتاحة في سبيل إلغاء هذا البرنامج أو على الأقل إيقافه مؤقتا، تارة بالحلول الدبلوماسية وأخرى بالعقوبات الاقتصادية الشديدة والتي كانت لها آثارها البالغة على الاقتصاد الإيراني.

كذلك فإن محصلة آثار الضربة العسكرية الأمريكية المحدودة ضد منشآت البرنامج النووي الإيراني ترجح نجاحا عمليا في تقويض البرنامج لفترة زمنية قد تصل إلى ثلاثة أعوام في حدها الأقصى، وردا إيرانيا من ضبطا في المقابل سيعمل على استغلال أقصى للمنافع التي وفرها له العدوان الأمريكي عبر انسحاب مطروح من معاهدة عدم الانتشار النووي، وإطلاق عملية سرية لتطوير سلاح نووي مع تأخير محسوب لردود انتقامية مباشرة، والقبول على التوازي بالدخول في عملية تفاوضية مع الولايات المتحدة على أمل الحصول على صفقة سياسية تتيح لإيران الاحتفاظ بقدرات نووية بشكل أو بآخر.

كل هذا وغيره كان لابد للجانب الإيراني –أمامه– أن يحاول مواجهته بإستراتيجية واضحة وشاملة على جميع المستويات وهو العنوان الذي سنحاول الإجابة عليه في الفصل القادم.

الفصل الثالث:

المقاربة الإيرانية في ظل التحولات الإقليمية والدولية 2002- 2015

أثارت المسألة النووية لإيران – وما زالت– جدلا واسعا على المستوى الدولي، خاصة بالنظر إلى السياسة المميزة والفريدة التي تنتهجها إيران في إدارة شؤونها النووية والتي استخدمت فيها إستراتيجية تتميز بالسرية والغموض والتعتيم، مما يزيد من تعاظم الأخطار والتهديدات مع تزايد قلق الدول المجاورة من الانعكاسات السلبية لتطور هذه المسألة.

ما أدى بإيران للجوء إلى الدبلوماسية لمحاولة إيجاد حلول للقضية وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عدة مباحث كان أولها يتضمن السلوك الإيراني اتجاه الأطراف العالمية ومحاولة الإجابة عن إشكالية تغير هذا الأخير بتغير القيادة الداخلية الإيرانية، أما في المبحث الذي تلاه ألا وهو الثاني فقد خصصناه لدراسة الجانب الإقليمي ومسألة التعايش حسب الإستراتيجية البديلة للرئيس حسن روحاني، وأخيرا المبحث الثالث الذي تمت دراسة تداعيات ومستقبل الملف النووي الإيراني خاصة بعد اتفاق الأولي نوفمبر 2014

.

المبحث الأول: السلوك الإيراني مقاربة إيران تجاه الأطراف الدولية/هل تتغير بتغير القيادة الداخلية؟.

دائما ما كانت سياسة إيران الخارجية تمثل إشكاليات سواء على المستوى التحليلي النظري أو على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكا حقيقيا للمتعاملين معها ومرد ذلك أن طهران لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثمة معسكرين في إيران يتداولان تلك المسألة فضلا عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقد، حيث نرى أن السلوك الإيراني يختلف باختلاف الأطراف العالمية، ولكن ما هو محل تساؤل هل يتحول السلوك الإيراني اتجاه الأطراف العالمية بتحول القيادة الداخلية؟.

أولا: سلوك إيران اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية:

من غير الوارد أن تتحول مصالح وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية لمجرد تغير شخص رئيس الجمهورية، فالمصالح العليا ترتبط بمجموعة من الثوابت تتضافر مع متغيرات ومستجدات آنية، وبالتالي تكتسب هذه المصالح والأهداف المبنية عليها سمة الديمومة والثبات إلى حد بعيد.[1]

ويمكن القول إن المصالح الإيرانية العليا وبالتالي أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ليست مرشحة للتبديل أو دخول تغييرات جوهرية عليها، لكنها في الوقت نفسه لن تكون مطابقة تماما للرؤى والتصورات التي سادت فترة رئاسة خاتمي- على الأقل من زاوية السياسات المرحلية والأدوات والوسائل التنفيذية- خاصة أن تغير رئيس الجمهورية يستتبع تغيرا في الحكومة.[2]

فقد أثار البرنامج النووي الإيراني جملة من التساؤلات وعلامات الاستفهام الكبرى لاسيما حول طبيعته، فالمعلن إيرانيا أن هذا الملف يرتبط بطموحاتها المشروعة دوليا، وبأنه أفضل تصميم على امتلاك قدرات نووية رغم التكاليف الجمة المترتبة عليه وبكونه يساهم في بناء الدولة الإسلامية الواعدة، أما الفهم الغربي للملف النووي الإيراني والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية فيشكك بهذا الموقف المعلن حول سلمية البرنامج النووي، وينطلق من مقارنة عقلانية تؤدي إلى مسارين أحدهما اقتصادي يرفض فكرة حصول إيران على الطاقة السلمية النووية التي سيميزها اقتصاديا، أما المسار الآخر عسكري أمني غايته أن إيران تريد زيادة قوتها عسكريا أو لأغراض الأمن من خلال قدرة الردع الإستراتيجي.[3]

---

[1]- راشد، **مرجع سابق**، ص86.

[2]- **المرجع نفسه**، ص87.

[3]- ا لخوالدة هشام أجريد ، **مرجع سابق**.ص23.

والولايات المتحدة طرف لا يمكن تجاهله في أي إستراتيجية يمكن تبنيها في إدارة ملفها النووي وأن الأوروبيين والوكالة الدولية هما ما نراه على السطح فقط.[1]

ورغم المبالغة الشديدة في تقدير النفوذ الأمريكي فقد روجت الحكومة الإيرانية موقفا مناهضا للولايات المتحدة ترسخ في أذهان الشعب الإيراني في شتى أنحاء البلاد. ومن الإجراءات الأمريكية التي أدت إلى تفاقم من شعور الإيرانيين بعدم الأمان، الدعوة التي أطلقها "**نيوت جينج ريتش**" رئيس نواب المجلس الأمريكي السابق لتخصيص 18 مليون دولار لميزانية الاستخبارات الأمريكية لكي توجه إلى الأنشطة السرية لزعزعة استقرار الحكومة الإيرانية.

ووفقا لما اقترحه السيناتور **ألفونسد داماتو** حول تنفيذ مقاطعة اقتصادية أمريكية حالية ضد إيران وهي بالفعل مقاطعة واسعة النطاق، وكذلك الاستمرارية بتجميد الأرصدة الإيرانية في الولايات المتحدة، والوجود العسكري الأمريكي الضخم، ومواصلة واشنطن الضغط بإلحاح على حلفائها لإيقاف تعاملاتهم الاقتصادية والسياسية مع إيران، والمفهوم هو محاولة الولايات المتحدة، لمضاعفة الضغوط الدولية على إيران والتي وصلت حتى الآن إلى مستوى خطير يسبب قلقا عميقا للقيادة السياسية الإيرانية.

كما تعتبر إيران أن الضغط الأمريكي والعدوانية الأمريكية قديمان ولا علاقة لهما جوهريا بالمسألة النووية، وهنا تبرز حجة المنحدر المنزلق لتبرير عدم تقديم أي تنازلات، إذ يقول وزير الخارجية السابق علي أكبر ولايتي:" يحاولون إرهابنا فإذا استسلمنا وتراجعنا في وجه الابتزاز فهذا يعني إنهاء إيران كدولة".فإيران تتحدث بخطاب معادي فيما يتعلق بالولايات المتحدة.[2]

فسياسة استخدام القوة العسكرية التي اتبعها الرئيس بوش هي التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن تزايد نفوذ إيران في أفغانستان والعراق وفي عموم المنطقة وبالتالي فإن إيران باتت معضلة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بحكم عدة عوامل أهمها:[3]

1-ازدياد النفوذ الإيراني في تقرير الشأن العراقي مما أعاق الترتيبات الأمريكية في العراق.

---

[1]- عبد الحق بوسعيد، **مرجع سابق**.ص.100.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.101.

[3]- أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط** مرحلة ما بعد الحرب الباردة(عمان-الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص.167-171.

2- السعي لامتلاك الأسلحة النووية ورفض السماح لوكالة الطاقة الذرية بإجراء عمليات المراقبة على المنشآت النووية الإيرانية.

3-دعم حركات المقاومة الإسلامية ضد الوجود الإسرائيلي في فلسطين ولبنان مما ساهم في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

إلا أن الملف النووي أصبح مشكلة للكثير من الدول التي فرضت عقوبات اقتصادية على إيران بسبب هذا الملف، ومن بينها الولايات المتحدة التي أصبحت الأن تبدو الأكثر حماسًا للمفاوضات وللوصول إلى اتفاق ينهي العقوبات الاقتصادية على إيران، على الرغم من قرار رئيسها "باراك أوباما" بتمديد سريان نظام العقوبات الأميركية لفترة عام آخر.[1]

وهذا السلوك الأمريكي الذي لا يهتم بمكافحة نشر الأسلحة النووية دون تمييز يجازف بإعادة إطلاق السباق النووي، فالنتيجة التي من الممكن أن يستخلصها المرشحون لامتلاك السلاح النووي لا سيما بعد حرب العراق هي- إنه لتفادي الغضب الأمريكي-، من الأفضل امتلاك القدرة على الرد والأذى بدلا من احترام تعهدات بعدم امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهكذا نجد أن قضية كوريا الشمالية التي تعترف رسميا بامتلاكها السلاح النووي (والتي ترفض القبول بأي رقابة دولية)، هي الآن موضوع معالجة دبلوماسية من جانب الولايات المتحدة، بينما العراق الذي ضل ينفي امتلاكه أسلحة نووية، ووافق على التحقيق غير المشروط من تصريحاته تعرض للرد العسكري المعروف.[2]

ثانيا: سلوك إيران اتجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

لعبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدور المحوري في الأزمة النووية الإيرانية، بحكم أنها الجهة المنوط بها بالتفتيش والمكلفة بتحديد ما إذا كانت إيران قد انتهكت التزاماتها بموجب اتفاقية الضمانات النووية. وليس هناك من شك في أن دور الوكالة في الأزمة النووية الإيرانية كان الأول من نوعه، وزاد

[1]- مي الخطيب، "**الملف النووي الإيراني مالئ الدنيا وشاغل الناس وتمديد العقوبات الاقتصادية على إيران لعامٍ آخر**"، تم تصفح الموقع يوم2017/01/26أنظر الرابط:http://www.charlesayoub.com/more/33451

[2]- أحمد موسى عبد أبو يوسف،"**السلاح النووي الإسرائيلي: وظائفه الإستراتيجية و تأثيره على الصراع العربي الصهيوني**"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2003)، ص. 96.

كثيرا من فاعلية دور الوكالة في التفاعلات الدولية المرتبطة بمنع الانتشار النووي، بدرجة تفوق كثيرا دورها أثناء عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية.[1]

وبدأت الوكالة تولي اهتماما خاصا بالحالة الإيرانية منذ سبتمبر 2002، بينما كانت العلاقات بين الجانبين تقتصر قبل ذلك على عمليات التفتيش الروتينية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت النووية الإيرانية وفق نظام الضمانات المعمول به، والذي يجري تطبيقه بصورة نمطية على جميع الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي، وكان العامل الرئيسي لنقل الحالة الإيرانية من فئة الحالات الروتينية إلى فئة الحالات الخاصة يتمثل في ورود معلومات إلى الوكالة بشأن قيام إيران بإقامة منشآت خاصة بدورة الوقود النووي، وقام المدير العام للوكالة في اجتماع مجلس أمناء الوكالة في مارس 2003 بعرض تقرير خاص عن نتائج زياراته لإيران في الشهر السابق على الاجتماع، ثم جرى تكليف المدير العام من قبل مجلس الأمناء في جوان 2003 بتقديم تقرير دوري عن إيران.[2]

ويشير رصد السلوك الإيراني في الأزمة إلى أن التحولات الجوهرية في التعاون بين إيران والوكالة كانت تحدث في الفترات التي تفرض فيها مهلة نهائية أو إنذار زمني محدد على إيران للكشف عن الغموض في برنامجها النووي، باعتبار ذلك أعلى مستوى لتكثيف الضغوط على إيران مما يضطرها إلى تعزيز تعاونها مع الوكالة، حدث ذلك عقب المهلة التي وجهها مجلس أمناء الوكالة في 12 سبتمبر 2003 لإيران حتى آخر شهر أكتوبر 2003، وأيضا عقب المهلة التي حددها اجتماع مجلس أمناء الوكالة في سبتمبر 2004 لإيران حتى نوفمبر 2004 لتوضيح موقفها بشأن الغموض المحيط بمسألتي التلوث الإشعاعي وأجهزة الطرد المركزي، فالمهلة الأولى الصادرة عن اجتماع سبتمبر 2003، والتي أمهلت إيران حتى أكتوبر التالي هي التي دفعت إيران نحو إعلان موافقتها على الانضمام للبروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي، ومع أن إيران كانت قد رفضت هذه المهلة في بادئ الأمر واعتبرتها موقفا وقحا وغير مسؤول ويهدف إلى تدمير التعاون بينها وبين الوكالة، فإنها لم تكن ترفض من حيث المبدأ التوقيع على البروتوكول ولكنها كانت تطرح عددا من المخاوف، أبرزها يتعلق بالخوف مما يمكن أن يؤدي إليه التوقيع على البروتوكول من المساس بسيادة إيران على أراضيها، أو الخشية من

[1]- عاصم نايل المجالي، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي** (عمان-الاردن: دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع. 2012)،ص.137-139.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.139.

أن تستغل عمليات التفتيش المفاجئ على المنشآت النووية الإيرانية كستار للتجسس على إيران، وبالذات التجسس على برنامج الصواريخ البالستية الإيرانية. [1]

وكانت إيران تطالب أيضا بالحصول على مقابل للتوقيع على البروتوكول يتمثل في ضمان حقها في الحصول على التكنولوجيا النووية المتطورة الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإسقاط الولايات المتحدة للعقوبات المفروضة عليها،ولكن الأمر انتهى بتوقيع إيران رسميا في 18 ديسمبر 2003 على البروتوكول في مقر الوكالة في جنيف،واستمرت في جهودها لتخصيب اليورانيوم متجاهلة الوكالة الدولية وأنظمتها، مع رفض كل العروض الغربية لمساعدتها على تخصيب اليورانيوم خارج إيران.

وقال **المالكي** في بيان حكومي على هامش استقباله مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية "**يوكيا امانو**" إن (العراق يدعم جهود الوكالة بمناهضة انتشار الأسلحة النووية)، داعيا إلى العمل على إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وعدم استثناء أية دولة من هذه القاعدة لأن ذلك سيؤدي إلى انتشار السباق النووي وعدم السيطرة عليه،وأضاف المالكي أن (العراق مستعد لوضع جميع إمكاناته من أجل الوصول إلى حل سلمي يسهم باستقرار المنطقة ورخائها)، مطالبا بإيجاد حل سلمي لموضوع الملف النووي الإيراني.[2]

وقد نفى سفير إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية – محمد مهدي أخو تزاده – الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة لإيران حول الوثيقة التي سلمتها إلى الوكالة، وتتصل بإنتاج مكونات رئيسية لسلاح نووي، ورأت فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن ما حوته هذه الوثيقة يبرهن على طموحات إيران النووية، وقال السفير الإيراني : إن المعلومات التي تضمنتها هذه الوثيقة وتقع في صفحة ونصف صفحة بسيطة، فضلاً عن كونها معلومات غير متطورة، ويمكن العثور عليها في الأدبيات العامة وعلى الإنترنت، ناهيك عن كونها وثيقة غير كاملة، وأشارت مصادر إيرانية إلى أن هذه الحقيقة تعود إلى عرض تلقته من شبكة باكستانية عام 1987، ولم تبادر إلى دراسته ؛ لأنه يرتبط بالسوق السوداء وأضاف أن الإيرانيين تلقوا هذه الوثيقة دون أن يطلبوها، وأنهم لم يفعلوا بها أي شيء

[1]– المجالي، **المرجع السابق**، ص. 140.

[2]– مخيون أحمد صالح:"الوكالة الذرية نأمل حلا سلميا لملف إيران"، **جريدة الزمان**، (نوفمبر 2014)،تم التصفح يوم 2017/01/26

وجاء ذلك تعليقًا على "تقرير سري" للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أورد أن الوثيقة المذكورة تشرح كيفية تحويل "اليورانيوم" المخصب والطبيعي إلى أشكال نصف كروية .[1]

كما أفاد تقرير الوكالة أن المفتشين تمكنوا من استجواب بعض المسئولين الذين كانوا على صلة بالعالم النووي الباكستاني **عبد القدير خان**، وزودهم بمعلومات عما حدث من تعاون بين إيران وباكستان في هذا الصدد، وأشار إلى وثائق عن "معالجة معدن يورانيوم مخصب وطبيعي ومنضب، وتحويله إلى أشكال أخرى ضرورية لصنع قنبلة نووية"، ومنها وثائق أخرى تتعلق بأجهزة الطرد المركزي (p-1) المستخدمة في تخصيب اليورانيوم، وخطط لصنع مجموعة من أجهزة الطرد المركزي، بما فيها مصنع صغير يحتوي 2000 جهاز طرد، وست مجموعات من 168 جهازًا، وهي الطريقة التي يتم بها تخصيب اليورانيوم.[2]

ثالثا: سلوك إيران اتجاه كل من الإتحاد الأوروبي، روسيا والصين

بقيت العلاقات الإيرانية-الأوروبية نشطة على مختلف المستويات لاسيما التجارية، دون اللجوء إلى أسلوب "العقوبات"، مقابل زيادة حدتها من جانب الطرف الأمريكي على خلفية حرب احتلال العراق (2003م)، وخلفية الملف النووي الإيراني (ابتداء من 2002م) بينما بدأ التهديد الأوروبي بالعقوبات عام 2005/2004م، عقب انتقال السلطة في إيران من "**محمد خاتمي**" (الإصلاحيين) إلى محمود أحمدي نجاد (المحافظين) وعقب مشاورات أوروبية-أمريكية مكثفة (رحلة **بوش** إلى أوروبا) أسفرت عن صيغة الجمع بين سياستي الضغوط والمفاوضات.[3]

حيث يقول أحد الخبراء:"حتى الشروع الفعلي في صناعة سلاح نووي على وجه الاحتمال لا يجعل إيران مصدر خطر بصورة تلقائية ...لا سيما وأنها تعلم أن الرد النووي على استخدامه سيكون مدمرا ...كما أن أوروبا هي آخر ما يمكن أن تستهدفه إيران عسكريا ...أما إذا تم تبديل النظام الإيراني

[1]-مخيون، **المرجع السابق**.

[2]- **المرجع نفسه**.

[3]- شبيب نبيل وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 36،37.

بالقوة فسيظهر الخطر الأكبر من خلال ازدياد التطرف في المنطقة بمجموعها" .رغم أنه يتناقض مع معظم ما يطرحه الخبراء الأوروبيون على صعيد التعامل مع الملف النووي الإيراني.[1]

أما فيما يخص المبادرة الروسية، والتي تتلخص في السماح لإيران بإجراء عملية تحويل اليورانيوم الخام إلى غاز **(هيكسو فلورايد اليورانيوم) (UF-6) الكعكة الصفراء**- في منشأة أصفهان، فقد نصت هذه المبادرة الروسية على إجرائها في روسيا وذلك بواسطة الإيرانيين، ولكن تحت إشراف الروس الذين سيراقبون كمية ونسبة تخصيب اليورانيوم، ليتم نقلها بعد ذلك أيضًا تحت الإشراف الروسي إلى إيران ليستخدم في مفاعل **بوشهر** الذي تقوم روسيا ببنائه وتشغيله تحت إشرافها، وهو ما وافقت عليه الترويكا الأوروبية أيضًا، ففي حالة موافقة إيران على المبادرة الروسية فإنها لن تتمكن من الوصول بتخصيب اليورانيوم – لا من حيث الكمية ولا نسبة التخصيب – إلى المستوى الذي يُمَكِّنها من تصنيع رؤوس وقنابل نووية ، أما إذا ما رفضت إيران وأصرت على تخصيب اليورانيوم في أراضيها(وهو ما حدث)، فإنها بذلك تكون قد كشفت عن نواياها الحقيقية في استغلال عمليات التخصيب لإنتاج يورانيوم 235 – ذي نسبة تخصيب 90% فأعلى – يصلح للاستخدام في الأسلحة النووية.[2]

فروسيا تتخذ موقفا يميل لاحترام حق إيران في اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية، وعكس الولايات المتحدةترى روسيا أن إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن الدولي لن يكون مؤشرا مساعدا للتوصل لحل للقضية عبر الوسائل الدبلوماسية، فبرغم أنه ما زالت هناك بعض الشكوك التي تحوم حول الملف النووي الإيراني والتي تحتاج إلى زيادة التحقيقات و التأكيدات من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن جميع المشاكل يمكن أن تحل في نهاية المطاف طالما أن الجانب الإيراني يتعاون بشكل كامل وفعال وشفاف.[3]

ونظرا لجودة العلاقات الإيرانية الصينية التي تعكسها مساعدة الصين لإيران في الحصول على التكنولوجيا النووية، نجد الموقف الصيني يقف في كل مرة ضد تمرير الملف الإيراني لمجلس الأمن، و

---

[1]- شبيب نبيل:**خلفيات التعامل الأوروبي مع أزمة الملف النووي الإيراني، من الحوار إلى التورط في مقاطعة تفضي لحرب محتملة** (د.ب.ن: د.د.ن،2010)، ص.01،02.

[2]- حسام سويلم: "**قضايا شائكة وسيناريوهات عسكرية محتملة**"،موقع إلكتروني:تم تصفح الموقع يوم2.14.2017أنظر الرابط:http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=10013

[3]- **المرجع السابق**.

2- علي حسن باكير:**الملف النووي الإيراني والحرب على لبنان وأثرهما على الأمن وموازين القوى دوليا وإقليميا**، مرجع سابق، ص.04،05.

ضد فرض عقوبات عليها، حيث قال" ووهاي لونغ" المندوب الصيني الدائم لدى الأمم المتحدة في فيينا أثناء اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية "إن القضية النووية الإيرانية الآن في موقف حرج وحاسم، ويجب على كافة الأطراف أن تنظر إلى المصالح الأساسية الطويلة الأمد بنظرات بعيدة".

وأضاف أن" الوكالة الدولية ترى أيضا أن حل القضية النووية الإيرانية داخل إطارها بالوسائل الدبلوماسية ليس فيصالح استقرار المنطقة فحسب بل أنه في صالح صيانة آلية عدم الانتشار النووي".

فموقف الصين يمكن أن يقرر مصير الملف النووي برمته.

لقد تعهدت بكين بمعاقبة واشنطن، نظرًا لقيام الأخيرة ببيع أسلحة أمريكية إلى تايوان، كما حذرت أيضًا من تدهور العلاقات الصينية – الأمريكية عندما التقي الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" "**بالدلاي لاما**"، ومع ذلك، يرى مسؤولون أمريكيون وخبراء صينيون أن **بكين** لن تقف في طريق فرض العقوبات على إيران بالرغم من الخطاب الصيني الذي أصبح شديد اللهجة ومناهضًا للولايات المتحدة خلال الأيام الأخيرة.[1]

[1] عادل بن زيد الطريفي، "لماذا العقوبات المقترحة بحق طهران ضررها أكبر من نفعها؟"،**جريدة الرياض**، تم زيارة الموقع بتاريخ 2017/01/10: http://www.alriyadh.com/2010/02/10/article497243.html

المبحث الثاني: المقاربة إيران تجاه الأطراف الإقليمية/الإستراتيجية البديلة لروحاني

مما لا شك فيه أن إيران انتهجت سلوكا مختلفا اتجاه الأطراف الإقليمية متبنية بذلك إستراتيجيات متباينة حسب كل طرف، فقد عملت على تبني سيناريو التعايش لتمرير مشروعها النووي في المجتمع الدولي ولكن أهم ما يظهر هو هل إيران عمدت على تحسين علاقاتها سواء بدول الخليج العربي، أو مساندتها للقضية الفلسطينية وحزب الله اللبناني لكي تلقى مساندة عربية للموافقة على البرنامج النووي، على الرغم من كل الضغوطات التي تمارس على إيران خاصة فيما يخص ملفها النووي الذي ترى إيران أنه حقها في تطوير قدراتها العسكرية.

أولا: موقف إيران من القضية الفلسطينية وسلوكها اتجاه إسرائيل:[1]

منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات بدأت حركة الإخوان المسلمين –جناح الأرض المحتلة في غزة والضفة الغربية بالاستعداد لأداء دور أكبر في تأثيرات الجغرافيا– السياسية بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء و التي لم تصل إلى ما كانت عليه في 4جوان1967لان قطاع غزة ظل تحت الاحتلال ،لكن تأثيراته عادت تدريجيا في شكل العلاقة الفلسطينية – الإسرائيلية. فجاءت الأحداث التي أشعلت الانتفاضة الكبرى في أواخر عام 1987 والتي كان لحركة حماس الدور البارز فيها حيث أعلنت عن نفسها كحركة مقاومة إسلامية في الأرض المحتلة بعد اندلاع الانتفاضة بأيام.

و قد جاء تأسيسها تعبيرا عن مرحلة جديدة من العمل النضالي الفلسطيني ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، ثم قامت حركة حماس بالعديد من العمليات العسكرية عن طريق جناحها العسكري المسمى "**كتائب عز الدين القسام** "التي أثارت جدلا دوليا واسعا انعكس على الداخل الفلسطيني بعد أن أصبح للحركة دورا أساسيا في الانتفاضة الثانية –الأقصى التي بدأت شرارتها الأولى في ديسمبر 2000 ، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية و لاعتباراتها الداعمة لإسرائيل من وضع حركة المقاومة الإسلامية –حماس– على قائمتها للإرهاب معتبرة بان نشاطها داخل فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي أعمالا إرهابية ،ومن ثم أعطت بهذه القائمة الضوء الأخضر للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للتخلص منها بوسائلها الخاصة التي منها الاغتيال و التصفية الجسدية المباشرة لقادة الحركة و كوادرها، إلا أن ذلك لم يمنع الحركة من أداء دورها الذي تنشط خلاله فراحت قياداتها السياسية تتوزع ما بين فلسطين و

[1]– أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي:**المرجع السابق**، ص. 216.

الخارج ،و بدأت تحضي بدعم و تأييد عدد من دول العالم تأتي إيران في مقدمة تلك الدول الداعمة لها.[1]

ثم جاء انتقال حركة حماس إلى موقع ممارسة السلطة و الحكم بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية أواخر 2006 ،مما زاد من مساحات التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية و عدد من الدول الأوروبية التي لها اهتمامات مباشرة في الساحة الفلسطينية و للعلاقة الصراع بين الفلسطينيين و إسرائيل، فصاغت توجهات خارجية كان الدور البارز فيها لكل من بريطانيا و فرنسا و ألمانيا في الرؤية المشتركة إلى حماس بوصفها حركة معادية ينبغي حصارها بهدف تهميشها بعد تعذر إجبارها على تغيير منهجها في الخطاب السياسي و ممارساتها العملية في رفض الاحتلال الإسرائيلي(خاصة الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني والمفاوضات).

ترافق مع هذا حدوث أزمات مضافة مع كل من مصر و الأردن و التي جاءت على خلفية "خلية حماس" التي اتهمتها السلطات الأردنية بمحاولة إدخال أسلحة داخل حدود المملكة و تعريض أمنها للخطر ، و اتهام وزارة الداخلية المصرية لأربعة فلسطينيين بينهم شقيقان من حركة حماس بالتورط في تفجيرات "دهب " في سيناء في 4 أفريل 2006، وما أن تفجرت حرب جويلية 2006 بين إسرائيل و حزب الله تصاعدت الضغوط على حركة حماس من الجانبين الأمريكي و الأوروبي باعتبارها أحد العناصر الفاعلة في المحور" الإيراني –السوري "معسكر المتشددين كما يصفه الغرب " لتأخذ شكلا الصراع الواضح.

كما كثف الأمريكيون و الأوروبيون الضغوط على حماس و حكومتها من خلال إيقاف برامج المساعدات الاقتصادية و المالية المقدمة للفلسطينيين مع توظيف أدوات الضغط العسكري و الحصار السياسي الداخلي و الدبلوماسي و الإقليمي و الدولي بهدف إجبار حماس على الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف و القبول غير المشروط باتفاقيات السلام المبرمة بين السلطة الفلسطينية و الحكومة الإسرائيلية، ومع استمرار مقاطعة حكومة حماس السياسية و الاقتصادية. كان طبيعيا أن تعمل على إيجاد منافذ لفك عزلتها و تلبية حاجاتها، فكان التوجه نحو الجمهورية الإسلامية الإيرانية طالبة الدعم المادي لتخفيف وطأة الحصار الاقتصادي عليها، ومع تنامي النفوذ الإقليمي الإيراني و بروز أحاديث لبعض الزعماء العرب عن المخاطر المحتلة من "**الهلال الشيعي؟**" و تصاعد حدة الخطاب بين واشنطن و طهران على خلفية البرنامج النووي الإيراني ، بدت المنطقة و كأنها قد انقسمت بين محورين :محور

[1]– أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي:**المرجع السابق**، ص 217.

المتشددين و محور المعتدلين –حسب التسمية الأمريكية –فكان الاستقطاب السياسي على أشده لترتيب الوضع الإقليمي في المنطقة فأصبحت حماس محسوبة على المحور الإيراني السوري.[1]

"يتعين إزالة هذا النظام الذي يحتل القدس من صفحات التاريخ". بهذه الكلمات التي قيلت في أكتوبر 2005، رفع أحمدي نجاد، حدة المنافسة بين إيران وإسرائيل، التي كانت تغلي على نار هادئة منذ أكثر من 15 عاما، وهو الشيء الذي أكد عليه مرشد الثورة الإيرانية خلال حرب غزة 2014 عندما دعا إلى ضرورة العمل على تسليح الضفة الغربية وقد قوبل ذلك بالترحاب الشديد من الفصائل الفلسطينية المسلحة خاصة كتائب عز الدين القسام خلال الاستعراض العسكري بعد حرب غزة واعتراف المتحدث الرسمي لها قائلا:جمهورية إيران الإسلامية أمدتنا بالصواريخ التي دكت المحتل في صولات وجولات مضت.ودعمتنا بالصواريخ النوعية المضادة للدبابات التي حطمت أسطورة الميركافا؟.[2]

غالبا ما كان يجري تفادي بحث التوترات الإسرائيلية الإيرانية، التي تعامل دائما على أنها صراع هامشي من قبل صناع القرار في واشنطن، والذين ركزوا على النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، بقيامهم بذلك فقد فشلوا في الاعتراف بأن التنافس الجيو–سياسي بين إسرائيل وإيران هو الصراع الأساسي –منذ انتهاء الحرب الباردة– الذي رسم سياق كافة المسائل الأخرى تقريبا في المنطقة. باستعارة أحمدي نجاد خطاب آية الله الخميني المعادي لإسرائيل، ضمن أن يكون إدراك هذه الحقيقة عاجلا أم آجلا.

ثانيا: علاقة إيران بحزب الله اللبناني:[3]

تبقى إيران إضافة إلى سوريا الدولة الأكثر نشاطا في رعاية المقاومة. وقد اشتركت وحدات من حرسها الثوري الإسلامي ووزارة الاستخبارات والأمن بصورة مباشرة في تخطيط ودعم عملياتها واستمرتا في احتضان جماعات متعددة، خصوصا جماعات فلسطينية لديها كوادر قيادية في سوريا وحزب الله اللبناني سعيا لتحقيق أهدافها، واحتفظت إيران بدور بارز في التشجيع على كل نشاط ضد إسرائيل كلاميا وعمليا وماليا، وقد أشاد المرشد الأعلى "**خامنئي**" والرئيس السابق "**محمودأحمدي نجاد**" بالعمليات الفلسطينية، وزودت إيران حزب الله اللبناني والجماعات الفلسطينية خصوصا (حماس، والجهاد الإسلامي، وكتائب شهداء الأقصى، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة) بتمويل وتدريب وأسلحة على نطاق مكثف.

---

[1]– **مرجع نفسه**، ص 218.

[2]–**جريدة الأخبار اللبنانية**:14 سبتمبر 2014.العدد 2470.ص11.

[3]– **جريدة الأخبار اللبنانية**:14 سبتمبر 2014.العدد 2470.ص12.

ولم يعد من الممكن معاملة لبنان كقضية هامشية، فقد قامت إيران وسوريا إلي حد كبير بإعادة تسليح حزب الله في لبنان منذ حرب2006، كما أن جهود توسيع وتعزيز قوة **اليونيفيل** التابعة للأمم المتحدة من أجل خلق منطقة عازلة أقوى جنوب نهر **الليطاني** في أعقاب وقف إطلاق النار، لم تمنع حزب الله من فرض تهديد على حدود إسرائيل الشمالية عام 2007، وتعتقد مصادر في الحكومة الإسرائيلية أن حزب الله أيضا قد أعاد مستوى تسليحه إلي مستويات ما قبل حرب لبنان عام2006 بمساعدة سوريا وإيران.[1]

وذكرت بعض المصادر أن حزب الله حصل على نظم أسلحة منها مئات من صواريخ "زلزال" والفجر يصل مداها إلي 250 كيلومتر، وزاد بأكثر من ثلاثة أضعاف مخزونه من وصواريخ سي-802 ايه سي إس إم. وذكرت مجلة جينز فيبوليو2007 أن أمين عام حزب الله "حسن نصر الله "زعم أن حزب الله قد حافظ على مستوى مخزون بعد الحرب يصل إلي نحو20 ألف صاروخ معظمها صواريخ ومقذوفات وفرتها إيران وسوريا إضافة إلى تصريحه لقناة الميادين في مطلع 15-01-2015 بأن إيران زودت الحزب بصواريخ فاتح110في حرب 2006.[2]

فما يمكن قوله أن علاقة إيران بحزب الله وثيقة، كونه مدعوم منها بالمال والسلاح وحتى السياسة والدبلوماسية، وكذلك الدعم السوري اللوجستي وإمكانية نقل السلاح والصواريخ والعتاد الحربي إلى جانب الدعم الدبلوماسي أيضا وتقديم الدعم المخابراتي إلى حد ما. ولدى حزب الله القدرة على التدريب وجلب السلاح وفي هذا المجال تتولى إيران هذه المسألة من عدة نواح، فالتدريبات الخفيفة تتم في لبنان لكن سائر أنواع التدريب العالية الرتبة ورماية الصواريخ تتم في إيران.[3]

فقد أصبح حزب الله قوة إستراتيجية قادرة من الناحية العسكرية والسياسية على تغيير وجه المنطقة، وحتى تغيير وجه العالم. فالقدرات المتاحة له والأموال المتوافرة، إضافة إلى العقول التي تعمل لدى الحزب هذا الأمر يبدو كنزهة، لكنها نزهة مليئة بالتضحيات والعرق والدم.[4]

ورغم كونه اعترف بالصعوبات التي تواجهها إيران على جميع الأصعدة. إلا أن الأمين العام لحزب الله اعتبر أن أهم ميزة وورقة هي **(استقلالية الموقف الإيراني)** وهو ما لا يستطيع العالم الغربي

---

[1]- **المرجع نفسه.**

[2]- حامد محمود السيد:**إيران والولايات المتحدة: قضايا هامة من منظور أمريكي** (د.ب.ن: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، د.س.ن)، ص ص.08-10.

[3]- هادي زعرور :**توازن الرعب** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، ص.144.

[4]- **المرجع السابق**، ص.147.

تحمله .إضافة لجزمه بعدم تأثير أي ملف سياسي أو أمني شرق أوسطي على الملف النووي الإيراني؟مؤكدا أن الجانب الإيراني لن يضع أي ملف على طاولة المفاوضات إلا الملف النووي.لأنه لو فعل ذلك ففي مقابل حصوله على حقه الطبيعي يجب أن يقدم تنازلات على حساب حلفائه في المنطقة وهو ليس مضطرا لذلك؟ جازما أنه لن يناقش في المفاوضات إلا الملف النووي.وأن كل الذين يخططون لإركاع إيران بافتعال الأزمات من دول إقليمية ودولية ستنهار كل مخططاتهم وستبقى إيران صامدة؟.[1]

ثالثا: سلوك إيران اتجاه دول الخليج العربية:[2]

تميزت السياسات الأمنية والخارجية لإيران فيما يتعلق بمنطقة الخليج بثوابت معينة، أو بالأحرى مناطق ذات اهتمام وتوتر مستمرين، وتتمحور أولى تلك السمات حول المكانة العسكرية والدبلوماسية الكبيرة التي تحتلها إيران في منطقة الخليج ذاته، وهناك العامل السعودي–أي وضع المملكة السعودية ومساعيها في المنطقة–الذي ترى طهران أن لها نفس القدر من التأثير على دبلوماسيتها الإقليمية.

وفي الوقت ذاته، تتحدد السياسة الأمنية الإقليمية لإيران بشكل كبير وفق الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة وموقفها في ما تعتبره إيران أنه منطقة نفوذها الشرعية .وامتدادًا لذلك، ترى طهران أن المسائل المتعلقة بالمواقف والنوايا السعودية على المستوى الدبلوماسي وتلك الأمريكية على المستوى العسكري تؤثر بشكل مباشر على طبيعة واتجاه العلاقات الإيرانية مع العراق وأفغانستان، لا يمكن بالتالي بحث مستقبل العلاقات الإيرانية مع جيرانها في منطقة الخليج دون أخذ علاقتها مع الولايات المتحدة كذلك في الاعتبار.

إن من أهم أهداف دول الخليج هو أمن منطقتها ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا من خلال الاتفاق والمشاركة الجماعية لثلاث مجموعات من الأطراف السياسية، وهي: الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والعراق، وسوف يظل أمن الخليج لغزًا محيرًا لدول الشرق الأوسط، إن لم يكن ثمة تعاون صريحاً واتفاق ضمني بين الأطراف الثلاثة المذكورة. خاصة ما يتعلق بالموقف الخليجي الرافض للسياسة الإيرانية تجاه موضوع الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى).[3]

---

[1]– غسان بن جدو: **برنامج خط النار** .قناة الميادين 2015/01/15.مقابلة مع الأمين العام لحزب الله "السيد حسن نصر الله".على الساعة، 19:00.

[2]– مهران كامروا وآخرون: **علاقات الخليج الدولية**، (الدوحة:مركز الدراسات الدولية والإقليمية،2010)، ص.14.

[3]– جرين جيرلد: **أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1998)، ص.14.

فهناك عدة عوامل دفعت باتجاه التقارب وتطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية و تبقى قضية الجزر الإماراتية العقبة الرئيسية في إعاقة هذا التقارب، حيث توجد مسببات تدعو إلى الاختلاف والتباعد في حين توجد مسببات تدعوا إلى التقارب و الائتلاف، مع أن عملية التقارب على وجه العموم كانت تتم بمبادرة إيرانية. ولكن العلاقات بدأت تتدهور مع وصول "أحمدي نجاد" وإعلان بدء برنامج الطاقة النووية، هو الذي يقلق الرياض من تصرفات ذلك الرئيس.[1]

وقد تأثر الموقف الخليجي من الموقف القطري في قمة التعاون الخليجي في الدوحة، وكان ذلك نتيجة لعامل مهم وهو: تقرير الاستخبارات الأمريكية الذي صدر خلال قمة مجلس التعاون الخليجي 2007 والذي يفيد بأن إيران علقت برنامج التسلح النووي، التقرير الذي أحبط خيار الهجوم العسكري الأمريكي على إيران، كان ينظر إليه على أنه نصر إيراني، سمح بأن تأخذ الأخيرة خطوات سياسية متحررة إزاء دول الخليج. فقد قدم أحمدي نجاد في قمة مجلس التعاون برنامجا مؤلفا من 12 نقطة للتعاون الإيراني–الخليجي في المجالين الاقتصادي والعسكري، وبالرغم من أن دول الخليج أبدت رد فعل فاتر إزاء مقترحات نجاد في القمة، وبالرغم من أنهم قالوا بأن كلمة نجاد لم تبدد مخاوفهم من الطموحات الإيرانية في المنطقة، إلا أنه نجح في تحقيق هدفه في القمة، فقد تحدث كثير من المسؤولين عن تقوية العلاقات مع إيران.[2]

والتطور الأهم فيما يخص التداعيات التي ترتبت وما يمكن أن تترتب مستقبلا على الزيارة المفاجئة وغير المسبوقة التي قام بها **أحمدي نجاد** لجزيرة أبو موسى في 11أفريل وإعلان إيران عن نيتها تشكيل محافظة "خليج فارس" التي ستضم إلى جانب جزر (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى) عدد من الجزر الإيرانية في الخليج العربي بهدف الاستفادة من الموقع الإستراتيجي الهام لهذه الجزر، وقيام البحرية الإيرانية بنشر منظومة صاروخية دفاعية وهجومية على الجزر الإماراتية الثلاث وهو الأمر الذي أثار حفيظة دول مجلس التعاون التي أعلنت بدورها عن القيام بأكبر مناورات عسكرية تنفذها قوات درع الجزيرة منذ تأسيسها عام1982 أطلقت عليها اسم "الوفاء للجزر"في إشارة إلى الجزر الثلاث.[3]

---

[1]– عبد الله فالح المطيري:"**أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**"،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،2011)،ص ،34.

[2]– **المرجع السابق،ص41**

[3]– العكلة وسام الدين :**المقاتلة الشبح "F22" في حضرة الصراع الإيراني–الخليجي–الغربي** (د.ب.ن، د.د.ن، د.س.ن)، ص.02.

ويبدو أن إيران على قناعة تامة بأن المكاسب التي ستحققها من جراء امتلاكها للتكنولوجيا النووية تفوق كل العروض التي يستطيع أن قدمها الغرب لها إذا هي تخلت عن برنامجها النووي، لذلك فإن امتلاكها لهذه التكنولوجيا وهي الدولة التي تطل على الخليج العربي سيجعلها قادرة على التحكم بإمدادات النفط العالمية التي تأتي من الخليج العربي وسيؤكد من وجودها وتفوقها كقوة عسكرية إقليمية كبرى.[1]

[1]- وسام الدين العكلة: "**قراءة في البرنامج النووي الإيراني**"، جريدة الزمان الدولية، ع.4214(2012)، ص.4.

المبحث الثالث: تمثلات الملف النووي الإيراني بعد الاتفاق الأولي نوفمبر 2014

أثمر انتخاب رئيس إصلاحي هو **حسن روحاني** ودعوات أوباما للحوار مع طهران إجراء مفاوضات سرية في مسقط؟سلطنة عمان، أدت إلى إعلان تاريخي عن تفاهم أولي شكل صدمة ومفاجأة للكثيرين حول البرنامج النووي الإيراني في 24 -11-2013؟.

وكان من المفترض أن يؤدي الإعلان إلى توقيع تفاهم شامل ونهائي حول هذا البرنامج. وقد طرح إعلان هذا التفاهم العديد من التساؤلات حول تداعيات هذا الأخير وكذا انعكاس التقارب الإيراني الأمريكي المحتمل على القضيتين الآتيتين.[1]

1-الاعتراف الأمريكي بالدور الإيراني في الإقليم وانعكاس هذا لاعتراف على حلفاء واشنطن.خاصة إسرائيل والمملكة السعودية.

2-مواقف وسياسات حلفاء إيران وتحديدا روسيا والصين تجاه هذا الانفتاح.

تم التوصل إلى اتفاق أوّلي بين مجموعة 5+1وإيران حول الملف النووي، ونشر البيت الأبيض ورقة "معايير خطة العمل المشتركة الشاملة" (JCPOA) بخصوص البرنامج النووي الإيراني، التي ترسم إطار الاتفاق النووي بين واشنطن وطهران بانتظار وضع التفاصيل النهاية والتوقيع على الاتفاق النهائي الشامل.[2]

إن تقييم هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه يختلف باختلاف الجهة التي تنظر إليه، فحتى أولئك الذين ينظرون إليه بإيجابية يختلفون في أسباب ودوافع هذه الرؤية الإيجابية، وكذلك الأمر بالنسبة للذين ينظرون بسلبيّة تختلف دوافعهم وأسبابهم في النظر إليه بهذا الشكل،إضافة إلى أنه ليس اتفاقاً نهائياً لذلك لا يجب أن نستعجل أيضاً ونحسم الأمر، إذ إنّ هناك الكثير من التفاصيل الغائبة أو المغيّبة عمداً على الاتفاق الإطاري الحالي، وحتى لو افترضنا أنّه قد تمّ التوصل إلى اتفاق نهائي في شهر حزيران، يجب أن نرى كيف سيكون التطبيق وهل سينجح أم لا؟ وهذه مرحلة أخرى مختلفة تماماً.

وبالنسبة للبعض، تكمن أكبر قيمة للاتفاق في احتمال إنهاءه لثلاث عقود ونصف من عداء إيران للغرب والمؤسسات الدولية، وفي كونه فرصة لجر إيران في تجاه محاولة تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. وهذا ما يشدد عليه الكثير من المحللين وعلى رأسهم هنري كيسنجر .والذي قال : باعتبار أن كلًا منا خدم في المناصب الحكومية خلال فترة المواءمة الإستراتيجية الأميركية الإيرانية، وشهد فوائد هذه المواءمة على كلا الدولتين وكذلك الشرق الأوسط، فإننا نرحب كثيرا بمثل هذه النتيجة.

---

[1]- علي حسين باكير :**المعلن وغير المعلن في الصفقة النووية الأمريكية – الإيرانية**،- 09:48
http://arabi21.com/story

[2]-**المرجع نفسه.**

وإيران هي دولة وطنية هامة لديها ثقافة تاريخية عريقة وهوية وطنية، وشابة نسبيًا وسكان متعلمون وستكون عودة ظهورها كشريك حدثا يعول عليه.[1]

أهمية الاتفاق النووي وما سيفرزه من تفاهمات تساعد على حل القضايا الإقليمية والدولية لأنه يقلل في الأساس من الدور الأجنبي في قضايا المنطقة من ناحية .وتوازن المصالح والتحاور الإقليمي من ناحية أخرى[2].

إضافة إلى هذا فان الاتفاق النووي المأمول قد يخرج عدة تساؤلات وتكهنات حول علاقات إيران بدول المنطقة والدول الكبرى .وهو ما سنحاول طرحه في هذا المبحث.

أولا-تأثيرات الاتفاق النووي على المنطقة العربي:

بطبيعة الحال فان الموقف الخليجي هو الذي يمثل الطرف الأول المعني بمخرجات تلك المفاوضات وهو الشيء الذي يطرح تساؤلا أساسيا وهو التالي ما هي السياسيات الخليجية تجاه التحولات الراهنة والمستقبلية للسياسة الإيرانية؟.

من المتوقع أن تتعامل دول الخليج مع إيران المستقبلية على النحو التالي

-استمرار السعودية والإمارات إتباع سياسات أحادية الجانب من شأنها في بعض الحالات أن تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

-تنويع التحالفات لها كالاتجاه مثلا نحو إقامة علاقات أوسع مع فرنسا كوسيلة لموازنة العلاقات الإيرانية الأمريكية

وعلى هذا الأساس فان الخيارات والبدائل المطروحة أمام الدول الخليجية -خاصة السعودية-والتي أدركت أن نص الاتفاق (نوفمبر 2014) يعد دليلا على تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية كضامن رئيسي للأمن في المنطقة تتمثل في ما يلي :[4]

-الدبلوماسية:حيث أن اتفاق جنيف يحظر على إيران تخصيب اليورانيوم فوق 5%كما يوقف عمل إيران على الماء الثقيل في (مفاعل أراك) .ولكن ربما لا ينهي هذا الاتفاق مخاوف المملكة ودول الخليج

---

[1]- .هنري كيسنجر: **صفقة إيران وعواقبها،مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية**. تم تصفح الموقع في15/2017/1/

[2]-**صحيفة كيهان الإيرانية**: 2013/12/9.ص09.

[3]- -المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.**الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإستراتيجية**.حلقة نقاش 3-12-2013.تم تصفح الموقع في 15-04-21-2017- على الساعة 20:30.**http://www.ncmes.org**

[4]- د-أشرف محمد كشك، "استعادة التوازن.المفاوضات النووية وإمكانية تحقيق انفراج عربي إيراني"،.**ملحق مجلة السياسة الدولية** .عدد جانفي2015 ص26.

الأخرى لأن الاتفاق ليس دائما ولأنه لا يوجد إجماع على ما نص عليه، كما أن الاتفاق لا يقضي على إمكانية سعي إيران لامتلاك حقها الكامل في التكنولوجيا النووية.

-الردع:إذا تم التوصل لاتفاق شامل تبقى فيه إيران تنضب اليورانيوم عند أقل مستوى فمن المرجح أن تطالب المملكة السعودية بالاتفاق ذاته ،أما في حال إخفاق الغرب في منع إيران من امتلاك القدرات النووية المطلوبة أو إلزامها بإبقاء تخصيب اليورانيوم أقل من مستوى5%فالمملكة سوف تتجه نحو إقامة نظام رادع لموازنة القوة الإيرانية بشكل مستقل عن الولايات المتحدة.وستعمل على بدء برنامجها النووي ولن ينقصها عندئذ إلا الإرادة السياسية التي سيعزز منها قبول المجتمع الدولي لإيران كقوة نووية.

-التعايش مع إيران قوة نووية:فبسبب المخاطر الدبلوماسية والاقتصادية ربما تتبع دول الخليج وعلى رأسها السعودية (النموذج الكوري الجنوبي)، ومضمونه تطوير الأسلحة التقليدية مع وجود برنامج نووي سلمي والتطوير الاقتصادي والحفاظ على روابط مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأخرى، ويتعين على هذه الأخيرة دعم ذلك في مقابل الحد من الدعم الاقتصادي لإيران في الوقت ذاته.

-تغلغل المملكة ودول الخليج في الامتدادات الاقتصادية الإيرانية:وذلك لتعقيد الوفاق المتوقع بين إيران ودول مجموعة 5+1 عن طريق انخراط الخليج في منافسة استراتيجيه مع إيران في (لبنان-سوريا-العراق) .

ثانيا-تأثير الاتفاق على (روسيا والصين):[1]

أ-العلاقات الروسية الإيرانية:العلاقات الروسية الإيرانية تطورت بعد التسعينات على المستوى -التجاري والنفطي والاقتصادي-وشارك الخبراء الروس في كثير من المشاريع ذات الطابع النووي العسكري في إيران ،وأسهمت روسيا في بناء المفاعلات النووية الإيرانية ووقعت حكومة-روحاني- على عقد بقيمة 20 مليار دولار لاستغلال النفط والغاز بين البلدين.

وخلافا لكثير من التوقعات لم تنزعج روسيا من الاتفاق الأولي حول البرنامج النووي الإيراني ومن المواقف والتصريحات والجهود الروسية أثناء التفاوض يتضح أنها على العكس ترغب في التوصل لاتفاق نهائي بين الطرفين ،وقد سارع وزير خارجية روسيا (لافروف) عقب الاتفاق الأولي إلى القول بأن(هذا الاتفاق يلغي حاجة الحلف الأطلسي لمشاريع الصواريخ الباليستية في أوروبا وأن المنطق الذي تذرعت به أوروبا وأمريكا لإقامة تلك الدرع الصاروخية لمواجهة تحدي الصواريخ الإيرانية قد زال بعد الاتفاق).[2]

وعلى هذا يرجح أن تصبح روسيا أكثر قدرة على التعامل مع إيران من دون قيود العقوبات المالية والتجارية الدولية إذا حصل التفاهم الغربي مع إيران .وقد تم الإعلان عن مشروع بناء روسيا

[1] -أبو شعر فرح الزمان: "**العلاقات الروسية الإيرانية .شراكة حذرة تميز حلف الضرورة**".مركز الجزيرة للدراسات7-10-20130.ص07.

[2] -**الحياة اللندنية:** 29-11-2013.ص17.

لمفاعلين نوويين جديدين قبل انتهاء المفاوضات 22-11-2014.ويعتقد بعض المحللين الإيرانيين أن رفع العقوبات عن بلادهم والاعتراف بشرعية برنامجها النووي سيسمحان لإيران بالاستفادة من كل عائدات النفط للاستثمار في مجال الطاقة النووية، وستحقق مع روسيا تقدما تجاريا هائلا في هذا المجال خاصة وأن الشريك الروسي يقدم أفضل العروض على هذا الصعيد.[1]

أي أن روسيا لن تتضرر من وقع العقوبات التي قد يعقبها انفتاح أمريكي -إيراني كما لا يتوقع أن تتخلى إيران بدورها عن تعاونها العسكري مع روسيا وهي الشريك الثالث لها بعد الصين والهند في هذا المجال، وقد بلغت أرباح روسيا من التعاون العسكري مع إيران نحو 11الى13 مليار دولار حتى عام 2012.

ومن المرجح أن يستمر هذا التعاون ولن تتراجع عنه إيران حتى ولو حصل الانفتاح الغربي على إيران وذلك راجع لسببين:[2]

الأول: أن الغرب نفسه لن يقدم لإيران كل ما تحتاج إليه من ترسانة عسكرية.

الثاني: أن إيران نفسها لا تثق بالغرب .ولا يمكن أن تربط مستقبل قدراتها العسكرية به.

ب-العلاقات الصينية الإيرانية: الصين ينطبق عليها ما ينطبق على روسيا لجهة المصالح المشتركة لمواجهة الهيمنة الأمريكية ورفض الأحادية والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب.

وفي تشابك المصالح التجارية والعسكرية والنفطية، فالصين أيضا شريك تجاري ونفطي مهم لإيران وهي تعد من أهم مستوردي النفط من هذه الأخيرة بعدما بات أمن الطاقة من أهم مرتكزات الأمن القومي الذي يضمن دوران عجلة الاقتصاد الصيني، لذا لا يمكن للصين أن تتخلى عن النفط الإيراني وتضع كل بيضها في سلة الدول الخليجية لأنها تدرك أن هذه الأخيرة في حال الضرورة ستكون أكثر استجابة للمطالب الأمريكية.[3]

فقد كانت العلاقة الصينية الإيرانية منذ الثورة الإسلامية1979 أكثر استقرارا من العلاقة مع روسيا باتخاذ إيران سياسة الحياد بين المعسكرين واتجهت نحو الصين للحصول على الدعم والخبرات والتزود بالسلاح وأدت سياسة العقوبات الغربية إلى مزيد من التوجه الإيراني لتقوية العلاقات مع الصين، حيث زودت هذه الأخيرة إيران بالصواريخ -الباليستية- و-صواريخ كروز-.إضافة إلى الصناعات الأخرى مثل ما يقارب من 100 مشروع لبناء السكك الحديدية والأنفاق في جميع أنحاء إيران وأصبحت أيضا أهم شريك أجنتي لإيران في التنقيب عن النفط واستخراجه.

---

[1]- أبو شعر فرح الزمان: **المرجع السابق**، ص09.

[2]- شحرور عزت :**الصين والشرق الأوسط.ملامح مقاربة جديدة**.مركز الجزيرة 11 -06-2012.ص،19.

[3]-شحرور عزت :**المرجع السابق**.ص،22

إضافة إلى كل هذا فان الإستراتيجية الأمريكية الجديدة القاضية بالتحول نحو (آسيا والمحيط الهندي)أثارت قلق الصين وهواجسها وقلب حساباتها.فمن أهداف هذه الإستراتيجية دعم الحلفاء والشركاء ومنع إيران من الحصول على القدرات النووية ومواجهة قوة الصين الناهضة.[1]

على هذا الأساس كان لزاما وطبيعيا أن تتعاون الصين وإيران لمواجهة هذه التوجهات الإستراتيجية الأمريكية والتي تجعلها في خندق واحد من الاستهداف وتعتقد الصين أن توسيع تعاونها مع روسيا وإيران يمكن إن يحفظ الحد الأدنى من التوازن لإحباط المساعي الأمريكية.

[1]- أبو شعر فرح الزمان:**المرجع السابق** ،ص،15.

خلاصة الفصل:

في الأخير يمكن القول أنه وعلى الرغم من الخلافات القائمة على مستويات التحليل والتي كانت في أغلب الأحيان تهون من القدرة الإيرانية على فرض شروطها أو الثبات على مبادئها في كل جولات الحوار المتعلقة ببرنامجها النووي استنادا إلى عدة متغيرات إقليمية ودولية، فقد حافظت إيران على ديمومة برنامجها وحققت اعترافا دوليّا -على الأقل مبدئيا- بامتلاكها التقنية اللازمة في المجال النووي،وحصلت على إقرار من المجتمع الدولي بحقها في امتلاك التقنية النووية السلمية وهو ما يشكِّل مصدر دخل كبير لإيران، إضافة إلى حصولها على تعهد بإلغاء العقوبات الاقتصادية وهو ما سيترك تأثيرات إيجابية على الاقتصاد والمجتمع الإيراني .

ولا يقل أهمية عن ذلك كله هو"تغيير السلوك السياسي الأميركي" تجاه إيران وإبطال الخيار العسكري ضد الجمهورية الإسلامية- على الأقل إلى حد كتابة هذه الأسطر-.وأيا ما يكن مستقبل الخلاف حول نجاعة هذا الاتفاق المبدئي إلا أن القوى المؤثرة في الساحة السياسية الإيرانية يجمعها "الرغبة في إنجاح الاتفاق".

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر الملف الإيراني من بين الملفات التي أخذت حيزا كبيرا في المجتمع الدولي ، فالخيار النووي يعتبر عاملا يجمع الإيرانيين المحافظين منهم والإصلاحيين باعتباره خيار استراتيجي، ورمزا من رموز التفوق والسيادة الإيرانية، لذلك فمن الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية تجنيد المعارضة داخل إيران أو خارجها للانقلاب على النظام .

وهذا الملف يشكل مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية ولكافة دول المنطقة خاصة إسرائيل ودول الخليج في ظل العداء بين النظام الإسلامي في إيران ، وإسرائيل، والعلاقات المتوترة للدول الخليج مع إيران خاصة السعودية التي تنافسها على زعامة العلم الإسلامي ، وكذا الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر منطقة حيوية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية(اقتصاديا، وسياسيا، واستراتيجيا) باعتبارها مصدرا لأهم تمويلاتها النفطية، واستثمارات شركاتها ، ومركزا لأهم حلفائها (إسرائيل، ودول الخليج، وتركيا) ومقرا لقواعد عسكرية مهمة .

استمر الضغط الأمريكي، والغربي منذ الثورة الإسلامية، والأزمات المتتالية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وسعي هذه الأخيرة إلى تطبيق مبدأ الاحتواء المزدوج مع مضاعفة عدد القواعد العسكرية في المنطقة، وغزو العراق، وتصنيف إيران ضمن محور دول الشر، وقيادة المجتمع الدولي إلى مؤامرات تهدف إلى عزل إيران خارجيا، كل هذا اقنع الإيرانيين بان التهديد العسكري الأمريكي لبلادهم غير بعيد، ولا بد من الاستعداد لذلك ، كذلك لوجود إيران في محيط ننوي ، فهي محاطة بقوى ننويه من جهات ثلاث : روسيا، وأوكرانيا، وكازاخستان، وروسيا البيضاء من الشمال، والهند وباكستان من الشرق، وإسرائيل من الغرب.

فهذا الملف يمثل تحديا جديدا لنفوذ ومصالح للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بعد زوال العراق ، وفي الوقت الذي يزال الوضع لامني في العراق يقلق الإدارة الأمريكية، ولان نجاح البرنامج النووي الإيراني سيقلب موازين القوى، حيث لن تبقى إسرائيل القوة النووية الوحيدة في المنطقة ، وهذا ما لا تريده الولايات المتحدة الأمريكية، ولا ننسى أيضا اختلاف المواقف المختلفة للمجتمع الدولي من البرنامج النووي الإيراني، بين التصلب الأمريكي والمساندة النسبية الروسية الصينية بحق إيران اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية.

الخاتمة

إضافة إلى ارتباط لبنان ارتباط وثيق بالتطورات في إيران وفلسطين، من حيث أن حزب الله اللبناني محسوب على إيران في المنهج والأهداف، فالحرب على لبنان تدخل في إطار التمهيد لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير وإيقاف المد الإيراني في المنطقة، وتضييق الحصار على سوريا وحركة حماس الفلسطينية.

وبغض النظر عن نجاح مفاوضات الملف النووي أو فشلها أو ما ستسفر عنه من نتائج فان الموقف الإيراني سيستمر في اتخاذ سياسة المرونة الشجاعة التي اقرها "خمنائي" أو ما أطلق عليها بـ:" مرونة الملاكم" مؤكدا العقلانية الإيرانية في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية ، ومركزا على أن إيران بما لديها من مقدرات إنما تسعى لتكون عنصرا فعالا في خدمة الأمن والسلم الدوليين، وأكثر حرصا على امن واستقرار المنطقة من الدول صاحبة المصالح فيها، وأنها انتهجت سياسة الحوار مع المجتمع الدولي بحقوقها التي أكدتها المواثيق الأممية، وهي على عهدها بالعمل على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، ويرى النظام الإيراني أن هذا الموقف مرض للساحة الداخلية ، وأساس جيد للتعامل مع دول المنطقة والعالم.

قائمة المراجع

❖ **أولا الكتب :**

أ- **باللغة العربية**

01- أمـل حمـادة:**الخبـرة الايرانيـة .الانتقـال مـن الثـورة الـى الدولـة**.الشـبكة العربيـة للأبحـاث والنشر .بيروت.لبنان.ط.1.2008.

02- أمين المشاقبة: سعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط{ مرحلة ما بعد الحرب الباردة}**(عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، **2012**).

03- حامد محمود السيد: **إيران والولايات المتحدة: قضايا هامة من منظور أمريكي** (د.ب.ن: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، د.س.ن).

04- شبيب نبيل :**خلفيات التعامل الأوروبي مع أزمة الملف النووي الإيراني، من الحوار إلى التورط في مقاطعة تفضي لحرب محتملة** (د.ب.ن: د.د.ن،**2010**).

05- شبيب نبيل وآخرون: **مآل العقوبات على إيران ومواقف الدول المؤثرة والمحيطة** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، **2010**).

06- عاصم نايل المجالي: **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي** (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع. **2012**).

07- عتريسي طلال، **الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، **2006**.

08- علي حسن باكير: **الملف النووي الإيراني والحرب على لبنان وأثرهما على الأمن وموازين القوى دوليا وإقليميا** (د ب ن: د د ن، د س ن).

09- علي حسن باكير: **حزب الله تحت المجهر: رؤية شمولية مغايرة للعلاقات مع إيران وإسرائيل** (د.ب.ن: الراصد، د.س.ن)،ص.**05،06**. محمد عباس ناجي، **من داخل الحرس الثوري**، دار الساقي ،لبنان،**2009**.

10- نزار عبد القادر: **ايران و القنبلة النووية، الطموحات الابمراطورية**، المكتبة الدولية بيروت، **2008**.

11- هادي زعرور: **توازن الرعب** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، **2013**).

ب- **باللغة الأجنبية**

14- Anthony H, cordesman, **Iranian nuclear weapons ? The option if deplomacy fails**, www.csis, org/burkr, April **2006**.

15- Daniel Byman, **Iran, Terrorism, and weapons of mass destruction**, centre for peace and security studies, rout ledge, washington, DC, **2007**.

❖ ثانيا الدوريات :

16- أبو شعر فرح الزمان: "**العلاقات الروسية الإيرانية .شراكة حذرة تميز حلف الضرورة**".مركز الجزيرة للدراسات**7-10-2013**.

17- أحمد سيد النجار: **الآثار الاقتصادية للعقوبات الأمريكية والدولية على إيران**، دار شرق نامة، جوان**2011**.

18- أشرف محمد كشك، "استعادة التوازن.المفاوضات النووية وإمكانية تحقيق انفراج عربي إيراني". **ملحق مجلة السياسة الدولية**، عدد جانفي **2015** .

19- العكلة وسام الدين ،"**المقاتلة الشبح "F22" في حضرة الصراع الإيراني–الخليجي–الغربي**" (د.ب.ن، د.د.ن، د.س.ن)، **02**.

20- بريان فينلاي وآخرون، "**أبعد من الحدود في الشرق الأوسط: تفعيل المساعدة على حظر الانتشار النووي لتلبية الحاجات الأمنية/التنموية بواسطة القرار 1540**" (د.ب.ن: مركز ستيمسون ومؤسسة ستانلي،**2010**).

21- تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم **51** الخاص بالشرق الأوسط ، "**إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟**، فبراير **2006**".

22- جرين جيرالد : **أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين** (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،**1998**).

23- جعفر حسين نزار، **الثورة الإسلامية في إيران –وقائع وأحداث**– شبكة الفكر، **1979**.

24- حسام سويلم، **الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه إيران**. مجلة الدفاع الوطني ، الإمارات. أفريل،**2015**.

25- حسام سويلم، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران**. المركز العربي للبحوث والدراسات **2015**.

26- حسين علي،**هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها**، – شبكة الفكر.

27- رضوي حيدر، **إيران والغرب تحد جديد رغم التهديدات المتصاعدة** ،على موقع مركز الجزيرة للدراسات www.Aljazeera:net/studies

28- ريتشارد ويز، **إدارة أوباما تواجه طهران بعقوبات دولية وليس عملا عسكريا**، المجلة. العدد **154**، **15** ،يناير **2010**.

29- سامح راشد، "**السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد حدود التغيير**"، **السياسة الدولية**، د.ع.

30- شحرور عزت ، الصين والشرق الأوسط.ملامح مقاربة جديدة.مركز الجزيرة **11 –06– 2012**.ص،**19**.

31- صفوت الزيات، **الضربة العسكرية لمنشآت إيران النووية :الملامح، المعوقات الآثار**. دار شرق نامة، جوان**2010**.

32- عاطف معتمد عبد الحميد، **روسيا وإيران، التفاعل النووي في المساحة الرمادية**، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد**02**.الجزائر.جوان **2006**.

33- عطوي معمر، **العقوبات الدولية على إيران: محاصرة دولة معقدة**، شؤون الأوسط بيروت، مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع، العدد**137**خريف **2010**.

34- علي حسن باكير، **سيناريوهات الضربة الإسرائيلية ضد إيران**، السياسة الدولية، العدد ، **180**، أبريل **2010**.

35- عياد البطنيجي، "**السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة**"، مجلة شؤون الأوسط. د.ع.(**26**جويلية**2011**)،انظر الرابط:www.cssrd.org.lb/index.php?

36- غلمان فاطمة، **النظام النووي والكيل بمكيالين**، المستقبل العربي:م د و ع. عدد ، **404**، س **35** .

37- ما شاء الله شمس الواعظين، **مخارج الملف النووي وعلاقتها بأزمة إيران السياسية**، على موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net .

38- محمد السعيد إدريس، **الجوار الإقليمي والعقوبات المفروضة على إيران**، دار: شرق نامة يناير **2013**.

39- محمد عباس ناجي، من داخل الحرس الثوري،المجلة، العدد1546، دار الساقي ،لبنان،2009.

40- محمد نور الدين، **تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية لإيران** ، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد **136** ، بيروت، صيف **2010**.

41- مهران كامروا وآخرون، **علاقات الخليج الدولية**، (قطر :مركز الدراسات الدولية والإقليمية،**2010**).

42- هينر فورتج: **الخلافات الدولية بشأن العقوبات على إيران**،دار: شرق نامة . يناير **2013** .

43- ولاء علي البحيري، **إيران واتفاق تبادل اليورانيوم، سياسة كسب الوقت**، السياسة الدولية العدد **180** ، أفريل، **2010** .

❖ **ثالثا : المذكرات**

44- أحمد موسى عبد أبو يوسف،"**السلاح النووي الإسرائيلي: وظائفه الإستراتيجية و تأثيره على الصراع العربي الصهيوني**"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،**2003**).

45- الخوالدة هشام أجريد، "**السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني 1991-2012** "(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،**2013**).

46- زلاقي حبيبة، "**تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية**" ، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،**2009**).

47- عبد الحق بوسعيد،"**المقاربة الإيرانية في إدارة ملفها النووي محددات و أبعاد**"،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دبلوماسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، **2010**).

48- عبد الله فالح المطيري، "**أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني**"،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط،**2011**).

49- لعرجون شوقي: **المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساتها على استقرار المنطقة**،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر يوسف بن خدة ، **2007**).

50- ظاهر حسين عبد الرحمن، "**الخيارات الاستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الايراني**"، (قسم العلوم السياسية،الجامعة المستنصرية.بغداد،**2011**.

51- لوصيف عبد الوهاب : **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ادارة الملف النووي الايراني**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة،**2012-2013**.)

52- نوران طالب وشاش،" **العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية**"،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،**2009 -2010**.)

❖ **رابعا: الجرائد**

53- الحياة اللندنية: **29-11-2013**.

54- جريدة الأخبار اللبنانية:**14** سبتمبر **2014**، العدد **2470**.

55- مخيون أحمد صالح:"الوكالة الذرية نأمل حلا سلميا لملف إيران، جريدة الزمان، (نوفمبر **2014**).

56- وسام الدين العكلة: "**قراءة في البرنامج النووي الإيراني**" جريدة الزمان الدولية، ع.**4214(2012)**.

57- عادل بن زيد الطريفي،"لماذا العقوبات المقترحة بحق طهران ضررها أكبر من نفعها؟جريدة الرياض، أنظر الرابط: http://www.alriyadh.com/2010/02/10/article497243.html

58- غسان بن جدو: **برنامج خط النار .قناة الميادين 2015/01/15**.مقابلة مع الأمين العام لحزب الله "السيد حسن نصر الله".على الساعة، **19:00**.

59- صحيفة كيهان الإيرانية: **2013/12/9**.

❖ **خامسا: المواقع الإلكترونية**

60- أحمد حسين الشيمي، عرض كتاب مترجم، **الفتوى النووية :الدين والسياسة في إستراتيجية التخصيب الإيرانية، 2014**، انظر الموقع: www.Alukah, net/culture/0/37152 .

61- المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.**الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإستراتيجية.حلقة نقاش 3-12-2013**.انظر الرابط http://www.ncmes.org

62- حسام سويلم، "**قضايا شائكة وسيناريوهات عسكرية محتملة**"، موقع إلكتروني: أنظر الرابط: http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=10013

63- تقرير مجلس الأمن الدولي، **1737**، **2009/09/25**، على الموقع: www.IAEA, org/News centre/ Focus/IAEA Iran/umscres 1747-2007 PDF.

64- عادل نبهان النجار،" **أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران**"، أنظر الرابط: http://www.alhak.org/vb/showthread.php?t=28208

65- علي حسين باكير، **المعلن وغير المعلن في الصفقة النووية الأمريكية – الإيرانية**، انظر الرابط: http://arabi21.com/story

66- علي الطالقاني، " **صناعة القرار في إيران: الجميع و..لا أحد** "، أنظر الرابط: http://www.annabaa.org/nbanews/67/589.htm

67- مصطفى اللباد، " **القرار النووي الإيراني : من مرحلة خاتمي . روحاني الى عهد نجاد . لاريجاني**": http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/443.htm

68- مي الخطيب، "**الملف النووي الإيراني مالئ الدنيا وشاغل الناس وتمديد العقوبات الاقتصادية على إيران لعامٍ آخر**". أنظر الرابط: http://www.charlesayoub.com/more/33451

69- موقع الوكالة الدولية على الرابط www.IAEA, org/publication/documents/board/2008, pdf.

70- هنري كيسنجر، **صفقة إيران وعواقبها ،مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية**.انظر الرابط http://rawabetcenter.com

71- Risen ، James (**17** March **2012**). "U.S. Faces a Tricky Task in Assesment of Data on Iran". New York Times.

72- Kenneth (23 March 2012). "Iran: U.S. Concerns and Policy Responses". Congressional Katzman، Research Service.

73- Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran". GOV/2012/55. IAEA. 16 November .2012.

74- Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran", 16 November 2012, IAEA Board of Governors

http://arabic.cnn.com/2013/world/4/5/iran.nuclearTalks/index.html

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الشكر	03
الإهداء	04
مقدمة	07
الفصل الأول: الملف النووي الإيراني بين الداخل والخارج	12
تـمـهـيـــد	13
المبحث الأول: كرونولوجيا أحداث الأزمة النووية الإيرانية 2002-2014	14
المبحث الثاني : الملف النووي الإيراني أية مقاربة	20
أولاً- الفتوى النووية الدينية	20
ثانياً: دور النخب الإيرانية في صنع القرار	22
ثالثا : آليات صنع القرار النووي في مرحلة خاتمي – روحاني	22
رابعا:آليات صنع القرار النووي في مرحلة نجاد – رافسنجاني	23
المبحث الثالث: البرنامج النووي الإيراني في ظل كشف عناصره السرية	25
أولا: حيثيات وأبعاد اكتشاف العناصر السرية للبرنامج النووي الإيراني	25
ثانيا: البرنامج النووي بين التعاون الإيراني والضغوط الدولية.	27
ثالثا: وجهة نظر الدول المعترضة على البرنامج النووي للسلوك الإيراني	29
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الملف النووي الإيراني ردود الفعل الدولية	33
تمهيد	34
المبحث الأول: مواقف الدول الكبرى اتجاه البرنامج النووي الإيراني	35
أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية.	35
ثانيا: موقف الإتحاد الأوروبي	36
ثالثا: موقف روسيا	36
رابعا: موقف الصين	37
المبحث الثاني:المواقف الإقليمية	39
أولا:الموقف الإسرائيلي	39
ثانيا: الموقف التركي	40

ثالثا: الموقف العربي	41
المبحث الثالث:المفاوضات الدبلوماسية والبدائل	44
أولا :المفاوضات الأوروبية الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني	44
ثانيا: المفاوضات الدبلوماسية حول تبادل اليورانيوم	47
ثالثا: بدائل المفاوضات الدبلوماسية	50
خلاصة الفصل	64
الفصل الثالث: المقاربة الإيرانية في ظل التحولات الإقليمية والدولية 2002-2015	65
تمهيد	66
المبحث الأول: السلوك الإيراني مقاربة إيران تجاه الأطراف الدولية/هل تتغير بتغير القيادة الداخلية؟	67
أولا: سلوك إيران اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية	67
ثالثا: سلوك إيران اتجاه كل من الإتحاد الأوروبي، روسيا والصين	72
المبحث الثاني: المقاربة إيران تجاه الأطراف الإقليمية/الإستراتيجية البديلة لروحاني	75
أولا: موقف إيران من القضية الفلسطينية وسلوكها اتجاه إسرائيل	75
ثانيا: علاقة إيران بحزب الله اللبناني	77
ثالثا: سلوك إيران اتجاه دول الخليج العربية	79
المبحث الثالث: تمثلات الملف النووي الإيراني بعد الاتفاق الأولي نوفمبر 2014	82
أولا-تأثيرات الاتفاق النووي على المنطقة العربي	83
ثانيا-تأثير الاتفاق على (روسيا والصين)	84
خلاصة الفصل.	87
الخاتمة.	88
قائمة المراجع	91